

۳۴/ع



بنیاد محقق طباطبائی
نسخه عکسی ع/۳۴

مكتبة المخطوطات الطبية

3/34

كتاب الحجاة في القيامه

فِي تَحْقِيقِ أَمْرِ الْأَمَامَةِ
تَصْنِيفِ السَّيِّحِ الْأَمَامِ الْعَالِمِ الْعَلَامَةِ مُنِمْ
بِزِيَّاتِ الْحَرَامِ فِي ضَاعِفِ اللَّهِ تَوَابِهِ وَرَفَعِ دَرَجَتِهِ
إِلَى أَعْلَى عِلِّيِّينَ بِمَجْدِهِ الْوَاقِعِ الْوَاقِعِ
وَسَلَامًا



بنیاد محقق طباطبائی

مكتبة الشيخ والطبيب

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a note, appearing on the right side of the page.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله مفيض الجود وباهب وجود كل موجود الذي احاط بكل علم
وعلى كل شيء قدرة وحكما الاله الجبار الذي لا تدره الابصار ولا
تحد الافكار ولا يلحقه اختلاف الليل والنهار احده بلسان الحال
والمقال على ما عم به من الانعام والافصال واشهد ان لا اله الا الله
وحد لا شريك له شهادة ادرها اليوم المال واشهد ان محمداً ^{عده}
ورسوله الذي ختم به الكمال صلى الله عليه وآله خير آل وبعد
فان الله تعالى جعل الاسلام خيراً لادبائنا وفضل المنابع التي
يلكها الانسان ولم يكن سلوك ذلك المنهج غنيا عما يرفع فيه في
كل حين اعلام الهدي للسالكين اذ كان المخطي لمقاصد الحقيقة
من اخرها الكين لا جرم لم يجل زمان من الارض منه من امام معصوم
بوضح الدليل ونور مبين وكان مقتضى الحكمة الالهية كون تلك
الائمة الهادين من ذرية افضل المزارعين صلى الله عليه وعليهم ^{الجميع}
مراعاة لمناسبة الفضل للفضل والمخاف للفرع بالاصل اما في
الاشباح فانها بقايا الطينة النبوية واما في الانوار فلكونها انوار
من انوار السعلة العلوية وذلك تقدير العزيز العليم فسجانه
مدبر حكيم ثم انه لما وفقني للاتصال بخباب مولانا الملك المعظم



بنیاد محقق طباطبائی

العالم العادل البارغ ذي النفس الالهية والهمم العلية والاخلأ
المرضية والاعلاق الزكية ملجأ الانام وواحد الليالي والايام عن
الدنيا والدين ابي المظفر عبد العزيز بن جعفر النيسابوري اعز الله
بقائه الطائفة وحرص بر الملة فالفيه من اخص الاولياء ولا
سيد الانبياء مع ما خصه الله تعالى به من العلم وجاء من مزيد العلم
فهو للعلماء والدعوتوف ولعائنا احوالهم بر روف يتواضع لهم
مع علوم مرتبة ويرفع من خاملهم مع شرف منزلته فتعلمي بانعامه
واحتي محل الكرامة حتى انساني الاهل والبلد واصدقني عن المال والولد
اسار الى باملاء مخضرة في الامامة انفتح فيه الادلة والبنات واو
فيه الاسولة والجوابات فهمت ان اعتذر لمسقة السفر وما يلدنه
من شغب لادنهان ومفارقة الاهل والاطان ثم كرهت ان
ينسب ذلك الى تقصير مني في خدمته واداء بعض ما وجب علي من
شكر نعمته فبادرت في امثال امره وسالت الله ان يفسح في مدته
عمره وان يجعل ما كتبت حجة لي لا على انه المنان ذو الفضل
والاحسان ومرتبة علي مقدمة وتلثة ابواب اما المقدسة ففيها
بجنان الحب الاول الامامة رياسة عامه لشخص من الناس في امور
الدين والدنيا اذ الرياسة هي الجنس القريب للامامة ومجموع القبول

الباقية خاصة مركبة اذ كل واحد منها لا يخص نوع الامامة دون
كل ما عداه وان خصه بالنسبة الى بعض الاشياء فان كون الدنيا
عامة وان يمز نوع الامامة عن القضاء وكل رياسة خاصة لكنه لا
يميز عن نوع السلطنة الجهرية اذ هي عامة ايضا وقولنا الشخص
ميز عن رياسة الشخصين او اكثر غير انه لا يميز عن السلطنة
الجهرية ايضا وقولنا في امور الدين والدنيا وان يميز عن سلطان
الجور غير انه لا يكفي في تميزه اذ ليس كل رياسة في امور الدين والدنيا
وجب ان تكون عامة فاذا اكل واحد من هذه القيود وان كان عام من
نوع الامامة الا انها اذا اجتمعت حصل من المجموع قدر يميز لذلك
النوع تميزا مطلقا يسمى باصطلاح قوم الخاصة المركبة والله التوفيق
الحج الثاني في ضبط مذاهب الناس في هذه المسئلة وتقرير
منها الامامة اما ان يكون واجبة مطلقا او ليست واجبة مطلقا
او ان يكون واجبة في حال دون حال والى كل واحد من هذه الاقوال
ذهب قوم قالوا هو مذهب جمهور المسلمين والمالكي هو مذهب
الغداة من الخوارج والمالك مذهب ابي بكر الاصح والنوطي
واما القائلون بوجوبها مطلقا فمهم من اوجهها على الله تعالى
وجعل طريق وجوبها العقل فقط وهو مذهب الامامية من

ما لا يخفى على من عاين
الاشياء من غير ان يتصورها
في ذهنه

الاشياء

الاشياء عشرية وغيرهم يتشون الوجوب على الله تعالى بان الامامة لطف
في الدين فتجب على الله تعالى بان لا يحل الرمان عنه ومنهم من اوجبهما
لخلق اما سمعا فقط وهو مذهب اصحاب الحديث والاشعرية وجمهور
المعتزلة منهم ابو علي وابرهاسم واتباعها واما عقلا وسمعا وهو مذهب
الملاحظ وابي القسم الملقب وابي الحسين البصري ومن تابعه وهو لا لما
لم يقولوا بان لطف في الدين لا حرم لم يوجبه على الله تعالى **واما**
القائلون بوجوبها في حال دون حال فقال الاصح لا يجب نصب الامام في
حال ظهور العدل والانصاف بين الخلق اذ لا حاجة اليه ويجب نصبه
عند انتشار الظلم وظهوره وقال هشام بالعكس من ذلك اي عند ظهور
الظلم لا يجب نصبه لانه ربما كان سببا للفتنة لتمردهم واستنكافهم عن
طاعته فيكون نصبه سببا لزيادة الشرور فاما عند ظهور الانصاف
وانتشاره فيجب نصبه لبسط الشرع واطهار شعاريه فهذا تفصيل للذات
في هذه المسئلة **واما** تقرير ما يملك به كل فريق والاستغناء بغيره
وابطاله فما يخرج عن العرض فيما نحن بصدده غير انه عند تحقق الحق **هو**
الباطل **فقول** الامامة واجبة عقلا وسمعا اما العقل فمن قاي
الاول نصب الامام اما ان يكون خيرا محض او الخيرة فيه اغلب او
شرا محضا او الشرف فيه اغلب او متساويا والاقسام الثلاثة **الا**

لقله

باطله لما يعلم بالضرورة بعد تصفح احوال الخلق وعادتهم انهم انما هم من جنس
 ريس منسبط اليه في السوكة يردع ظالمهم وينصر مظلومهم ويحرم
 الواجبات ويكفر عن المحرمات كانوا الى الصلاح اقرب وعن الفساد
 ابعد واذا لم يكن مثل هذا الرئيس كان حالهم بالعكس وفطم العقل
 شاهد بما ذكرنا واذا كان الامر كذلك لم يمكن ان يقال الشر في هذه الحالة
 شرا والخير فضلا عن القسمين الآخرين فحق ان يقال ان هذا خير محض والخير
 فيه غالب وايا كان في يقينه المطلوب اما الاول فلان ذات الله تعالى
 فياضة بالخيرات لا توقفها في افاضة الخيرات على غير ذاتها فكان ليجادها
 مثل هذا الخير المحض واجبا واما الثاني فهو ايضا كذلك فاما ان ينظر فيها
 مشتملة على شيء من الشرور فلا يضر في وجوب وجودها منه لان شر الخيرات
 الكثير لاجل الشر القليل شر كونه في الجموع والحكمة قد ثبت بما قرناه ان نصب
 الامام واجب من الله تعالى وهو المطلوب لا يقال لم قلتم بان الاقسام
 الثلاثة باطله قوله لان الخلق اذا كان لهم ريس يامرهم بالواجبات كانوا
 الى الصلاح اقرب ومن الفساد ابعد قلنا ندعي هذا في كل وقت وفي
 بعض اوقات دون البعض والثاني مسلم والاول ممنوع فلم قلتم انه كذلك
 وتقدير ان لا يكون كذلك لم يكن الخيرات فيها اغلب سلمناه لكنه معار
 لنا ان نصب الامام يتضمن الاضرار بالخلق وحينئذ يكون شر محض او

مطلقا

فيه اغلب فوجيان لا يجب بل ولا يجوز وانما قلنا انه يتضمن الضرر
 لوجهين احدهما انه قد يستكف اكثر الناس من طاعته فيجاءون به
 فيؤدي ذلك الى القتل والفتن وذلك محض الضرر واعتبر الوقائع
 التي حصلت بسبب امانه على عليه السلام بحرب الجمل وصفين وحرب
 الخوارج فانما يعلم بالضرورة ان ذلك انما كان بسبب امانه على
 عليه السلام بحيث لو لم يكن لم يكن شيء من ذلك الثاني ان الامام
 ان لم يكن معصوما فبقدر فسقه او كفره ان لم يغزل تعدى ضرره فسقه
 وكفره الى الخلق وان غزل احيى في غزله الى المحاربة والفتنة وذلك عين
 الضرر وان كان معصوما جاز فسقه وكفره ولا يدين بتوجه التقسيم المذكور
 فيه سلمنا ان الامامة لا تشمل على ضرر لكن لا نسلم انها مشتملة على
 شيء من المصلح وحينئذ لا يكون فيها خير فضلا عن ان يكون خيرا محضا
 او خيرا فيها غالب وبيان ذلك انها اما ان يجب لا لفائدة فيكون عبئا
 وهو قبيح عندكم وايضا فيكون تسليما للغرض او لفائدة وهي اما منفعة
 دينوية او اخروية او دفع مضرة دينوية او اخروية وعلى كل التقدير
 فهو محال اما اولها فلا نكم لا توجبون على الله تعالى تحصيل كل المنفعة
 لغير العباد ولا دفع كل المضار عنهم واذا كان كذلك فلم لا يجوز ان يكون
 الامامة من تلك المنافع او دفع المضار واما ثانيا فلان اتصال تلك

المنفعة اودفع تلك المضره مقدور الله تعالى بدون الامامة فينبغي
ان توجوا ذلك عليه ابتداء والجواب عن الاول انا ندعي ذلك
مطلقا وفي كل وقت ولذلك كان العقلاء باسرها مستفقون على
افاقه الروسا في كل وقت معتقدون ان الحاجة اليهم في النظام
امور الدين والدينا ضرورية وهو ضروري ولو كان نصهم في وقت
ما سببا لفساد اكثر من اوسا ولما كان اعتقاد الخلق كما ذكرناه دأ
وعن الثاني لاننا سلم انه يضمن الاضرار والاكثرية بالخلق والمساوية
للخير قوله في الوجه الاول من المعارضة انهم ربما استنكفوا عن طاعة
فيكون ذلك سببا للحروب والفتن كما في الواقع المذكورة قلنا هذا
وان وقع بسبب وجود الامام لا انه امر جبري بالنسبة الى الفتن
والاضاليل الواقعة على تقدير عدمه فان العاقل اذا راجع الى عقله
علم ان غفلة الخلق عن امور الدين وتور ان الفتن والغلب وعدم تسليم
بعضهم لبعض عند ما لا يكون الامام المذكور بها والمعائب على الاحلال
بها موجود اكثر مما اذا كان موجودا ككثير قوله في الوجه الثاني ان الامام
ان كان معصوما جاز فسقه وكفره قلت لاننا سلم انه ان كان معصوما
جاز ذلك منه وذلك كما سبق ان العصمة ملكة تترك المعاصي وهي
ممكنة في جوهر النفس فيحيل زوالها الى اضدادها وبالله التوفيق

وعن الثالث لم لا يجوز ان يكون وجوب الامامة لفائدة هي
ان تفرق بين عبادة من طاعته المرادة له تعالى قوله تلك المنفعة
بدون الامامة ان كان ممكنا الا انه ليس بحسن بل هو قبح عند
عقلاء وبنهك على ذلك ان من دعي غيره الى طعامة وهو
يعلم انه لا يحضر الا ان يتولى دأوه بنفسه وهو قادر على ذلك
ولا عضاضة عليه في فعله فانه متى لم يفعل عد مقصرا في
عرف العقل واستفح ذلك منه واستعمالنا هذا المثال في حق الله
تعالى بحسب قياس الغائب على الشاهد فان الفطرة شاهد
بعلية اي بغيرية هذا الحكم مطلقا بل للتنبيه على ملاحظة عدم
جسه في حق الله تعالى الوجه الثاني الامامة جزم من اجزائ التمكن
الذي هو واجب وجز الواجب لا بد وان يكون واجبا فالامامة
واجبة لما بالكمية في قضاها ومتفق عليها واما الصغرى فبانها
ان الداعي الى فعل اكثر الطاعات واجتناب المعاصي في اكثر الخلق
في كل وقت موقوف على وجود الامام وغير ممكن الحصول من دون
وهذا ضرورية بعد تصحيح احوال الخلق والاطلاع على خلافتهم
وطبليعهم ولوازم امرتهم واذا كان فعل الطاعة غير ممكن بدو
الداعي لا يستحال التبرجج من غير مرجح والداعي غير ممكن من اكثر الخلق

الوجود الامام وجب ان يكون الامام جزءاً من اجزاء التمكين وكما
 اولى بالوجوب وهذا التقدير اولى من قولنا صاحبنا ان الامامة لطف
 وكل لطف واجب لان تقدير كبري قياهم في غاية الصعوبة ^{لنفس}
 وبالله التوفيق لا يقال لانتم ان فعل الطاعات واجتناب المعصية
 موقوف على وجود الامام وبيانه انك ان اردت ان جميع الخلق في
 زمان وجود الامام يمتنعون من جميع المعاصي ويفعلون جميع الطاعات
 فهذا ممنوع بل كان الضرورة تشهد بطلانه واذا كان كذلك كان
 بعض المعاصي واقعا وبعض الطاعات مفعولا في زمان وجوده
 وهذا ايضا ثابت في حال عدمه فان بعض المعاصي موجود وبعض
 الطاعات مفعول سلمناه لكن متى يكون المعاصي مفعولة والطاعات
 واقعة اذا كان الامام ظاهرا نافذا للحكم واذا لم يكن كذلك الاول
 مسلم والثاني ممنوع بيانه ان انتزاع الخلق عن القبائح بسبب الامام
 انما يكون اذا كان متمكنا من نجرهم عن القبائح واذا لم يكن قادرا على
 ذلك لم يحصل الانتزاع والحاصل ان الامام الذي توجيونه لا يفيد
 مطلوبكم والذي يفيد مطلوبكم لا توجيونه لانما يجنب عن الاول
 انما ادعينا ان كل الخلق يمتنعون بوجوده من كل المعاصي بل نقول
 ان الحزم يحرم بعد تصفح احوال الخلق ان دواعي كثرهم الى الطاعات

واجتناب المعاصي موقوف على وجود الامام اما في تاريخي اصل العباد
 والمترخصين ^{في} انفسهم فيها بما لا يجوز لهم فعله والاخلال به منها
 فظاهر ما بيناه اما في حق من كان سالكا للعبادة قائما بها فان الحكم
 فيها مقولة بحسب الشكك اي انها قابلة للاستدلال ^{ضعف}
 فالعلم الضروري حاصل بان العبادة ممن كان قائما بها قبل وجود
 تكون بوجوده اوفي وائم لتوفر الدواعي عليها بوجوده فاذا القدر
 الزائد على العبادة بعد وجوده كان موقفا على توفر الدواعي اليه ^{لل}
 التوفر كان موقفا على وجود الامام والموقوف على الموقوف على الشيء ^{فوق}
 وعن الثاني من وجهين احدهما ان الانتزاع حاصل بالامام وان كان
 غائبا فان المكلفين اذا انفردوا في عقولهم وجود الامام وصحة امامته
 واعتقدوا انه لا حال من الاحوال الا ويجوز ظهوره عليهم ويمكنهم من الصبر
 فيهم بالاخذ بالجرائم فحينئذ لا حال الا ويكون المكلف فيه خائفا فلا ^{جل}
 ذلك يمتنع من القبح الثاني ان الانتزاع وان لم يحصل الا عند ظهور
 وتمكنه لكن هذا لا يقدح في وجوبه من الله سبحانه فان عدم تمكنه انما
 كان لا يرجع الى المكلفين وهو خافهم للامام وعدم اخذهم بيد
 مع قدرتهم على تمكنه وازاحة علتهم فهم انما اتوا من قبل انفسهم لا
 يقال على الجواب الاول انا اذا توقعنا حدوث الامام في كل وقت

وعلمنا انه مني حدث كان مانعا من القبايح كان الخوف منه في كل وقت وإن كنا لا نعلم انه حاصل في ذلك الوقت كما لا يخفى الحاصل من وجوده وإمكان ظهوره وإذا كان كذلك فجزئنا ان لا يكون موجدا إلا الله تعالى يجب عليه ان يخلقه عند المصلحة في ايجاده وعلى الثاني انه ضعيف ايضا لأن العذر الذي ذكرتموه من تخويف الخلق له غير حاصل في أوليائه الذين يكونون له في غاية الولاء والخلص والمحبة فكان ينبغي ان يظهر لهم عندئذ حاجتهم اليه لاستفاده ما اسكل عليهم من العلوم لا ما يجنب عن الأول بان الخوف من الامام انما هو مشروط بوجود الامام لان الخوف ممن يحرم العقل بعده محال وان تجوز وجوده وما احتجب عاقل لا يفرق في حصول الخوف بين الامام موجود يتوقع ظهوره عليه في كل لحظة وبين من يحرم بعده ويجوز وجوده حتى يستوي بينهما في حق الله من عدم الانصاف وعن الثاني انا لانسلم ان الامام الذي ينفرد بغيته الآن لا يظهر له وليا بل يظهر لهم وباخذون عنه الاحكام وقد ظهرت اليهم عنه احكام واجوبة مسائلها وغيرها غير ذلك من الادعية والكتابات كما هو مشهور بين الاثنى عشرية سلمنا الله لا يظهر لاحد من اوليائه وان كانوا في غاية الصلاح والمحبة له والحاجة اليه لكن السبب فيه احدا من احدهما ان الانسان وان كان في غاية الصلاح

لا يخفى اوله

الا ان

الا ان طبيعته مجبولة على طلب الكمال واعظم الجمال يتنافس فيه في الدنيا ويتجمل كونه اشرف الكمالات هو الجاه فان الانسان ربما يجهد في تحصيله بكل وسيلة حتى ان كثيرا من الزهاد انما جعلوا الوسيلة اليه اظهار بعضه ثم انه اذا كان مطلوباً للخلق من تعظيم اقل امير من امراء الجور لهم فكيف من الامام الحق المويّد بالكرامات الذي لو عرف الخلق باسره حقيقي وجوده وصحة امامته وان الحق معه لبذلوا ما بهم دون اذا انقصوا سائرنا من خلق الله ربما كان فقيرا مطرعا يتطرق اليه ادلة الاشرار وظهر اليه فانه والحال هذه لا يؤمن ان يفتر بمثل ذلك ولا يترى الى اخ له او ولدا وتروجه فينتشر ذلك الى الأعداء فان لكل نصوحا نصوحا وكل حديث جاوز اثنين شايع واذا انتشر ذلك كان سببا للفساد الكائن ان ذلك الولي لا يعرفه الا بالكرامات التي تظهر له منه تصدق بحجته قوله ثم لا يمتنع ان تطرأ الشبهة على المكلف في ذلك فلا يقف على حجة دلالة الكرامة على مدعي الامامة فيعتقد ما جابه منكر فيستعين بغيره فبصير خصما وسببا للوصول ذلك الامر الى الأعداء واعلم ان للنصم اعتراضات اخر غلبنا عن ايادها كراهة التطويل والله المستعان

الباب الاول في الشرايط المعبرة في الامامة وفيه اثبات المعية الاولى فيكون الامام معصوما قالت الامامية ولا سيما عليه

الا ان

ان العصمة شرط في الامامة وان اختلفوا في علة وجوبها فان الاسما عليه
 بنوا وجوبها على انه لما كان الامام معلما للمكلفين ما يحتاجون اليه
 من العلوم وجب ان لا يخطئ وقالت الامامية انما وجبت في حقه
 لكونه لطفا فلوم يكن معصوما لم يكن له لطف اذ الامام غيره وقال
 الباقر من الامة انها ليست بشرط وقبل اثبات هذا المطلوب لا بد
 من بيان معنى العصمة **فقد** العصمة ملكة نفسانية تمنع
 المكلف من فعل المعصية اذا عرفت هذا فقوله الثاني وجوب كون
 الامام معصوما وجوب **الاول** لوم يكن الامام معصوما للزم التسلسل
 في وجود الائمة والثاني باطل فالمقدم مثله بيان الشرطية ان علة
 حاجة الخلق الى الامام انما هي جواز الخطا عليهم بدليل انما هي تصورنا
 جواز الخطا عليهم استلزم ذلك التصور حاجتهم الى الامام من غير
 على تصورهم آخر وذلك يوجب كون جواز الخطا علة حاجتهم الى
 الامام فلو ثبت جواز الخطا عليه لكانت حاجته الى الامام اخرجت
 لقيام علة الحاجة فيه ولزم التسلسل واماميان بطلان الثاني فظا
 لا يقال لا نسلم انه لوم يكن معصوما لا فقرا الى امام آخر بل يكون خوفه
 من قيام الامة عليه وعزله لوان تركب خطا يقوم في حقه مقام الامام
 في حق غيره وجنبه لا حاجة الى امام آخر سلمناه لكن ذلك معارض

بأمرين احدهما ان علة الحاجة الى وجود الامام هي بعينها علة الحاجة الى
 الامر والقضاء وبالاتفاق لا تجب عصمتهم فلا تجب عصمة الامام
 الثاني مفهوم الامامة مركب من قديين احدهما نفوذ حكم الامام على الغير
 والثاني عدم نفوذ حكم غيره عليه فلو وجبت العصمة لكان وجوبها اما
 بالقياس الاول والثاني اولهما والثاني بالاقسام الثلاثة باطل لما ان الا
 الذي في الصقع البعيد عن الامام بحيث لا يصله حكم الامام يكون كل
 واحد من تلك الاقسام متحققا فيه مع انه لا تجب عصمته بالاتفاق
 الثالث اناسبتين ان امامة الائمة الثلاثة كانت صحيحة مع انهم ما
 كانوا معصومين وجنبه يبين عدم وجوب اشتراط عصمة الامام
 لانا نجيب عن الاول من وجهين احدهما ان الامة غير معصومة فكان
 الخطا عليهم جائزا في تقدير ان يرتكب الامام الكبائر جاز حينئذ ان
 يتابعوه على ذلك وعند متابعتهم لا يكون لهم منه خشيعة انكار عليه
 فيحقق حاجته الى امام آخر ويعود المحذور المذكور الثاني ان كل من
 تصفح امور العالم وعوايدهم اضطر الى الحكم بان الرعية في غالب الاوقات
 لا يتمكنون من عزل الملوك الظالمين فجاز حينئذ ان تغلب عليهم ولا
 يكون له منهم خوف وعزله الثاني ان الفرق بين الامر والقضاء وبين
 الامام ظاهر فانا انما نوجب عصمة من عداه لانهم عند ان يرتكبوا

ملاحوز كان الامام هو لاخذ على ايديهم والرادع لهم عما ارتكبه
 من ذلك وهذا الحكم غير موجود في حقه من جهة لجواز انفاذهم
 على الخطا على ما بيناه او لا وعن الثالث من وجوه احدها لا نسلم
 ان الامام مركبة من القيدين المذكورين وبينا ان القيد الاول وجوب
 والثاني عدني ولا يتركب كلامنا حقيقة محصلة بل ماهية
 الامام ما ذكرناه او لا وهذا ان القيدان لازمان لها الثاني لا نسلم
 الحصر في الاقسام المذكورة على اننا قد بينا سبب وجوب العصمة
 وذلك يستلزم عدم الحصر فيما ذكرناه من الاقسام الثلثة سلمنا
 الحصر لكن لم لا يجوز ان يكون وجوبها لاجل تقوذه حكمه على كل من عدا
 من المسلمين والامير المفروض في السؤال غير نافذ الحكم على كل المسلمين فلم
 تكن علة وجوب العصمة متحققة في حقه فلم يجز عصمته وغررنا
 ان سبب انشاء الله تعالى ان اقامه المذكورين لم تكن حقا وبالله التوفيق
البرهان الثاني الامام يجب متابعتة بمجرد قوله وكل من كان
 كذلك كان واجبا للعصمة فالامام واجبا للعصمة اما ان يجب متابعتة
 فلو جهين اما اولها لا اتفاق لانه لا نزاع في وجوب متابعتة على
 العام في الفتوى والحكم ومتابعتة من ينصبه لها وان العالم والعامة
 يجب عليهما متابعتة في سياسته وعدله وتوليته وامره ونهيه

وتنفيذ الى العزوات واقامة الحدود والتعزيرات واما ان ذلك
 بمجرد قوله فلانه لو كان الامر ما كان فعلنا متابعتة له لانا لا نوصف بمنا
 اليهود مثلا في اعتقاد بنوع موسى عليه السلام وذلك ظاهر واما ثانيا
 فلانه لو جاز خلافا لجاز اما في كل الاحكام او في بعضها والاول محال لان
 الاحكام الحق لا يجوز خلافا والثاني ايضا باطل لانا على تقدير اننا
 في حكم جاز ان يكون ذلك الحكم في نفسه حقه وحينئذ يكون قد جاز
 الحق وانه غير جائز وتقدر تسليمه فالمقصود حاصل لان مقصودنا ليس
 وجوب اتباعه في بعض الاحكام واما الكبرى فلانه لو لم يكن معصوما لجاز
 ان يخاطب الحق ويرتكب خلافا ونحن لا نعرفه فيقتدير ذلك منه وقد
 اتبعنا وجب علينا حينئذ ان نكتب ما نهينا عنه هذا خلف لا يقال
 نسلم ان الامام يجب متابعتة قوله لو جاز خلافا لجاز اما في كل الاحكام
 في بعضها قلنا لم لا يجوز ان يكون في بعضها قوله بجوز ان يكون ذلك
 نفسه حقا فتكون قد خالفنا الحق قلنا لا نسلم وهذا بنا على ان الحق
 جهة وذلك ممنوع فلم لا يجوز ان يكون كل مجتهد مصيبا وحينئذ يجوز
 ان يخالفه العلماء ويكونوا مصيبين وان كان هو ايضا مصيبا سلمنا
 يجب متابعتة بمجرد قوله فلم قلتم ان كل من كان كذلك وجب ان يكون
 معصوما قوله لو جاز عليه الخطا فتقدير ان ياتي به نكون مأمورين باتباعه



فيه فكون ما مورين بنقل الخطا وانه غير جائز قلت هذا معارض بامور
احدها انه يجب على الرعية متابعة القاضي والامير مجرد قوله ما مع انه
لا يجب عصمتها وليس لقائل ان يقول ان الامام من وراء القاضي والامير
فيكون اخذا على ايديهما ومفوما الزيف ما لا نقول هذا متصور في امير
الدار من الامام بحيث يمكنه تدارك ما به من سفك الدماء وابعاد
الحرام فما القول في امير بعد عن الامام بالف فرسخ فانه يجب للرعية الا
لقبول قوله مع ان الامام غير مستفيع به في حق مثل هذا الامير عند نظره
وهب ان الامام يدارك ذلك في ثاني الحال ولكن كيف كان فانه يجب
للعصية الانقياد للامير الظالم في تلك الحال وايضا فاي تقع للمقتول
والموطوء حراما في تدارك الامام بعد ذلك وثانيها ان المفتي من الشيعة
يجب متابعتها قوله مع انه ليس بمعصوم وثالثها يجب على الحاكم الحكم
بشهادة من ظاهرو العدالة مع انه لا يجب عصمة الشاهد ورابعها انه
يلزم العبد طاعة سيده فيما لا يعلمه محرمًا وكذلك لابن لو الد مع انه
لا يجب عصمة السيد والوالد وخامسها ان المأموم يتبع الامام في
الصلوة وان جوزه ان يكون فعل الامام محضورا بان قصد تركه
وسجوده عبادة صميم فضلا عن وجوب عصمته والجواب عن الاول انه
ثبت في اصول الفقه ان الحق في جهة وحيد يجوز ان يكون للجهة جهة
نقلت الامام

فلو جوزه اخلافه لجاز ان يقع ذلك خلاف الحق وحسن عود المحال سلمنا
لكن خطاه في امر منصوص عليه جائز وجنيد يعود الالتزام وعن
المعارضات اما عن الاولى فهو ان لا نسلم ان متابعة الامير والقاضي
بمجرد قوله ما بل لقيام قوله بمقام قول الامام ولا امره لنا باتباع اقوالها
ولهذا فانه لو خالف او امرها سنا من الشريعة وجب على الخلق مراجعة
الامام قوله هذا انما يتصور في امير قريب الدار من الامام اما في البعيد
بحيث لا يتمكن بل في ما يفعله الخوة قلت الامير المفروض اما ان يمكن
الامام تدارك كل الاحكام تدارك كل الاحكام عنده او لا يمكن تدارك شي منها
او يمكن تدارك بعضها دون البعض وعلى التقديرات الثلاثة فاستراط عصمة
الامام انما هو للقدرة الممكن من تدارك الاحكام وسوا كان امتناع التدارك
لبعد المسافة او لعدم الاطلاع فان كل ذلك لا يفتح في استراط وجوب العصمة
لانه لا يلزم من استراط العصمة اطلاع المعصوم على كل الكليات ولا اقدار
علي ما يخرج عن طاقته البشري به خرج الجواب عن الثانية وعن الثالثة فانه
قبول فعل الشاهد ليس بمجرد قوله بل لان قوله افاد ظنا امرنا بوجوب العمل
حتى لو لم يفد قوله الظن لم يجب بمجرد قوله وعن الرابعة ان متابعة الامام
في الصلوة ليست ايضا بمجرد قوله بل لقيامه بمقام الامام الحق حتى لو اخل
امام امته وجب مراجعة الامام الاكبر وعن الخامسة ان حكم الاب والجد

في حق الولد والعبد حكم الأمر في رعيته وقد مر الجواب عنه وهو خا
 المعارضه الأولى وبالله التوفيق البرهان الثالث انه لو جار الخطا
 على الإمام فبقدر ان يرجح المفسد التي تحصل من نضبه على المصالح
 بحج عزلته وتولية غيره بالاجماع لكن عزله محال لان العازل له اما اح
 الامة او مجموعها والقسمان باطلا لان فيمتنع وجوب عزله انما قلنا انه يستحيل
 ان يكون العازل له احاد الامة لوجه ثلثه احدها الوضع من احدهم عزله
 كاصح عزل احدهم لم يمتزج حاله عن حال كل واحد منهم فحينئذ لا يكون هو
 بالامامة من احدهم الثاني ان كل من شاهد حال الملوك والرعايا وفتح
 كثير من جرسات العالم علم بالضرورة بحسب مقتضى العادة ان كل واحد
 احاد الرعية لا يمكن من عزل ملك ببلدة فضلا عن ملك الارض مجملتها
 الثالث انه يلزم ان يكون كل واحد من الرعية لطفافي حق الامام الذي هو
 لطف في حق كل واحد منهم فيلزم الدور وانما قلنا انه لا يجوز ان يكون العازل
 له مجموع الامة لوجه احدها ان رعية الامام هو مجموع اهل الارض لكن
 اجتماع اهل الارض على الشيء الواحد محال في العرف والعادة ولو سلمناه في
 صورة لكن لا سلمه في كل صورة فان اجتماعهم على ازالة ملك الارض
 الذي قد خضعت له الرقاب ورغبت فيه طوائف من الاصناف والطبقات
 به الغلمان اصعب واعز من اجتماعهم على دفع منكر لا مخافة في دفعه

الثاني انه وان امكن ذلك في حق الامام على سبيل التدوير في بعض
 المعاصي لكن لا يكفي ذلك في منع الامام عن جميع المعاصي واجتماعهم على
 دفعه عند كل عصية محال الثالث انما قلنا ان كل واحد من الرعية لا يمكن
 غيره لا يوافق على المخالفة على الامام على قتله فيكون خلافا سببا لقتله
 فاذا كان ذلك حاصل لكل واحد من احاد الامة لم يتحقق المجموع على الانفا
 وبالله التوفيق اجتمع الحزم بانه لو وجب نصب الامام المعصوم على الله
 لفعله ولو فعله كان ظاهرا لا باطنا علم بالضرورة ان هذا المقصود لا يحصل
 الا اذا كان ظاهرا متمكنا من الرعية والرهيب فاما اذا كان مستخفا
 عن الخلق لم يحصل منه السبب شي من المنافع والجواب ان اللطف المحال
 لا ينسأ طيده وذو اجزاء ثلثة جز يجب على الله فعله وهو ايجاد الامام المعصوم
 بجميع شرائط الامامة والثاني يجب على الامام نفسه وهو تحمل اعباء الامامة
 والقيام بامورها والثالث يجب على ساير المكلفين وهو تمكينه ولا نقيا
 تحت او امر قلامه ثم ان الماهية المركبة لا تحصل الا بتام اجزائها والجزء
 الفايته من اللطف ههنا انما هو المتعلق بالمكلفين فانهم لما خوفوا الامام
 لاجرم كان مستترا منهم ولم يلزم من ذلك عدم وجوده فان الجزء المتعلق
 بالله تعالى والجزء المتعلق به نفسه موجودان سلمناه لكن لا سلم انه ليس
 بظاهر وقد بينا انه يظهر لا وليا به والاستقاع به قائم لا يقال الله تعالى قادر

علي ان ينصره بحيث معصوم يزليون الخوف عنه سلمناه لكن لم يخلق الله تعالى
 في نفسه من القدرة والعلم ما يطالع بها علي بواطن الخلق ويقوي علي
 دفع شرورهم عن نفسه لا ما يجيب عن ذلك بانه معارض بخوف الرسول
 صلى الله عليه وآله من المشركين واستناره منهم فانه امر متفق علي وقوة
 مع انه لم ينصره في حال خوفه بحيث معصوم ولم يطالع في تلك الحال علي
 بواطنهم وعلي ما يتخلص به من شرورهم اقصى ما في هذا الباب ان يفرقوا بين
 الاستدراكين بقصر المدعي هناك وطولها هنا لكن هذا لا يصلح في الجواز
 ان يكون قد علم فرصته التمكن التام غير ممكنه في هذه المدة ولعلنا قد
 لا يطالع عليه وبالله التوفيق **البحث الثاني** فيما ان الامام يجب ان
 يكون افضل من رعيته فيما هو امام فيه وبرهانه من وجوه الاول ان الامام
 يجب ان يكون معصوما وكل من كان كذلك وجب ان يكون افضل من غيره
 للمعصوم اما المقدمه الاولى فقد مر بيانها واما الثانيه فعلومه بالضرورة
 الثاني لو لم يجب كون الامام افضل من رعيته لكان اما ان يكون مساويا
 او ناقصا والثاني بقسمة باطل فالمقدم مثله انما قلنا انه يستحيل ان
 يكون مساويا لانه لو كان في رعية الامام من هو مساو له فيما هو امام فيه
 لما كان متعينا في الحاجة اليه فلم يجب ان يوجد وقد تعين في الحاجة اليه
 من بين سائر الامة فرج ان يكون موجودا فرج ان لا يكون فيهم مساو

فيما هو امام فيه بيان الملازمة انه اذا ثبت انه هفا في مساويا
 لكان قابلا مقامه فيما هو امام فيه فلم يتعين الحاجة اليه فلم يجب وجوب
 بيان بطلان الثاني ما بيننا ان الحاجة اليه معنيته وانه واجب
 وان يكون موجودا واما انه يستحيل ان يكون ناقصا فظاهر بطريقين
الثالث اناس يبين ان شاء الله تعالى ان الامام يجب ان يكون
 منصوصا عليه من قبل الرسول صلى الله عليه وآله واذا كان كذلك
 لزم ان يكون الافضل لان الرسول صلى الله عليه وآله لا يخص بتباديه
 احكام الله تعالى واوامره الا من كان احفظ لها واقوم بتاديتها
 واعلم بمواردها وذلك هو الافضل الاعلم والعلم بهذه الصفة
 فوجب ان يكون الامام افضل **الرابع** لو جاز فقد يغيره افضل
 لجاز اما تقديم المساوي او الانقص والاول باطل لان تقديم المستوفى
 ان كان لا امر كان ذلك ترجحا للممكن من غير مرجح وهو محال وان كان
 لا امر فهو اما ان يرجع الي ذات الامام فيكون في نفسه ارجح من غيره وقد
 فرضناه مساويا هذا خلف او الي غيره مع ان نسبة غيره اليه والي من
 يساويه في الحكم بالتقديم علي سوا فاختصاصه بالحكم دون الآخر
 يستدعي محضه الآخر والكلام فيه كالكلام في الاول فيلزم اما التسلسل
 او التجميع من غير مرجح والثاني ايضا محال لانك علمت في حد الامامه

رياسه عامه لجميع الخلق في امور الدين والدنيا وذلك يقتضي ان يكون
 جميع المكلفين في محل الحاح في طريق الدين والدنيا الى من تحقق هذه
 الرياسه في حقّه فوجب حينئذ ان يكون الامام افضل من سائر
 الخلق فيما هو امام فيه واعلم انه قد دخل في هذه المسئله بحسب مقتضى
 البراهين المذكوره وجوب ان يكون الامام اعلم بالخلق واجتهدهم
 واحلمهم واكرمهم واتقاهم وبالجملة سائر الكمالات للمعنى المفهوم من
 الامامه وبالله التوفيق **الحج الثالث** في ان الامام يجب ان يكون
 عالماً بكل الدين مرادنا بذلك انه عالم بالاحكام الكلية من الدين ^{لفعل}
 واما الاحكام الجزئيه المتعلقه بالوقائع الجزئيه فله ملكه اخذ تلك
 الاجزاء من القوانين الكلية من موادها متى شاء واراد ومعنى ذلك انه
 يكون ممكناً من استنباط كل حكم في كل صوره صوره متى شاء واطلق
 بعضهم اصحابنا القول بانه يجب ان يكون عالماً بكل الدين ولم يفتصلوا
 فان كان مرادهم ما ذكرناه من التفصيل فهو حق وان كان المراد انه
 يجب ان يكون عالماً بجميع قواعد الشريعه وضوابطها وقوانينها
 ثم يخرجها من الاحكام المتعلقه بالحوادث الجزئيه التي يمكن وقوعها
 على سبيل التفصيل فليس الامر كذلك وبرهان فساد ان الجزئيات
 التي يمكن وقوعها كالمسائل الجزئيه الواقعه في كل باب من ابواب الفقه

والتي يمكن وقوعها غير متناهيه ومالا نهائيه له يستحيل تعلق علم الانسان به
 على سبيل التفصيل دفعه والمقدمان نظريتان وما كان محالاً استحالة ان
 يكون شرطاً في صحة الامامه وبالله التوفيق **الحج الرابع** في السبب الذي
 يتعين به الامام اجبعت الامه على ان الانسان لا يصير اماماً بمجرد اهليته
 للامامه واجبعت ايضا على ان المقتضى لتعيين الامام ليس الا احد الامور
 الثلثه الاول اما ان ينص عليه النبي والامام الثاني ان يختاره الامام
 ويجمع عليه الثالث ان يدعو اهل الامامه الى نفسه بشرط ان يكون مبيناً
 للظالمين امر بالمعروف عاملاً به ناهياً عن المنكر محتنباً له وهذا الاجماع
 اجماع عرضي ليس مقصوداً بالقصد الاول من جميع الامه بل معناه ان احداً
 الامه لم يدرك سبباً رابعاً لتعيين الامام اعلم ان الاتفاق من كل الامه حاصل
 على كون السبب الاول وهو النص من النبي والامام سبباً الى تعيين الامام
 ولخلافه في الطرفين الباقيين وانفقت الاماميه على ابطال ان يكون
 احدها سبباً وذهب الاسعري وجمهور المعتزله والخوارج والصلحيين
 النذير الى ان الاختيار سبب لبثوت الامامه وذهب الباقر بن الزبير
 الى ان الدعوه طريق الى ذلك ووافقهم على ذلك ابو علي الجبائي وغيره
 من الامه لنا من المسئله من الاستدلال انواع ثلثه احدها ان يبين فساد
 الاختيار والدعوه عقلاً فتعين ان السبب هو النص فقط الثاني ان يبين

النبى صلى الله عليه وآله لم يفوض امره لآل ماله الى الاختيار والدعوة عقلاً فنعين
 ان السبب وان جاز ذلك عقلاً الثالث ان نبين ان النص وجد من الرسول
 صلى الله عليه وآله فيكون الاختيار باطلاً أما النوع الأول فمن وجوه الأول
 اننا نبين ان الامام يجب ان يكون معصوماً وذلك مما لا يصح معرفته ^{بلا} اختيار
 والدعوة عقلاً فنعين ان السبب هو النص فقط الثاني اننا نبين ان الامام
 يجب ان يكون افضل من عتبه في كل ما هو امام فيه وذلك مما لا يمكن معرفته
 بالاختيار والدعوة الثالث القول بالاختيار يورث في خلط الزمان عن
 الامام وذلك غير جائز بيان الاول ان الاختيار ليس لكل احد بل لاهل الحل
 والعقد من الامة الذين هم اقل الامة عدداً وهو لا بالاتفاق غير معصومين
 فيقديرون يختلفون في امامين مثلاً فنعين كل فرقة اماماً باختيارهم ويتعادل
 الفرقان واما ان يعمل باختيارهما وهو باطل بالاتفاق واما ان يعمل باحد
 وهو محكم محصلاً لا ترجح فيه على الآخر واما ان يبقى الاختيارين فيكون ذلك
 اخلاً للزمان من الامام واما بيان الثاني في الاتفاق ونسأل هذا الدليل بطل القول
 بالدعوة لا يقال على الاول انه لا امتناع في ان ينص الله تعالى على قوم باعياً ثم
 ثم يفوض اختيار العقل وعلى الثاني انما نسلم ان الامام يجب ان يكون افضل
 وان سلمناه لكن افضل حقيقة او في الظاهر الاول ممنوع والثاني مسلم وكونه
 افضل للخلق في الظاهر لا يتوقف على التخصيص بل يكفي فيه الاختيار كما في قوله



بنياد محقق طباطبائي

الامراء والقضاة وانما قلنا انه يكفي افضليته في الظاهر لما انا قد ابقينا
 بالظنون في الشهود وعدالة امام الصلوة وامر السيد عبد والزوج
 زوجته فلو ان يجوز ان يكون هناك كذلك سلمناه لكن يجوز ان ينص الله
 على قوم كثيرين يكون كل واحد منهم افضل اهل زمانه في الباطن ثم انه
 يفوض الاختيار في امامتهم اليه لا ما يجيب عن الاول اننا نبين ان العتبه
 تسلم الافضلية والافضلية تسلم العتبه وحينئذ لا حاجة الى
 تفويض الاختيار الى الامة ويظهر اعتباره بتقدير اختيارهم غير الافضل وقد
 سبق بيان ذلك وعن الثاني اننا نبين ان يجب ان يكون افضل قوله في الحقيقة
 ان في الظاهر قلنا بل في الحقيقة سلمناه ان افضليته في الظاهر معتبره لكن
 لانسلم انه يكفي باختياره بل لا بد فيه من التخصيص والقياس على الامراء
 او ائمة الصلوة فديننا الفرق بين امام الاصل والمذكورين قوله يجوز مع
 نص الله تعالى على افضلية قوم ان يفوض اليه اختيارهم قلنا لانسلم فانا
 نبين ان الافضلية تسلم العتبه فيكون الاختيار هدر وبالله التوفيق
 النوع الثاني في الاستدلال ببيان من وجوه الاول ان الضرورة قاضية
 بعد الخوض في امر الدين ان السياسة هي التي يقوم عليها الدين ولا يتم بدونه
 ثم انه قد علم من حال الرسول صلى الله عليه وآله انه كان ليسوس امته كما ليس
 الوالد للولدين الصغار ومصدق ذلك قوله صلى الله عليه وآله انما انا لكم كالوالد

السفيق وقال انكم كالوالد لولد فاذا ذهب احدكم الى الغايط فلا يستقبل
 القبلة ولا يستدبرها ثم اذا كان الوالد يحب عليه الوصية باولاده الصغار
 عند موته فلان يحب عليه ان يوصي بامته الى احد يقوم فيهم مقامه ^{ويستفيد}
 فيهم امر الدين ويحفظه يكون اولى الثاني انه عليه السلام قد ساع
 وتظاهر عنه مبالغة في بيان احكام الشرع من المفاريض والسنن ^{والا}
 وشرح كيفية الاستنجا والمسح على الخفين والعقل يشهد بان امر الامام
 اقم من كل واحد من هذه الخزيات فاذا ثبت انه عليه السلام لم يخل
 ببيان هذه الاشياء بطريق الاولي ان لا يخل بامر الامام **الثالث**
 ان الله تعالى ما قبض نبيه اليه حق انزل عليه اليوم اكملت لكم دينكم ولا
 يكون مكمل للدين الا وقد بين كل ما يتعلق به والامام وان لم تكن اعظم
 اركان الدين فلا تلتك انها من الامور المهمة في الدين فاذا امر الوالي
 ان يكون تعالى قد بين امر الامام اما في كتابه او على لسان نبيه صلى الله عليه وآله
 وذلك يقتضيه وجود النص لا يقال على الاول ان لا نسلم انه يلزم في امته
 كلما يلزم الوالد في حق اولاده الصغار لانه ما كان يلزمه دفع الضرر عنهم
 ولا الاتفاق عليهم وان وجب ذلك على الوالد وعلى الثاني ان الصحابة
 لما اجمعوا على صحة الاختيار وجب ان يكونوا عالمين بما دلهم على صحة
 الاختيار لان فقدان الاجماع لا على الدلالة ثم الذي يدل على جواز الاختيار

وجان احدهما قوله عليه السلام ان وليتم ابا بكر وجدتموه قويا في دين الله
 ضعيفا في بدنه وان وليتم عمر وجدتموه قويا في دين الله قويا في بدنه
 وان وليتم عليا وجدتموه هاديا مهديا وذلك اسارة الى صحة الاختيار
 الثاني ما روي ان المسلمين ولو يوم موته خالدين الوليد ولم ينكر ذلك
 عليهم رسول الله صلى الله عليه وآله واذا ثبت انه عليه السلام بنهم على
 جوار كان قد بين لهم امر الامام كما بين لهم سائر الشرايع وهذا هو الاعتدال
 ايضا على الثالث لا ما يجب عن الاول باننا قد ادعينا انه يلزمه في امته
 كلما يلزم الوالد مع اولاده بل بينا انه اذا كان قد وجب على الوالد ان
 يوصي باولاده الصغار مع ان امرهم جرى من جزئيات احوال الخلق ^{وصية}
 الرسول صلى الله عليه وآله عليه بامته الذين هم كل الناس في الحقيقة يكون بطريق
 الاولي وعن الثاني لا نسلم ان الاجماع حجة سلمناه ولكن لا نسلم على ان
 الاجماع انعقد على ذلك فان كثيرا من الصحابة لم يكن حاضرا وكثير منهم لم
 يكن راضيا وبالجملة فعليك حصر الصحابة ليم لكم الاجماع واما الخبر الوارد
 في ذكر السبعين فلا نسلم صحته ثم ان سلمناه لكن لا دلالة فيه على صلاح ^{حجتها}
 الاختيار فان ذكر قوتهما في الدين لا يوجب صحة اختيارها فان غيرها من كبار
 الصحابة كانوا اقوى منها في الدين فلو كانت القوة في هذين الامرين موجهة
 للاختيار لما كانا اولى بالعين بل نقول ان هذا الخبر كان فيه تنبيه عظيم

للصحابه علي وجوب نصب علي عليه السلام وتعيينه دونها لان مقصود ذلك
 الى الاقامه انما هو هداية الخلق الطريق المستقيم من هوم يهدي في نفسه فانه
 لا يصلح لمثل هذا الامر الا من كان كاملا في نفسه قادرا على تكميل غيره
 من الناقصين فلذلك نبه الصحابه علي وجوب تباعه صلى الله عليه
 بقوله هاديا مهديا وانما احتاج ههنا الى هذه الرموز ما يعلم ان اكثر
 الصحابه كانوا بطباعهم الحيوانيه يرعون عن علي عليه السلام وتنصر
 منه وهذا امر ظاهر لو كانت لهم قلوب يعقلون بها واذا ان يجمعوا
 بها ولما قولهم ان المسلمين ولو يوم موته خالد بن الوليد ولم ينكر عليهم ذلك
 رسول الله صلى الله عليه وآله فقول بعد تسليم صحة هذا الخبر فليس
 ايضا دلاله على صحة اختيارهم فان الحجج ليس الا في تقريره عليه السلام
 لهم على ذلك الاختيار لا في نفس الاختيار ثم اقله كان ذلك لضرورة
 حاجه اقتضت سكوتهم عليه السلام عن الانكار عليهم فابن ذلك من مجرد
 اختيارهم بعد موته وخلاف كثير من الصحابه لهم وبهذا ظهر الجواب عن
 الاعتراض الثالث وبالله التوفيق واما النوع الثالث من الاستدلال
 فسببه اننا الله تعالى في تعيين الامام اخرج الخصم في ابطال النص
 بان قال لو نص الرسول صلى الله عليه وآله علي الامام بعده نصا جليا كما
 ذلك بمشهد اهل التواتر او لا يكون والسالي تقسيمه باطل بالمقدم كذا

اما الملازم

اما الملازم فظاهره واما بطلان القسم الثاني من الثاني فلا يبطال اصل الحجج
 واما القسم الاول فلا يلو كان كذلك لوجب شهادته بين الامه كسائر المتواترات
 وانما قلنا ذلك لان تخصيص الرسول صلى الله عليه وآله علي امامه شخص معين يقع
 بمشهد اهل التواتر فلا بد وان ينتشر في اكثر الخلق وكل خبر هذا شأنه فلا
 لا بد وان يحصل العلم لسا معيه فهذا ادعاء ويحتل بصحة بصحتها المطلوب
 وانما قلنا ان تخصيص الرسول صلى الله عليه وآله علي امامه شخص معين امر عظيم
 لان اعظم الاشياء عند الانسان الدين واعظم الناس الشارح فاذا اقام
 الشارح انسانا مائيا له في دين امته وديناهم فلا شك في كون تلك المنزله
 اعظم المنازل وانما قلنا ان الامر العظيم الواقع بمشهد الناس لا بد وان
 ينتشر لا ناعلم بالضرورة ان اهل الجمع اذا اضر فوا عن المسجد وقد
 تنكس الخطيب عن المنبر مثلا فانما يمتنع ان لا يجبر الناس بذلك وان تفر
 دواعيهم على نقله وانما قلنا ان الخبر الذي هذا شأنه يفيد العلم لان ذلك
 ضروري واذا ثبتت هذه المقدمات لرزم من وجود النص اشارة ظهور
 فيما بين الخلق كسائر المتواترات فلما لم يكن كذلك علمنا كذبه وللجواب
 اننا سببنا اننا الله تعالى صحة النص الجلي علي امامه علي عليه السلام وانه
 بلغ مبلغ التواتر وحيد ينتفي الاختيار وبالله التوفيق **البارك**
 في تعيين الامام وفيه مقدمه ولجأت **اما المقدمه** ففي فصل اللذان

اشاره انتشاره

في هذا المسألة فقول ذهب جمهور المعتزلة والاشعرية والخوارج والمزنية
 الى ان النبي صلى الله عليه وآله لم ينص على امام بعده وقال قوم انه نص
 على امام بعينه ثم اختلفوا في ذلك المنصوص عليه فقالت الشيعة انه
 نص على علي عليه السلام وقال قوم من السداذ انه نص على ابي بكر وقال اخرون
 انه نص العباس باقوال وافعال فتلزم انه الاحق بالامامة دون غيره والذي
 ذهبوا الى القول بالنص على ابي بكر فمنهم من قال انه نص خفي وهو تقديمه
 في الصلوة وهذا القول محكي عن الحسن البصري ومنهم من قال انه نص على
 وهو قول جماعة من اصحاب الحديث فهذا تفصيل للمازب الحجة الاولى
 في بيان ان الامام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله علي بن ابي طالب عليه السلام
 وبيان ذلك بثلاثة انواع من الادلة النوع الاول في النصوص الجلية
 وهي ثلثة الاول النص المتواتر على امامته وهو قول النبي صلى الله عليه وآله
 مخاطبا لاصحابه سلموا عليه بامر المؤمنين الثاني قوله وهو مشير اليه اخذ
 بيده هذا خليفتي فيكم من بعدي فاسمعوا له واطيعوا الثالث قوله عليه السلام
 يوم الدار وقد جمع بني عبد المطلب ايكم يبايعوني وبوازي فيكون اخي وصي
 وخليفتي من بعدي فبايعه علي عليه السلام فوجب ان يكون اخاه ووزيره
 ووصيه وخليفته من بعد لا يقال الا نسلم وجود هذه الاخبار بل هي
 موضوعه وفي المشهور ان الواضع لها ابن الراوندي سلمناه لكن لاننا

انها متواترة سلمناه لكنها معارضة بامور تنافي النص الاول انه لما
 الرسول صلى الله عليه وآله قال العباس لعلي عليه السلام ادخل بنا عليه
 نسأله عن هذا الامر فان كان لنا بينه وان كان لغينا وصي الناس بنا
 ومعلوم ان عليا عليه السلام لو كان منصوصا عليه لكان العباس
 اعرف الناس بذلك فكان لا يقول مثل هذا الكلام الثاني لما قبض
 رسول الله صلى الله عليه وآله قال للعباس لعلي عليه السلام امد يدك
 ابايعك فيقول الناس هذا عم رسول الله صلى الله عليه وآله قد بايعت
 فلا يختلف عليك اثنان ومعلوم ان العباس انما قال ذلك لانه وثق
 بطاعة الناس لمن يبايعه هو لكونه عم الرسول الله صلى الله عليه وآله
 اعظاما منهم لرسول الله صلى الله عليه وآله والذين يكونون كذلك
 لا بد وان يكونوا مطيعين لمن نص عليه الرسول صلى الله عليه وآله
 من رضى الرسول صلى الله عليه وآله للامامة فقبول المسلمين له اكثر من
 رضى غيره الرسول صلى الله عليه وآله عليه فبالعباس كيف يمكنه الجزم بان لا
 يختلف اثنان على من يبايعه عم رسول الله صلى الله عليه وآله مع مشا
 ان الصحابة كلهم تركوا نص الرسول صلى الله عليه وآله فان هذا الكلام
 اما جهالة مفرطة او وقاحة الثالثة ان الانصار لما طلبوا الامامة
 وقدم المهاجرون انفسهم عليهم لمسا بقوتهم في الاسلام ومن هذا

بالنبي صلى الله عليه وآله قال ابو بكر يا بعور و ابا عبيد فرفع عمر
 عنه قال ولكن اقدم فاخرا كما ينجر البعير لحي الى من تقدم قوم ففهم ابو
 فقال عمر يا عبيد امد يدك يا بعل فقال ابو عبيد انقول هذا
 و ابو بكر خاطبهم قال لا يا بكر كنت صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله معه
 المواطن كلها سدتها ورخايتها قدمت رسول الله صلى الله عليه وآله في
 الصلوة فخص بالامامة لاجل الدين ومعلوم ان امثال هذه الكلمات عن
 يعلم النص ويعلم من غيره علمه بكونه كاذبا فيما يقوله وقاحة الرابع ان
 ابا بكر قال قد وردت ابني سالت الرسول صلى الله عليه وآله عن هذا
 الامر فبين هو فكننا لا نساغره اهله وقال عمران استخلف فقد استخلف من هو
 مني يعني ابا بكر وان انزل فقد ترك من هو خير مني يعني النبي صلى الله عليه وآله
 وانما بنزع السبعة كانا عالمين بكونها غير صادقين وان السامعين يعلمون
 كذبها ولو كانا كذلك لما امنوا ان يخاسروا احد من حضرة مقامها علي
 تكذيبها وتخطئها فكيف يمكن اقدامها على هذه المكابرة والوقاحة
 من غير حاجة ولا ضرورة الى هذا الكلام الخامس لو ثبت النص لا منع
 علي عليه السلام في الشورى لان دخوله فيه ارضى منه بالنص على اي
 واحد منهم كان لا يقال انه دخل فيه للثبوت لانا نقول للثبوت انما يحتاج
 اليها فيما يقرب الى الامامة لا فيما يبعد منها السادس ولما قال علي عليه السلام

من الدخول

لطمه ان اردت بايعتك فقال لطمه انت احق بهذا الامر مني وقد يجمع لك
 من هؤلاء ما لم يجمع لي السابع لما اجمع علي عليه السلام علي معوية ببيعة
 الناس له لانه لو كان مضوضا عليه لما كانت امامته بالبيعة حتى يجمع
 بها وقد كتب الي معوية لعنه الله اما بعد فان بيعتي بالمدينة لم تكن وانت
 بالشام فانه بايعني الذين بايعوا ابا بكر وعمر وعثمان علي ما بايعوهم عليه
 التامن ولما قال ان ترككم كما ترككم رسول الله صلى الله عليه وآله فان يعلم الله
 فيه خيرا يجمعكم علي خيرا كما جمعكم علي خيرا يا بكر التاسع ولما قال لولا
 عليها ينس من ينس بنى امية يحكم بغير ما انزل الله لما دخلت فيها العا
 ولما قال حين دعي الى البيعة اتركوني والمسوا عيزي فاني اسمعكم ولحومكم
 ان ولستم غيري الحادي عشر ولما انكرا اهل البيت هذا النص فان من
 المعلوم فرط جهلهم لعلي عليه السلام ومن كان كذلك استحالة ان ينكر اعظم
 محبوبه ومعلوم ان زيد بن علي رضي الله عنهما مع كمال فضله ودينه وجميع
 اتباعه انكروا ذلك الثاني عشر روي ان السيد الحميري قال لا امير المؤمنين
 فضيلة الاولي فيها قصيدة وهذا النص الحلي لوصح لكان اعظم فضيلة له
 وما كان كذلك استحالة ان من احد الا ذكره في اكثر قصائده واستعان و
 ليس لهذا النص الحلي في اشعار السيد الحميري ذكر فضل علي كونه موضوعا
 خلقا فثبت مجموع هذه الادلة ان النص علي امامته علي عليه السلام لم يوجد

عن الأول والثاني ان نقول ان هذه الاخبار بلغت مبلغ التواتر ولا يمكن
انكارها اقصى في الباب ان يقال لو كان كذلك لتواتر الى المخالف والمؤيد
ولما اقتصت به الشيعة دون غيرهم لانا نقول انه كاي شرط صحة النقل
في نفس الامر شرط ايضا انتفاء المانع عن الادهان القابلة له وقد ذكر
السيد المرتضى رحمه الله شرط في التواتر لا يمكن انكاره فقال من شرط حصول
العلم بالشئ بحسب التواتر ان لا يسبق اليه من السامع اعتقاد في موجب
الشبهة ومعلوم ان هذا شرط صحيح فانا نجد من انفسنا انما نعتقدها في
شي اعتقاد اجازما استحالة لنا ان نعتقد صحة ضده واذا كان كذلك ففقر
ان تلك النصوص للجزم الحزم بنفي موجبها بحسب ما لاح له من الشبهة لا
ما يمكن الجزم بوجود هذا النقص لصادق اليقين انما من لم يسبق له اعتقاد
نفي ذلك الموجب لاجرم حصول العلم بموجب ذلك النقص ضرورة اذا
كان حصول العلم من النقل هو الدليل على صحة ذلك التواتر وعن الثاني
وهو الاول من المعارضات ان نقول ان العباس لم يقل لعلي عليه السلام
ذلك لجهله بالنقص والاستحقاق وانما مقصوده ان يسأله عن استقامته
هذا الامر فيهم بعد وتسلم الامة لهم وهل للمعلوم لله الواقع بعد
صلى الله عليه يمكنهم منه وعدم الخيلولة بينهم وبينه فيطعن لذلك
قلبه ويسكن ولا يستقيم ذلك لهم بل يكون مع استحقاقهم له كائنا

لغيرهم ويدل على ان المراد ذلك تمام الخبر وهو جواب النبي صلى الله عليه وآله
لعباس علي سبيلكم معشر الشيعة انتم المظلومون المتهورون وهذه التهمة
ما جاءت به الرواية ولو لا ان السؤال من العباس كان على الوجه الذي
ذكرناه لم يكن لجواب النبي صلى الله عليه وآله بالسنة المذكورة فائدة
يعقل وعن الثاني من وجهين احدهما ان دعا العباس امير المؤمنين عليه السلام
الى بسط اليد للبيعة انما كان بعد ثبوت امامته لتجديد العهد في نصرته
والحرب لمن خالفه وضاده ولم يحجج عليه السلام في اثبات امامته ويدل على
ذلك قول العباس يقول للناس هذا عم رسول الله صلى الله عليه وآله بايع
ابن عمه فلا يختلف عليك اثنان فعلق الاتفاق بوقوع البيعة ولم يكن
متعلقة الا وهي بيعة الحرب التي يذهب عندها الاعدا ويخدرون من
مخالفته ولو كانت بيعة الاختيار من جهة الشورى والاجتهاد لما منع ذلك
من الاختلاف بل كانت البيعة نفسها طريقا الى تثبيت الراي وتعلق
كل قبيل باجتهاده واختيار من يراه وينبئه على ذلك تمام الخبر وهو انما الخ
عليه العباس قال يا عم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وصالي ان لا جرد
بعد حتى ياتي الناس طوعا وامرا فيجمع القرآن والعتق حتى يخرج الله
فذلك على ان البيعة مادعا العباس اليها للنصرة والحرب وانه لا تعلق
لثبوت امامته بها الثاني ان يقال ان القوم لما انكروا النص واظهروا ان

الامام ثبت بطريق الاختيار اراد العباس رضي الله عنه ان يكيدهم من حيث
 ذهبوا اليه ويبتل امرهم بقسم ما جعلوه طريقا لهم اي حشد النض فقال ^{سط}
 يدك ابا يعلى فان سلموا الحق الي اهلهم لم تضرك البيعة وان ادعوا الشور
 والاختيار وانكروا حقت كان ذلك من البيعة والعقد والاختيار ما لم يكن
 لهم فلم يمكنهم الاستبداد بالامر ذلك فكره عليه السلم ان يجعل الباطل
 طريقا الى حقه مع ظهور النض بينهم عليه في ذلك الوقت فان قلت ان لم يكن
 البيعة طريقا صحيحا فلم اعندنا بعد قتل عثمان واجتبهها علي معوية لعنه الله
 قلت انه لما كان يطعم منهم ان يرجعوا الي النض في حال وفاة الرسول صلى
 الله عليه وقرب عهدهم به لاجله لم يحصل البيعة طريقا الى حقه خصوصا
 مع ما انضاف الى ذلك من اسارة الرسول صلى الله عليه وآله له على عدم
 استتمام هذا الامر له بعد فلما طال العهد وتقدم انكار النض وصار
 كان لم يوجد ثم راي اقبال الخلق باسهم عليه لم يمكنه الا القيام بالحق ^{نض}
 الدين كما قال عليه السلم والله لو لاحضور الحاضر وقيام الحجج بوجودنا
 وما اخذ الله على العلماء ان لا يقاروا على كظ ظالم ولا منعة مظلوم ^{لقت}
 جعلها على غاربها واما ان العباس لما وثق بطاعة الناس في هذا الامر لم يقل
 ذلك على انهم اطوع لمن نض عليه الرسول صلى الله عليه وارضاء للامامة وكيف
 يمكنه الخرم بانه لا يختلف شأن مع مشاهدته انهم باسهم تركوا نض رسول الله

صلى الله عليه وآله لولا ان النض غير صحيح فقول انه لا يلزم من وثوق
 العباس بطاعتهم كونهم مطيعين لنض الرسول صلى الله عليه وآله لو
 كان النض موجودا وكيف لا يعقل الفرق بين طاعة رجل هو عم رسول الله
 صلى الله عليه وآله مع ما يتعلق به من خواص رسول الله صلى الله عليه وآله
 واهل بيته ثم يبايع مثل علي عليه السلم قيام النض وطراوته في حقه و
 مجرد نض ذكره الرسول صلى الله عليه وآله مرة او مرتين في حق شخص قد اتفق
 السامعون لذلك النض على حشد بالخصه الله تعالى به من الفضل
 استخوان يقال فيه ذلك النض وعلى بعضهم بالابلاهم به من قبل الاعتراف
 والاحتيا خصوصاً وهم الطالبون لهذه الرياسة فان لا عجب من طاعة
 انسان تعلقت بحب رياسة عامة في امور الدين والدنيا ان يكتم سبها
 ولوائبها بخطة في صلب وقربل بعد الرسول صلى الله عليه وآله فضلا
 عن نض ذكره مرة او مرتين فان من لا يعقل مثل هذا الفرق كان ان لا يكون
 انسانا وعن الثالث من المعارضة ان غايته استبعاد المستدل من امثال
 هؤلاء المذكورين ان يكتموا النض ويتواطوا على حجده وقد بينا ان ذلك
 غير بعيد منهم ويزيد وضوحا فقول ان الناس كانوا بعد رسول الله صلى
 الله عليه وآله على طبقات ثلث سادات واتباع ومقلده اما السادة
 فانهم اجتمعوا على كتمان النض لانهم كانوا على قسمين حسادا ومبغضين

أما حشد الجهاد فلما كانوا يشاهدونه من بفضل الرسول آياه في المواقف
 كلها وأما بغضهم آياه فلا بد وترا كابرا القوم ولا شك ان مقتضى الطبائع
 البشرية بغض من قتل اكابرهم واجبايهم ومحبة قتلهم والاجتهاد في سد ابواب
 مطالبه مما استطاعوا وأما الالاباع والمقلدة فينا بعون السادة
 في ذلك فليت شعري ممن يحصل الاكابر عليهم فيما فعلوه من عرض بعضهم
 البيعة على بعض وردها الى الي بكر وعن الرابع انهما يعلمان كلاهما
 غير صادق قوله لو كان كذلك لم يامنا من نكر عليهما وكيف عكسنا هذا
 المكابرة ان لو كان النص موجودا قلنا الجواب ما مر انهما كانا من الكابر
 والباقر انباع وحده مبغضون وعن الخامس انه عليه السلام لما راى
 اعتقاد الجمهور حنسية السجين وانما كانا على الحق لم يتمكن من ذكر ما يد
 علي خساد امانتهما لما في ذلك من الشهادة بالظلم والجور منها بجدي القول
 بانها لم يكونا مستحقين للإمامة وأما انه عليه السلام لما دخل في الشورى
 فلوجهين أحدهما قرناه من انه ما خوذ عليه دفع الظلم والقيام بما
 الدين هما عكس فلما علم عدم التفاهم الى البض عليه قصد التوصل الى ^{حقه}
 بمثل هذا الأمر الثاني انه لم يكن مقصود عمره الا قبله ولذلك قال فان
 اخار رجلا ن رجلا ورجلا ن رجلا فافعلوا القلابة الذين ليس فيهم ^{الرجل} عبد
 بن عوف لعلم ان عبد الرحمن لا يقبل الاعمان لانه صهره وكان علي عليه السلام

من الملة الذين يقتلهم واذا كان كذلك كان دخوله في الشورى
 ليس الا بيقية من القوم فانه كان يعلم انه لو امتنع لم يترك وعن الثاني
 انه انما قال عليه السلام ذلك على وجه الغضب من الامور المتقدمة اي
 ان مثل هذا الامر قد تركته الى هذا الحين ما نارعت فيه فان ثبت
 ان اسلمه ايضا اليك سلمته وهذا كما يقول احدنا عند ان يتوارث عليه
 الظلم ثم يحى وقت يطع فيه ارتفاع الظلم عنه فيظهر له من يوم ظلمه
 فيقول فقد ظلمتني الناس وانت ايضا من جلتهم ان ثبت فافعل وأما
 قول طلحة له انت الحق بهذا الامر وتعليقه ذلك باجماع الذين لم يجمعوا
 له فلا بد ذلك على عدم النص اذا كان طلحة في مظنة الحق للنص اذا كان
 من الحاسدين له بدليل خروجه عليه بعد ذلك وعن السابع انه انما
 اجمع على معوية بالبيعة لبقي الى بصرى وترك الحرب والقتال لان الامانة
 لم تثبت بالنص لان معوية ممن جدد النص ايضا على امامته عليه السلام
 فلم يمكنه الاستدلال عليه الا ببيعة الناس له ليقع في قلبه رهبة عساه
 يفي بالخلق بها وقد سبق مثل ذلك في الوجه الاول وعن الثامن ان لا
 نسلم صحة هذا الخبر سلمناه لكن معنى الخبر انكم كما ترككم رسول الله فان
 يعلم الله فيكم خيرا يجمعكم على خيركم اي ان يعلم فيكم نظام امر يجمعكم على
 خيركم بعدى كما جمعكم على خيراى على نظام اموركم الدنيوية وسكون

الفتنه بابي بكرو ذلك لان لفظ الخبر لفظ مفرد فوانكر او عرف تعريف
الطبيعة فانه لا يتم كل خير ففان يحمل على بعض الخيرات وليس تخصيكم او
من تخصيصنا وعن التاسع ان العلل الحامله على الدخول في هذا الامر
هو الحافظه على طاعة الله بتنفيذ احكامه كما قال عليه السلام لا طهور
لحجه وقيام الناصر الى اخره وقد تقدم فكان كل واحد من ظهور الحجبه
وقيام الناصر والاخذ من الله تعالى على العلماء العهد المذكور شرطاً
في هذا الامر وذلك خوف من قول نبي اميه لهذا الامر شرطاً ايضا لدخوله فيه
ومعلوم انه يصرف ان يقال لولا وجود الشرط ما وجد المشروط لكن
هذا لا ينافي بوجود النقص لجواز ان يقال ولولا وجود النقص ايضا ولا يكون
فتحا وعن العاشر انه انما قال ذلك لمعرفته بانهم لا يفلحون في صحة ^{خلف} الامر
عليه ولا يتم ذلك الاجتماع منهم فحينئذ منه ان يقول هذا الكلام
لوجهين احدهما انكم ينبغي ان تجروا على قاعدتكم السابقه بقوله غيري
فانا اعلم ان قلوبكم لا تجتمع معي ولا تصفوا لي فاطلبوا غيري وانا اراكم ^{طبعكم}
واسمع كما سمعت من سبق وهذا لا ينافي بوجود النقص في حقيقه فانه يعلم
انهم كاقدموا على كثير النقص في اطراوته حين وفاة النبي صلى الله عليه
فهم بعد مضي المدة الطويله اسداً قدما على نفسه فكيف يحسن منه
ذكره في ذلك الوقت الثاني يحتمل انه انما قال ذلك ليجنب صدق نياتهم

في الاقبال عليه اذ كان الانسان حريصاً على ما يمنع منه فان راى لهم في ذلك
الاقبال عليه وطلبه متابعاً للزم بهم ما طلبوه ولا فلا فائدة وعن الصادق
عنه السلام ان احداً من اهل البيت عليهم السلام انكر ذلك النص والزبدية بانهم
على ان علياً عليه السلام ثابت الامامه بالنص الجلي وعن الباقر ع عن ابي عبد الله
رضه الله في ذلك شعراً لكن عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود وبما
ذلك انه وجد في شعره رضي الله عنه في القصيدة التي اولها الحمد لله حمداً
كثيراً ولي المحامد باعفو راحتي انتهى الى قوله علي وصي النبي الذي عجزهم
قد دعاه اميراً وكان الخليفة يرضى في الحيوة فضاهاه واجتباها عشرين ائمة
الى قوله ان النبي صلى الله عليه وآله دعي علياً عليه السلام في حيوته بامرة
المؤمنين وانت بعد احاطت بصواب الجواب انك ان تطلع منها
علي فساد كل علة يذكر فيها في هذا الباب وبالله التوفيق والعصمة ^{الشي}
الثاني الاستدلال بالنصوص وهي ثلثة الاول قوله تعالى انا وليكم
ورسوله والذين امنوا الذين يقيمون الصلوة ويؤتون الزكوة وهم
راكون والاستدلال بهذه الآية مبني على امور ثلثة احدها ان لفظه
الولي محتمل في اللغة اولى الثاني ان هذا الاحتمال متعين ^{ههنا} الارادة
منها الثالث ان المراد بقوله يقيمون الصلوة ويؤتون الزكوة وهم ^{راكون}
علي عليه السلام وحده ويلزم من هذه المقدمات ان يكون علي عليه السلام

أولي بتدبير الامة والضرف في امورهم وذلك معي كونه اماما اما المقدس
 الاولي فياثرها بالقل والعرف اما النقل فان المبرد قال في كتابه العباد
 عن صفات الله تعالى ان الولي هو الاولي اي الحق قال الكمي ونعم ولي
 الامر بعد وليه ومجتمع الفقوي ونعم المودب اراد المقيم بتدبير الامر
 واما العرف بان اخا المراه بوصف بانه وليها لانه يملك العقد عليها ونها
 السلطان ولي من لا ولي له ويقال فلان ولي الدم اذا كان الحق بالضرف
 فيه بالاخذ والعفو واما المقدمة الثانية فياثرها ان الولي يقال يجب
 الاستدراك للفظي على معنيين احدهما اذكرناه والثاني الناصر
 لكن حملها على الناصر مستغنية فقبح حملها على ما ذكرناه وانما قلنا انه يتعد
 حملها على الناصر لوجهين احدهما ان الولاية بمعنى الضرة عامة في حق المولى
 والولاية المذكورة هذه في الآية غير عامة في حق كل المؤمنين ينتج من الثاني
 ان لا يكون الولاية المذكورة في الآية هي الضرة وانما قلنا ان الولاية التي
 الآية يمنع ان تكون عامة لان صيغة انما تفيد حصر الولاية التي في الآية
 في الامم في المؤمنين الموصوفين بتلك الصفات فاما ان صيغة انما تفيد
 الحصر فالتقل والسعر اما النقل فلان القابل اذا قال انما لك عندي درهم
 افاد حصر الدرهم ونفي ما سواه وكذلك قولك انما اكلت اليوم رغيفا
 فان مفهومه نفي ما زاد على رغيف واحد واما الشعر فقوله لا عني وليست

بلا اكثر منهم حصي وانما الغرة للكثير فانه يفهم نفي الغرة للكثير وهو
 مراده وانما قلنا ان كل المؤمنين ليسوا موصوفين بالصفات المذكورة في
 الآية لان قوله تعالى وهم راكعون اما ان يكون حالا او استينافا والبناء
 باطل الوجهين احدهما انه ذكر الصلوة وهي متقلة على الركوع فيكون استينافا
 ذكر الركوع مرة اخرى تكرارا الثاني ان من قال رابت زيدا وهو راكب
 فان المبادر الي فهم السامع ان الروية كانت في حال الركوب والمبادر
 الي الذهن دليل الحقيقة وانما قلنا ان الولاية بمعنى الضرة عامة لقوله
 والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اوليا لبعض فثبت بما ذكرنا ان الولاية
 التي في الآية غير عامة وان الولاية بمعنى الضرة عامة واحدها مغايرة للآخر
 وحيث امتنع حملها على الولاية بمعنى الضرة فعين حمله عليها بمعنى الاولي والولاية
 بالضرف ضرورة انه لا نالت لهذين المعنيين اما المقدمة الثالثة
 وهو انه يلزم من ذلك امامة امير المؤمنين عليه السلام بيانه من وجوه الاول
 انه لما ثبت ان المراد من هذه الآية اثبات كون بعض الناس متصرفا في الولاية
 ولا معنى للامام الا ذلك لزم دلالة هذه الآية على بعض الناس وقد اجمعت
 الامة على ان هذه الآية لا تقتضي امامة غير علي عليه السلام ولوم يقتضي
 امامته ايضا لزم تعطيل الآية وانه غير جائز فلا بد من الجزم بدلالة هذه
 الآية على امامته الثاني ان الامة اجمعت على ان عليا عليه السلام مراد بهذه

الآية وانما اختلفوا ان غيره مراد ايضا بها ام لا ومنى ثبت ان مقتضى
 الآية الامامة وثبت بالاجماع اندراج علي تحتها ثبت امامته ثم يلزم
 من ثبوت امامته نفي امامة غيره بالاجماع ويلزم من ذلك نفي اندراج
 غيره تحتها لان غيره لو اندرج تحتها لكان اماما الثالث اطلاق المفسر
 على نزول هذه الآية في حق علي عليه السلام لانه لم يصدق وهو راعى غيره
 فوجب ان يكون هو المراد لا غيره فهذا تقرير هذه الجهة لا يقال اننا لم
 نثار علم في المقام الاول والثالث بل انما نثار علم في المقام الثاني فلم
 قلتم انه ليس المراد بالولي الناصر قوله الولاية في الآية بمعنى النضر عامه
 والولاية المذكورة في هذه الآية غير عامه قلت الولاية بمعنى النضر في
 الآية الاولى وان كانت عامة في حق المؤمنين الا انها لا تأتي ان تكون
 هذه الآية ايضا بمعنى النضر وذلك لان معنى تلك الآية ان كل واحد
 المؤمنين موصوف بالنضر للآخر والحال هنا ايضا كذلك وانه تعالى
 قسم المؤمنين قسمين احدهما الخاطبون بقوله انما وليكم الله ورسوله وثانيهما
 الذين عناهم بقوله والذين امنوا فكانه قال لكل بعض من المؤمنين انما
 ناصركم الله ورسوله والبعض الآخر من المؤمنين واذ ثبت ذلك ظهر
 ان ابيات مطلق النضر لكل واحد من المؤمنين لا ينافي نضر احد قسمي
 المؤمنين بالقسم الآخر منها وحينئذ لا يكون بين قوله والمؤمنين والمؤمنات

بعضهم انصار بعض وبين قوله انما ناصركم الله ورسوله والذين امنوا منكم
 منافاة سلمناه لكن لم قلتم ان الولاية التي في هذه الآية خاصة قوله لان
 انما تفيد المحصر للولاية في المؤمنين الموصوفين بالصفات المذكورة وكل المؤمن
 ليسوا كذلك قلنا لا نسلم ان كلمة انما تفيد المحصر بيان من وجود الاول انه
 يحسن دخول التوكيد والاستفهام عليها نقول انما جاني زيد وحده وانما
 قال انسان انما اكلت رغيفا حن ان يقول كم اكلت رغيفا واحدا او اكثر
 وعندكم ان حن التوكيد والاستفهام دليل الاستزاد وليس لكم ان تمنعوا
 من حن ما ذكرنا لانكم ستحسنون دخول الاستفهام والتوكيد على صيغ
 العموم مع ان اقتضاها له اظهر من اقتضا انما المحصر لما في ان قوله ان
 نيدا في الدار لا يدل ذلك على غيره ليس فيها وكلمة ما دخلت للتوكيد
 فاقضى قول القائل انما زيد في الدار تأكيد لكونه فيها ولا يدل ذلك على
 ان غيره ليس فيها الثالث انهم يقولون العرف انما الناس اهل العلم وانما
 الرجل هو السجاع ولا يريدون نفي الانسانية والرجولية عن غير العالم
 وغير السجاع بل المراد ان الانسانية والرجولية في العالم والسجاع
 اظهرا انهم ان سلمنا ان صيغة انما تفيد المحصر في المؤمنين الموصوفين
 بالصفات المذكورة فلم قلتم ان المؤمنين ليس كلهم موصوفين بهذه
 الصفات اما الزكاة احوال كونها كالعاقلة لا نسلم ان قوله وهم راكعون

منعين للحال بل هو استئناف لوجه الاول ان القابل اذا قال فلا
 اذا الزكوة وهو راعى حسن ان يستفهم فيقال اذا حال الركوع او
 وهو الان راعى وحسن الاستفهام دليل الاستشراك الثاني ان المفهوم
 قوله تعالى يقيمون الصلوة ويتوبون الزكوة وهم راعون ان ذلك
 شأنهم وعادتهم فانه لا يقال مثل هذا القول فيمن انى يفعل مرة واحدة
 ومعلوم انه لم يكن ايها الزكوة ومن صفتهم انهم راعون الثالث اذا
 الزكوة في الصلوة محل بكل الخشوع والخضوع وذلك اما ان يكون مستظلاً
 للصلوة او كالحال فذلك لا يليق بامير المؤمنين الرابع ان الآية لو افادت
 المدح على اتياء الزكوة حال الركوع لكان ذلك سنة مندوباً اليها ومعلوم
 انه ليس كذلك في حقنا فعلنا ان هذه الواو ليست للحال في قوله ملجوي
 ذكر الصلوة فذكر الركوع بعد يكون بعد تكراراً فلنا محتمل ان غرضه
 من ذكره على الخصوص تشريفه فلا يلزم من كون السجود اشرف ان لا يخص
 بالذكر لاحتمال ان يكون في تخصيصه هذا التشريف مصلحة لا يطلع عليها
 ومع هذا الاحتمال لا يثبت القطع قوله من رايت زيدا وهو راعى منهم
 الحال فلنا لا نسلم انه اذا قيل فلان يجار بعنى وبني داري فانه لا يفهم منه
 انه يجار عنه حال كونه بابنا ههنا وههنا ان المراد منه الاستئناف
 المؤمنين باسمهم ما كانوا راعين حال نزول الآية فلنا اذا حملنا الركع

على ما من شأنه ان يكون راعياً صار عاماً في كل المؤمنين قوله في الوجه
 الثاني ان يكون المؤمنين بعضهم اولياء بعض بمعنى النصرة او ظاهر
 عرف من قوله تعالى والمؤمنون بعضهم اولياء بعض فلا يكون في حل
 الآية فائدة فلنا بل فيه ثلث فوائد احدها ان الحكم العام يصح تخصيص
 اي بعض منه كان واما التخصيص على البعض المعين فلا يصح ذلك
 فيه وثانيها التشريف بالذكر والثالث ان القصد بالآية اثبات ولاية
 المؤمنين للمؤمنين ونفيها عن اليهود والنصارى على ما دل عليه سيا
 هذه الآية وهذا المقصود غير حاصل في قوله والمؤمنون والمؤمنات
 بعضهم اولياء بعض لا يقال العلم يكون اليهود والنصارى ليسوا اولياء
 المؤمنين ضروري فلا حاجة فيه الى هذه الآية لا نأقول لا يمتنع ان يكون
 الآية دلت على سبب يقتضي الشك في وجوب نصرته اليهود والنصارى
 واذا لم يمتنع ذلك لم يمكن القطع على انه لا فائدة في نزول الآية لبيان ذلك
 كيف وقد روي انه كان بين الخزرج وبين يهود بني قريظة خلف في الجاهلية
 فلما اسرهم النبي صلى الله عليه وآله اقام عبدالله بن علي نصرتهم ونودي
 عباده بن الصامت ودخل عبدالله بن ابي علي على رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسأله في الحج عليهم فاطلقهم النبي صلى الله عليه وآله فانزل الله
 هذه الآية تمنعهم عما اعتقدوا من انه اذا تقدم خلف في الجاهلية مع اليهود

والنضاري وجب التزام ذلك الخلف فظهر ان في حمل الآية على ما ذكرنا فافاد
جديده ثم ان سلمنا انه لا بد الي بيان انه عليه السلام قد نص على اقامة علي
قل رضي حلياً لان هذه الآية مدنية وعندهم ان قد نص عليه بملكه نصاً حلياً
بل هذا لم الزم لان النص الحقي بعد النص الحلي اولى ان يكون فيه فايده
من نص خاص ورد بعد نص عام ومعلوم ان قوله تعالى المومنون ولكون
بعضهم لوليا بعض خيل من التأويل ما لا يحتمله الخاص لانه قد يمكن ان نقول
قابل في بعض الأشخاص لانه غير داخل في ذلك العام اذ يقول من ابن لكم انه
بصفة اللفظ العام بحيث اذا قال الله تعالى هذا الشخص ولي للمؤمنين لم
هذا القول فيثبت ان حمل الآية على ما ذكرنا اكثر فايده من حملها على المعنى
الذي ذكرتموه ثم ان سلمنا ان ما ذكرتموه يقتضي تعدد حمل الولاية التي في
الآية على النص وفيها ما يمنع حملها على الامام من وجوه ثلثة الاولى ان قوله
الذين يقيمون الصلوة ويؤتون الزكاة وهم راكعون يشتمل على سبعة
جوع ولفظ الجمع يفيد اكثر من واحد فحملها على الواحد يترك للظاهر الباطل
ان الآية تقتضي ثبوت الولاية في الحال فلو كان المراد من الآية الامام لم
ان يكون علي عليه السلام اما ما حال حيوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وانه باطل اما لو حملناه على النص والمحبة كان ذلك حاصلاً في الحال
فوجب حمله عليه الثالث ان ما قبل هذه الآية وما بعدها ينافي حملها على

الامامه وذلك من وجوه احدها انه تعالى قال يا ايها الذين امنوا لا تتخذوا
اليهود والنصارى بعضهم اولياء بعضهم ثم قال انما وليكم الله ورسوله
والظاهر من ذلك انما اثبت الولاية التي نقاها عن اليهود والنصارى
لان الانسان اذا قال لا قوام الفساق انما وليك اهل الصلاح عقل
انه اثبت الولاية للنقية عن اليهود والنصارى ليس هي الامامة بل النص
الثاني قوله تعالى في صفة اليهود والنصارى والنصارى بعضهم اولياء
بعض ومعلوم ان الولاية الثابتة لبعضهم مع بعض ليست ولاية
النبي لان المسخوق لم يها هو النبي صلى الله عليه وآله وامام المسلمين بعده
فاذا حملت الآية على النص لان بعضهم كان ينصر بعضاً ويدفع عنه
فاحتمل الله تعالى عن وجود المناصرة الحاصلة بينهم وثابتها قوله تعالى
ومن يتولهم فانه منهم والتولية هي النصرة والدفع عنهم وما قال ومن
اتبعه ورابعها قوله تعالى بعد الآية ومن يتول الله ورسوله والذين امنوا
الآية فعلنا ان المراد من الآية تولي النصرة لا تولي الامامة فهذه هي الوجوه
المانعة حمل الولاية على الامام لا ما نجيب عن الاول انا وان سلمنا انه لا
ينافي لكن مطلوبنا انما هو المغايرة ولا شك ان المغايرة ثابتة لان العا
مغايرة للخاص وغير منافية له لان النصرة لانا في الامامه لكن المدعى لنا
ان الولاية في هذه الآية بمعنى الامامة وقد بيناه وعن الثاني قوله لم قلتم ان

الولاية في هذه خاصة فلما أمر من الدليل قوله لا نسلم ان لفظه انما يقيد
فلما بينا ذلك قوله في الوجه من نفى افادتها للحصر ان يحسن دخول التوكيد
ولا استفهام عليها فلما دخل التوكيد عليها ما يدل على افادتها للحصر لان
معنى التوكيد تقوية المعنى الذي يفيد اللفظ الاول بلفظ ثان فلما
الحج في زيد صح تقوية بذلك المعنى بقوله وحده وايضا فهو معارض بحسن
قولنا ما جاني لان يرد وحده مع افادة الا للحصر ههنا واما حسن الاستفهام
فحق تمنعه ههنا وبتا انه ان قول القابل انما اكلت رغيفا لا يفرق الذوق
السلیم في لغة العرب بينه وبين قولنا اكلت رغيفا واحدا فكلما كان
الاستفهام ههنا فكذلك لا يحسن ههنا سلمناه لكن لو حسن الاستفهام ههنا
لزم الاشتراك وانه خلاف الاصل قوله في الثالث انه يقال في العرف انما
الناس اهل العلم وانما الرجل صاحب السجاعة قلت ليس المقصود ههنا بالناس
كل الناس ولا بالرجل المختص بالرجولية دون غيره وانما المقصود ^{الموصوف} الناس
بصفات الكمال وكذلك الرجل وحيد يتحقق الحصر سلمناه لكن افادتها
للحصر ظاهره يدل ان الجاهل والجبان يستحقان هذا الكلام وتنطبقا
عنه ولكل افادتها للحصر بالحصل ذلك الاستقبحا وعن الثالث قوله
لم قلتم ان المؤمنين ليسوا اكلهم موصوفين بالصفات المذكورة فلما ليدل
المقدم قوله لا نسلم ان قوله وهم راكعون متعين للحال بل هو الاستيناف

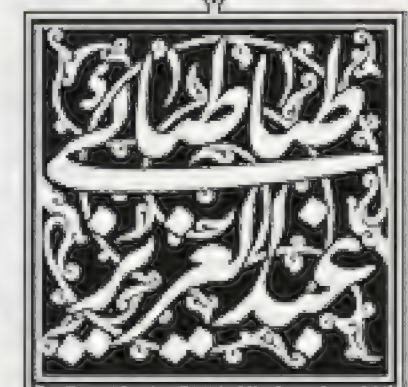
فلما سبق بيانه قوله لوجه اربعة احدها انه اذا قال ادى الزكاة الى اخره
فلما لا نسلم انه يحسن الاستفهام ههنا فان ذكر كونه راكعا لا يحتمل ما بعد الركوع
ولا ما قبله سلمنا لكن حسن الاستفهام دل على الاشتراك وانه خلاف الاصل
قوله ثانيا ان المفهوم من قوله يقيمون الصلوة الى اخره فلما لا نسلم ان
عادة علي عليه السلام واهل بيت الرسول عليهم السلام ذلك بل هو من عوام
سلمناه لكن اهليتهم لذلك وفعلهم موافقة لتلك الاهلية مجرى عادتهم
قوله ثالثا ان اداء الزكاة في حال الصلوة محل بالجموع فلما لا نسلم بل
هو من تمام فانه عليه السلام جمع بين جهات الالتفات الى الله تعالى بالجمع
بين الصلوة والزكاة وذلك موكد ومقو للمخضوع والخشوع قوله رابعا لو
افادت المدح على ابناء الزكاة حال الصلوة الى اخره فلما الملازمة ممنوعه
فليس كلما حسن وجب ان يكون سنة لكن لم قلتم انه ليس سنة في حقهم علمهم
اذا كانوا يلزمون انفسهم جميع الامور المقررة الى الله تعالى وان استلزم
المساق والكلفه فجاز ان يس في حقهم سنن ليست في حقنا واذ كانت
لكذلك تعين ان الواو للحال كما سبق بيانه قوله يحتمل ان يكون عرضه من ذكر
الركوع على الخصوص شريف فلما قد سلمتم انه يكون تكرارا بقى ان يقولوا
انه مستعمل على فايد هي الشرف لكن التكرار خلاف الاصل وما ذكرتم
زياده فليس بحق وانه باطل لوجهين احدهما ان يقول لو كان الواو للاسبغ

لكان الكلام في غاية الركعة وذلك لان ذكر اقامة الصلوة انهم واسرف
 من اقامه بعض اركان الصلوة وعادة الكلام الفصح ان يبدأ بالاسرف
 فالاسرف لا ان يبدأ ويختم بما دون ذلك اذ علمنا اوصاف المؤمنين على التمام
 الاكمل ثم ذكرنا بعد ذلك وصف دون ذلك لم يكن للوصف الثاني ذوق في
 النفس بل يكون ذلك في غاية الركعة الثانية لو كان الواو للاستيناف لبقى
 الكلام منقطعاً عما قبله وصار بمنزلة من يقول ابتداء هم راكعون وهذا الكلام
 غير مفيد بقي ان يقول انهم ارادوا بالاستيناف العطف لكن الخطا فيهم
 وجهين احدهما واو الاستيناف لا تطلق على واو العطف بالاتفاق والثاني
 ان سلمنا العطف لكن عطف على الذين يتوتون الزكوة فاما ان يكون تقدراً
 الذين يقيمون الصلوة والذين يتوتون الزكوة وهم راكعون وحينئذ يكون
 عطف جملة على مفرد وانه غير جائز او يصير التقدير والذين هم راكعون
 وحينئذ يكون محتاجاً الى الاخبار والتقدير انه خلاف الاصل سلمنا ان
 يحتمل ان يكون في ذكره فائدة زائدة لكن ذكر هذه الجملة عقب الكلام بوجوب
 سبق الذهن الى الواو للحال والسبق للذهن دليل الحقيقة قوله لا نسلم
 فانه اذا قيل فلان يحارب عني وبنو هاري لم يفهم منه الحال قلنا الفرق
 وجهين احدهما انه لم يختر العادة ان بالمحاربة حال البناء الثاني ان الجمع بين
 والمحاربة غير ممكن بخلاف ما نحن فيه فان الجمع بين ايتاء الزكوة حال الركوع عموماً

لعل عليه السلام وهو امر ممكن في نفسه قوله يحمل الركع على ما من شأنه ان يكون
 راكعاً وحينئذ يصير عاماً لكل المؤمنين فلما ذلك لا يكون حقيقة بل مجازاً
 وانه خلاف الاصل قوله حمل الآية ههنا على البضرة فيه ثلث فوائد احدها ان
 العام يصح تخصيصه اي فرد منه كان اما التخصيص على البعض فقط غير
 قلنا بل هو جائز لانه لما ثبت ان الواو للحال وامتنع بالاتفاق ان يكون
 هذه الصفات حال الركوع ثابته لكل المؤمنين وجب الحمل على البعض خصوصاً
 والآية في سياق المدح والتعظيم فاستعمال لفظ الجمع في المفرد للتعظيم مشهور
 في اللغة كقوله تعالى انا ارسلنا نوحاً انا انزلناه في ليلة القدر قوله في
 الفائدة الثانية التشریف بالذكر قلنا سبق الجواب عنه قوله في الفائدة الثانية
 المقصود من هذه الآية اثبات بضرة المؤمنين للمؤمنين ونفيها عن اليهود
 والنصارى قلنا هذا المعنى باسم موجود في الآية التي قبل هذه وهو قوله
 يا ايها الذين امنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى اولياء الآية فانه ثبت فيها
 موالاتهم لبعضهم ونهي المؤمنين على انهم يتخذوهم اولياء فقها من مجموع
 هذه الآية انهم ليسوا انصاراً للمؤمنين وكل واحد من المؤمنين يعلم بالضرة
 حسنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسائر المؤمنين بنصرونه وتعلموا
 من قوله والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض ويعلمون ان من كان مع
 رسول الله صلى الله عليه وآله والمؤمنين ولا بد وان يكون منعه دليل العقل

والحسن اقوى اللفظ وكان حمل الولاية في هذه الآية على معنى غير النصرة اولى
والكرفاية سلمنا لكن النصرة لاسكت انها اعم من الامامة فلو حملنا هذه الآية
على الامامة لكان اولى من حملها على النصرة لما ان الامامة مستلزقة للنصرة استلزام
الخاص العام وذلك ككثير لكتاب الله عز وجل وضوء الله عن كثرة التكرار قوله
سلمنا انه ليس هناك فائدة زائدة لان النبي صلى الله عليه وآله نص على علي
نصا جليا الى اخره قلنا لما نحن بنينا انه يمنع حمل الولاية ههنا على النصرة و
حملها على الامامة لما ان هذه الفائدة زائدة على النص الجلي اولى من زايده
فحديث آخر لاننا ان حملها على التأكيد للنص الجلي ليوافق كلام الله تعالى
رسول الله صلى الله عليه وآله اما انتم فرغم حملها على النصرة من غير ضرورة
مع دلالة الآية المذكورة على النصرة وكان تكرار الحاجة اليه واضروا
بحملنا عليه فافرق الاطراف قوله ههنا ما يمنع حمل هذه الآية على الامامة الاول
قوله والذين امنوا الى اخره قلت هب انه يصير مجازا لكن المجاز بصار اليه عند
عدم ارادة الحقيقة وقد بينا انها غير مرادة ههنا ما يمنع حمل هذه الآية على
الامامة من وجوه الاول قوله ثانيا الآية تقتضي الثبوت للولاية في الحال قبله
ان يكون اما ما في الحال قلنا مقتضى الآية ذلك الا ان قرينه امتناع اجتماع
اوام الخليفة مع اوامر المستخلف بحسب العرف والعادة صرفت عن حملها على
الامامة الفعلية في الحال وكانت قرينة في الحال فعلية بعد عدم المستخلف

لنوايد



بنیاد محقق طباطبائی

وهذا ظاهر قوله ثانيا ما قبل الآية وما بعدها بنا في حملها على الامامة لوجوه
الاول الى اخره قلنا لاسلم الثاني فانه اذا حملناها على الامامة استلزمت النصرة
وما يدل على مراديه الملزوم لوجود اللازم في الملزوم وهو الجواب عما
الوجوه وبالله التوفيق والعصمة **البرهان الثاني** التمس بقوله يوم غدیر
وقد جمع الناس بعد رجوعه عن حجة الوداع وكان يوما صافيا حتى ان
الرجل يضع رداؤه تحت قدميه لسند الخروج جمع الرجال وصعد عليها فخا
لهم الست اولى بكم منكم بانفسكم قالوا اللهم بلى قال من كنت مولاه فعلي مولاه
اللهم وال من ولاة وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله ولا
سندك لهذا الجزم لما كان مشروطا بصحته وجب تصحيحه او لا ثم بيان وجه
الاستدلال به اما الاول فعندنا ان هذا الجزم متوازن لكن حصول العلم عقيد
خبر التوازن لما كان من باب الوجدانيات مع انه لا يتم لم يمكن الاستدلال
به على خصوصنا فلا جرم حاولنا البتة عليهم من وجهين احدهما ان الامامة اجمعت
على نقله واجماعهم على مذهب الخصم حجة اما انها اجمعت على صحته فلان
السعة باسرها ينقلونه ليشوا به امامتهم والخصم ينقله لينتبه به فضله
فوجب ان يكون مجمعا على صحته الثاني ان عليا عليه السلام ذكره في السورة
عند ان حاول ذكر فضائله ولم ينكر احد منهم فعدم انكارهم لذلك مع
دواعي الخصم على انكاره فيما يفخر خصه عليه ما يشهد بصحته شهادة

ضرره واما المقام الثاني وهو دلالة على الامامة فتبين على امور ثلثة
 احدها ان لفظة المولى محتملة الاولى والثاني انها متعينة للمراد هنا الثاني
 انه يلزم من ذلك القول بامامة علي عليه السلام اما الاول فيدل عليه الكتاب
 والسنة والسعوا والنقل اما الكتاب فقوله تعالى هو ما واكم النار هي نوى
 قال المفسرون معناه اولى بكم وقوله تعالى وكل جعلنا مولى ابي الطيب
 علي ان معناه من كان اولى بالميراث والحق به واما السنة فقوله عليه
 ايا امرأ نكحت نفسها بغير اذن مولاهما في بعض الروايات ولا يصح حل
 المولى ههنا علي غير المال كما مرها والاولى به واما الشعر فقوله لبيد
 تعدت كل الفرجين تحب ان مولاي الخافه خلقها وامامها وقال الاخطر
 فاصحت مولاهما علي الناس كلهم ولحري فريش ان تهاب وتحمدا وقال
 كانوا مولى الحق يطلبون لهم فادركوه وما ملوا ولا تعبوا لم يثاروا فيه
 اذا هم كانوا مولى لبيد وليكون لقوم غيرهم فكان الولى في هذه الايات ليس
 المقصود الا الاولى واما النقل فقال القراني كتاب معاني القرآن الولى
 والمولى في كلام العرب واحد وقال المبره هو اولى واولى وقال ابن ابي
 في مشكل القرآن المولى هو الاولى بالشي وامثال ذلك كثيرة فثبتت به
 ان لفظ المولى محتمل الاولى واما بيان الثاني وهو ان المراد بالمولى
 في هذا الحديث الاولى من وجوه الاول ان ذكر مقدمه الكلام وهو قوله

الست اولى بكم بانفسكم وذكر المولى عقيب ذلك دليل يوضح ان المقصود
 بالمولى هو الاولى السابق لوجوهين احدهما انه السابق الى الفهم والى
 الى الفهم دليل الحقيقة الثاني انه لم يرد الا الاولى والام سبق للمقدم
 فائدة وكان ذلك الغار لبيان انا مثاله ولو قال انسان جماعة وله عدة
 عبيد الستم تعرفون عبيدي زيد الشهدكم ان عبيدي حر فاما نفهم انه
 اراد عبدة زيدا دون غيره فكذا ههنا لما قدم ذكر الاولى ثم ارد فيه بذكر
 المولى المحتمل الاولى وجب ان يكون المولى هو الاولى والثالث ان لفظه
 المولى يقيد المعنى والمعنى والعلم والحار والحليف والناصر والاولى بها
 فلفظة المولى ههنا اما ان تكون بمعنى المعنى وهو باطل لانه ليس من صفات
 النبي صلى الله عليه وآله ولا من صفات علي عليه السلام وكذلك المعنى فاما
 ابن العم فليعلم كذب الكلام لان القدير من كنت ابن عمه كان علي نعمة
 ومعلوم انه عليه السلام كان ابن عم جعفر وعقيل ولم يكن علي كذلك بل كان
 اخاهما واما الحار فهو ايضا ظاهر واما الحليف فلم يكن النبي صلى الله عليه وآله
 حليفا واما الناصر فغير مراد ايضا لان كل احد يعلم من ضرورة الدين وجوب
 تولي المؤمنين بعضهم لبعض لقوله تعالى والمؤمنين والمؤمنات بعضهم
 اولياء بعضهم فجمع الناس لشرح هذا المعنى الواضح الظاهر غير ان النبي
 صلى الله عليه وآله واذا بطلت هذه الاقسام لم يبق الا المولى بمعنى

بالنصرف وهو المطلوب الرابع انه اما ان يكون تحمل هذه اللفظة على كل
 هذه المعاني ويجعلها حقيقة في كل واحد منها فيكون ذلك اشتراكا
 لفظيا فانه خلاف الاصل ونسجها في بعض هذه المعاني دون البعض
 وهو ترجيح من غير مرجح وهو محال فحين ان تحملها على العلة المشتركة بين هذه
 المفهومات وهو الاولى حقيقة وعلى كل واحد من هذه المفهومات
 مجازا ولا يمكن المعارضة بان المجاز خلاف الاصل كما اذا ترددنا بين
 والاشراك فالجواز اولي كما هو مبين في اصول الفقه الخامس ان عمرو قال
 له عقيب كلام النبي صلى الله عليه وآله يخرج لك يا ابن ابوي طالب صحبت
 مولاي ومولا كل مؤمن ومؤمنة اليوم القيمة وظاهرا بضرورة ان عمرا
 يريد معنقى ولا معنقى ولا حليف ولا ابن عمي فحين ان يقال اراد ادا صحبت يا
 لكنه باطل ايضا الوجهين احدهما ان النصرف معلومة من قوله تعالى والكن
 والمومنات بعضهم اوليا لبعض وامثاله الثاني ان نصرفه على عليه السلام
 امر في غاية الظهور بل لانه لا شبه لاحد من الصحابة اليه في ذلك وما كان كذلك
 فلا يكون تعظيم عمر له بذلك وغبطه به لا يقابله كما عمر وفطنته فلم يبق
 الا ان يقال انه اراد الاولى بالنصرف في الامور وهو المطلوب واماميا
 الثالث وهو انه لما كان المراد بالولي في الحديث الاولى كان ذلك دليلا
 على امامته وبيانه من وجهين احدهما ان نقول ان الاولى لا يقبل الا معنى

الاولى بالنصرف فان اهل اللغة لا يطلقون لفظة الاولى الا فيتمثل
 نبيه الامر بالنصرف فيه فانهم يقولون السلطان اولي باقامة الحدود و
 اولي بالميراث والزواج اولي بامرانه ومرادهم ليس الا ما ذكرناه وانفق
 المفسرون على ان قوله تعالى النبي اولي بالمؤمنين من انفسهم اية المراد
 اولي بتدبيرهم والقيام بامورهم واذا ثبت ان المراد بالاولى بالنصرف
 فيه ثبت كون اماما اذ لا معنى للإمام الا الشخص الذي هو اولي بالامور
 بتدبير الخلق والنصرف والثاني ان تساعد على ان لفظة الاولى غير متبعية
 لا اولي بالنصرف لكن يبين ان المراد بالاولى هي ما هو الاولى بالنصرف
 لانه اذا ثبت حمل قوله فعلى مولا على الاولى بالنصرف بالامر والنهي
 المقدمة ايضا لان قول النبي صلى الله عليه وآله الست اولي بكم منكم
 بانفسكم معناه اولي بالنصرف فيكم بالامر والنهي فحين ان يكون قوله
 فعلى مولا معناه اولي بهم من انفسهم في النصرف في امورهم وهو المطلوب
 فثبت من هذا المطلوب من هذا الحديث الامامة لا يقال لان سلم صحة هذا
 الحديث اما دعوى العلم الضروري بصحته فتكابر اذ ليس العلم به كما علم
 بوجود محمد صلى الله عليه وآله والعلم بغروانه مع الكفار وفخه ملكه
 وغير ذلك من المتواترات وايضا فلان كثير من اصحاب الحديث لم
 ينقلوا هذا الحديث كالحجاري ومسلم والوافدي وغيرهم وايضا فلا

نزعون انه صلى الله عليه انما قال هذا الكلام بعد رجوعه
 عن الحج ولم يكن على عليه السلام مع النبي صلى الله عليه في ذلك الوقت لا
 كان باليمن وامادعواكم نواتر هذا الخبر فيقولون فما قولكم ايضا ندعون
 نواتر الاخبار الدالة على فضائل السجّين فان قبلوها تركتم مذهبكم وان
 لم قبلوها الاحتمال ان يكون ذلك النواتر لا على سبيل الرواية بل على سبيل
 مذاكرة الخبر ببعضهم مع بعض واحتمال انها ذلك التي جمع قبلتين في اول
 الامر فكذلك ما ذكرتموه وايضا فقولكم على رواية الشيعة اما ان يكون
 لاجل كثرتهم او لما يقولونه من ان اجماعهم حجة والاول باطل لان سلفهم
 بلغوا حد النواتر وكان مخالفيهم يروون فضائل السجّين مع انهم اكثر
 ومع ذلك فالتبعة يقدحون في تلك الاحاديث وان لما يقولون من
 ان اجماعهم حجة وذلك باطل عندنا ولا نذكر ذلك فرع من مسألة الامانة ^{فتبينها}
 بهادور واما الوجه الاول فما استدلو به فقول الامه اجعت على جعله
 اخبار الاحاد او من اخبار النواتر الاول مسلم والساني ممنوع فلم قلتم ان
 ذلك يدل على القطع بصحة بيانه ان اكثر الامه يجعلونه خبرا واحدا
 بمعنى انهم يعتقدون ان صحته مضمونة لا معلومة وان كل ما يكون صحته
 يقينية عند الامه فانهم لا يقبلونه بل اكثر الاخبار التي قبلوها وعلموا
 واجتهدوا في معرفة معانيها غير مقطوعة الصحة فثبت بهذا انه لا يلزم

من عدم رد الامه لهذا الحديث واستغالهم بحمله نارة على الامام ونا
 على الفضيلة قطعتهم بصحة ثم ان سلمنا حصول الاجماع ولكن قد بينا
 لا يمكنكم التمسك بالاجماع لاحتمال ان يكون الامام لا يظهر الحق لاجل الخوف
 من الظالمين اما الوجه الثاني وهو المناشدة به في السورى فهو ضعيف
 لان الحاجة الى تصحيح المناشدة كالحاجة الى تصحيح هذا الحديث بل ذلك
 اولى لان اكثر الحديثين ينكرون تلك المناشدة ويتقديرونها فلا نسلم
 انها الى جميع الصحابة ويتقديرونها الى كلهم فلا نسلم ان ذلك يدل
 على قطعهم بصحة الحديث بل الظاهر انهم قبلوا هذا الحديث كقبولنا
 الاحاديث من سائر الرواة من العدول وان لم يقطعوا بصحتها ويتقديرونها
 انهم لم يعتقدوا صحة الحديث فلعلهم سكتوا عن التكذيب نفيها خوفا
 من نفيها ثم هذه المقدمات مما لا ينكر تقديرها لاسيما على مذهب من
 يجوز على الخلق العظيم كتمان ما علموا به ثم ان سلمنا صحة هذا الحديث
 لا نسلم صحة هذه المقدمة وهو قوله صلى الله عليه وآله الست اولى بمكم
 من انفسكم بيانه ان الطرق التي ذكرتموها في تصحيح اصل الحديث لم
 يوجد في شي منها هذه المقدمة فلم يمكن دعوى النواتر فيها ولم يمكن ايضا
 دعوى طباق الامه على قبولها لان من خالف الشيعة انما يروي اصل الحديث
 للاحتجاج به على فضيلة علي عليه السلام ولا يروي هذه المقدمة

ولا يروى هذه المقدمه وايضا فلم يقل احدا ان عليا عليه السلام ذكرها يوم
 التوريب فثبت انه لا يمكنكم اثبات هذه المقدمه سلمنا اصل الحديث ومقد
 لكن لا نسلم دلالة علي الامام ولا نسلم ان لفظة المولي محتملة للاولي وبديل
 عليه امران احدهما ان اولي موضوع لبديل على معنى التفصيل ومفعول موصوع
 لبديل على الحدان والزمان او المكان ولم يذكر احد من لغة النحو واللغة
 ان مفعلا قد يكون بمعنى افعل التفصيل وذلك يوجب امتناع افادة التوريب
 بمعنى الاولي وثانيهما ان المولي لو كان يحى بمعنى الاولي الصحيح ان يقرن باحد
 ما صح ان يقرن بالآخر والثاني باطل فالمقدم كذلك بيان الشرطيه ان
 تصرف الواضع ليس الا في وضع الالفاظ المفردة للمعاني المفردة فاما ضم
 الالفاظ الى بعض الوضع فهو امر عقلي واذا ثبت ذلك فلفظة الاولي اذا
 كانت موضوعه لمعنى آخر فصحة دخول احدهما على الاخرى لا يمكن بالوضع بل
 بالعقل واذا كان كذلك فلو كان المفهوم من لفظة المولي هو المفهوم
 لفظة الاولي في العقل تخكم بصحة اقتران مفهوم من مفهوم الاولي بحكم
 صحة اقتران مفهومها المفهوم الاولي لان صحة ذلك لا قتران ليس بين
 اللفظين بل بين مفهومها واما انه ليس كلما صح دخوله على احدهما صح دخوله
 على الآخر قطا هذا لا يقال مولي من فلان كما يقال اولي منه فثبت انه لا يجوز
 حمل المولي على الاولي فاما النقل عن ائمة اللغة فلا حجة فيه لوجوب احدهما

ان ابا عبيد قال في قوله تعالى ما واكم النار هي مولاكم معناه اوليكم
 وذكر ذلك ايضا الاخفش والزجاج وعلم بن عيسى واستشهدوا
 لبديل لكن ذلك ناهل من هو لا الائمة لا تحقيق لان الاكابر مثل الخليل
 واضربه لم يذكره والذاكرون له لم يذكره الا في تفسير هذه الآية و
 اخري مرسل غير مسند ولم يذكره في الكتب الاصلية من اللغة وليس
 يذكر في التفاسير كان ذلك لغة اصلية ولذلك فانهم يصرون العيين
 بالقوة في قوله تعالى والسموات مطويات بيمينه والقلب بالعقل
 في قوله تعالى لمن كان له قلب مع ان ذلك ليس لغة اصلية وثانيهما
 اصل تركيب والي بديل على الدنو والقرب يقال ولبه اليه وليا اي نزلت
 منه دنوا ولبه اياه اي دنيتيه منه وتباعدا بعد ولي ومنه قوله
 فما بليك وقولهم فلان اولي من فلان افعل التفصيل من الوالي والولي
 فالادني والا قرب من الداني والقرب فيه معنى القرب لان الاحق
 بالشي اقرب اليه والمولي اسم لموضع الولي كالمربي والمشي فوضع
 لموضع الربي والمشي واذا عرفت ذلك فنقول ان تفسير ابي عبيد ما واكم
 النار هي مولاكم بانه اوليكم فنقول ان ذلك ليس حقيقة لان ذلك يقتضي
 ان يكون للكفار حصه في الجنة الا ان النار اخو بهم لان من لوازم افعل
 التفصيل ذلك وهو باطل بل الاولي ان يحمل على الناصري هي ناصركم

ومعناه لا ناصر لكم غيرها والمقصود ثبوت الناصر مطلقا واما بعد لبيد
فقد حكى عن الأصمعي نحوه قوله ^{في الحديث} ان المولى اسم لموضع الولي
اي تحتسب البقرة ان كلاما من الجانبين موضع المحافة وانما جاء مفتوح العيز
تغليب الحكم اللام على الفاعل ان الفتح في المولى الفاعل كثر الثاني
انه اراد بالمحافة الكلاب ومولاها وصاحبها واما قوله تعالى ولكل
جعلنا مولا للمولى فمعناه ويراها بلبون ما تركه الوالدان واما قول الاخط
فاصبحت مولاها من الناس كلهم وقوله لم يبار وافيدوا كانوا مواليه ^{قوله}
مولى يطلبون فالمراد به الاولياء ومنه قوله عليه السلام فريته ^{حسنه}
واسم وغفار مولى الله ورسوله اي اولياء الله ورسوله وقوله عليه السلام
ايما امرأة تزوجت بغير اذن موليتها فالزواجية المستهوزة مفسرة له
وقوله تعالى ذلك بان الله موالي الذين آمنوا اي وليهم وناصرهم هكذا
روي عن ابن عباس ومجاهد وعامة المفسرين فقد ظهر بما قلنا ان لفظه
المولى غير محتملة الاولى سلمناه لكن لم قلتم يتعين حله في هذا الحديث
عليه في الوجه الاول وان من ذكر كلاما محتملا لاشياء عقيب كلام خرج
في احد محتملاته فانه يريد بذلك المحفل ذلك الصريح قلنا هذا ممنوع قوله
الانسان اذا كان له عبيد فيهم زيد فقال للجماعة الستم تعرفون عبيدي
زيدا شهدكم ان عبيدي حرهم منه انه اراد عبده زيدا قلنا لا نسلم

بدل حسن الاستفهام والتوكيد ههنا الذين هم عندكم دليل الاستدلال
فانه لو شهد اقواما على ذلك لم يشهدوا حتى يستفسروه اي عبيدك
تريد ويحسن منه ان يقول بعد المقدمة اسهدكم ان عبيدي الذي هو ^{بدل}
ثم سلمنا ان تقديم تلك المقدمة يقتضي ان يكون المراد بالمولى الاولياء
وذلك موخرة للحديث وهي قوله صلى الله عليه وسلم وال من ولاه وعاد من عاداه
وانضر من نصره واخذل من خذله يقتضي ان يكون المراد من المولى الناصر
وذلك ان لفظه المولى لما كانت محتملة لذلك المعنى ولغيره ثم ذكر ^{عقبها}
لفظا صريحا في ذلك المعنى وهي الموالاة التي هي ضد العداوة يبادر الى
الى الذهن انه انما اراد بالمولى الناصر قوله في الوجه الثاني ان المولى له
معان كثيرة لكن لا يمكن حمله ههنا الا على الاولى فلما لا نسلم ولم لا يجوز
حمله على ولاية الدين والنصر قوله كون المؤمنين بعضهم اولياء بعضهم
ظاهر معلوم فكيف يجوز ان يجمع النبي صلى الله عليه وآله والجمع في مثل
ذلك الوقت ليقرا على الخلق احباب ما تقدم ايجابه من موالاة قلنا في ذلك
فايدنا ان احدهما ان لفظ العام ممكن للعائد من ان يقول انما اوجب الله ^{تعالى}
ولاية المؤمنين فمن ابن فلان منهم ولا يمكن ان نقول ذلك اذا عين رسول الله
صلى الله عليه وآله فلا بالولاية لان ما نص عليه الرسول صلى الله عليه وآله
فهو الحق السائبة انه صلى الله عليه وآله ربما احسن بقوم انهم غير مخلصين

في ولاية علي عليه السلام فاراد ان يحلهم على الاحلاص في موالاته والا
 نفسه ببيان انه عليه السلام انما قال ذلك بعد الفتح وقد دخل في الاسلام
 بعد الفتح من كان علي عليه السلام على اقبالهم ولا يمنع ان يكون النبي ^{صلى}
 الله عليه استوفى ان يكون قد بقي في قلوب اولئك بقايا تفار فاراد
 صلى الله عليه وآله ان الله واذا كانت هذه الوجوه محتملة لم يلزم من
 حل المولى على الناس التكرار وحلوه عن الفايده ثم ان سلمنا حلوه عن
 الفايده لكن لا يجوز ذلك ليس عندكم ان امامه علي عليه السلام كانت
 ثابتة بالمصوص الحلية فاذا جاز بعد سبق العلم بامامته بالنصوص
 الحلية جمع الجوع لاثبات امامته بمثل هذا النص الحفي فلان يجوز فيما
 قلناه كان اولى سلمناه قوله في الوجه الثالث ان لفظة المولى يقيد
 في جميع محاملها معنى واحدا وهو الاول في فوجب حلها عليها دفعا للاشكال
 قلنا اهل اللغة في هذه اللفظة فريقان منهم من جعلها مستركه بين هذه
 المعاني ومنهم من جعلها بمعنى القرب والدنو على ما بيناه فالقول بانها
 موضوعه لمعنى واحد وهو الاول في خرق الاجماع سلمنا انه لا يكون خرقا
 مخالفا للاجماع ولكن المعنى يسمى مولى مع انه ليس اولى بالمصرف ومطل
 قولكم ان هذه الاولوية ثابتة في جميع مفهومات هذه اللفظة سلمنا ان
 الاولوية ثابتة في جميع مفهوماتها لكن معنى القرب والدنو قد مشترك

بينهما وقد مضى اهل اللغة على انها موضوعه لذلك فيكون ذلك التباين في
 ماد كرموه وايضا بمعنى النصرة حاصل في الجميع فلم لا تملونه عليه قوله
 في الوجه الرابع ان عمر قال حجج الى اخوه قلنا لم لا يجوز ان يكون اراد
 النصرة قوله النصرة امر ظاهر قلنا تقدم الكلام فيه سلمنا لكن لو كان المراد
 ماد كرموه للزم ان يكون اولى بالنصرة في حال وجود النبي صلى الله عليه وآله
 ايضا كما طعن النبي صلى الله عليه وآله كذلك ومعلوم انكم لا تقولون
 سلمنا ان المولى يقيد الاول في فلم قلنا ان ذلك يدل على امامه قوله في
 الوجه الاول ان اهل اللغة لا يستعملون ذلك الا فيمنع ملك التدبير والنصرة
 قلنا لا نسلم بل قد جازي القرآن لعنه ذلك قال الله تعالى ان اولى الناس
 بابراهيم للذين اتبعوه وهذا النبي والذين آمنوا فاجز ان اتباع ابراهيم
 كانوا اولى به ومعلوم انهم ليسوا باولى بالنصرة فيه فكذلك اتباع
 السلطان يقولون نحن اولى بسلطاننا واللامنة نحن اولى باستاذنا
 وليس المقصود الا الاولوية في امرها لا في النصرة فقط لان صحة الاستقام
 عما هو اولى فيه والتوكيد مذكرة دليلان على الاستزاد قوله في الوجه
 الثاني ان قولنا فلان اولى بي من نفسي وان كان لا يقضي الاولوية في
 النصرة الا انه ههنا كذلك لانه لما كان قوله عليه السلام الست اولى بكم
 منكم بانفسكم معناه اولى بالنصرة فيكم وجب ان يكون قوله فعلى موله

اولى بكم من انفسكم في الضر فيكم قلنا هذا ايضا ممنوع بدليل حسن ^{سقام}
 والتوكيد لا يوجب عن الاول ان العلم بصحته ضروري من التواتر قوله
 هذه مكابرة اذ ليس العلم به كوجود ملكه وغيرها من التواترات قلنا
 عندنا انه كذلك فاما عندكم فان زعمتم انه لم يحصل لكم العلم به اصلا فلم
 يضرب ذلك وغيره من ان يحصل لكم العلم للعللة التي ذكرناها وهو ان عقائدكم
 لما بنا في موجب الجز وان زعمتم ان العلم به حاصل لكن بنية وبين المتوكل
 تفاوت فقد سلمتم انه متواتر واما التفاوت فغير ضار لان العلوم
 الضرورية مختلفة بالاسدية والاضغضية قوله ان كثيرا من اكابر نقله
 الحديث لم ينقلوها كسليم والبخاري وغيرهم قلنا كون شخص او شخصين
 حديثا لم يلزم منه سقوط ذلك الحديث وكذبه فانه لو نقل كل الرواة
 كل الاخبار كما وقعت عن رسول الله صلى الله عليه وآله لما وقع بين الناس
 خلاف في جبر قط ومعلوم ان الخلاف في الاخبار اكثر من ان يحصى ثم على
 الاهمال اما عدم الوصول الى التزكية او الاعتقادهم عدم صحة التهمة عندهم
 او لعدم اعتقادهم لصحة التوقيف في روايته حتى ان تاركه لو صار حولا
 بفساده لم يلزم فساد قوله عليه السلام ان عليا عليه السلام كان يوم الغدير
 بالعين ولم يكن حاضرا قلنا لا نسلم فان كل من نقل هذا الحديث نقل حضور
 علي عليه السلام واخذاً بقول النبي صلى الله عليه وآله بضبعه ولاسان اليه

ط
الحامل لهم

بهذا الكلام فالعلم الحاصل بهذا الخبر مستلزم للعلم بوجوده عليه
 في ذلك الوقت وايضا فكلام عمر فاطمته وشرح حسان بن ثابت
 هذا المعنى شهدان بحضوره في ذلك الوقت قوله اما دعواكم تواتر
 هذا الخبر فمخالف الفهم ايضا يدعون تواتر الاخبار الدالة على فساد
 السجين الى اخره قلنا اما ما كان من تلك الاخبار مستلزم صحة اما
 او فادحاً فاما علمناه بالضرورة في حق علي عليه السلام فحق بخبرهم بعد
 صحته لاستحالة ان يتكلم النبي صلى الله عليه وآله بكلامين متناقضين
 وما لم يكن كذلك من الاخبار على فضيلة له من خارج فحق لا يمنع ان يقول
 النبي صلى الله عليه وآله في حواحد كلاما يستقبل به قلبه فبا كذبه
 محبة الايمان ورسوخه بعد نبوت فتحة ذلك النقل على وجه قوله
 تقولكم علي رواية السبعة اما لاجل كثرتهم او لاجل اجاعهم والاول باطل
 لانهم ما بلغوا في الزمن الاول حد التواتر قلنا ان مثل هذا الخبر لا
 ينقله السبعة فقط حتى لا يكون كثرتهم بقيد العلم سلمنا ان السبعة هم الناس
 فقط لكن لم قلتم انهم لم يبلغوا في الكثرة الى حد التواتر وظاهر انهم لم يروا
 بالعين الى حد التواتر سلمناه لكن لم قلتم العلم التواتري لا يتوقف على الكثرة
 فان الخبر الواحد مع انضمام القرابين اليه قد يفيده جزء العلم فليس من شرط
 التواتر تحقق الكثرة دائما قوله اجاع الامة اما ان يكون على كونه من اجاع

الأحكام ومن أخبار النوازل الأولى سلم والثاني ممنوع فلم يلم اليك
 يدل على القطع قلنا اتفاق الأمة على نقله واعتقاد صحة دليل
 خرمهم به قوله أن أكثر الأمة تجعله خبر واحد معني أنهم يعتقدون
 أن صحته مضمونة لا معلومة إلى آخره قلنا لا نسلم وذلك أن أكثر
 إذا اعتقدوا بأسرهم مخالفتهم وموافقتهم على صحة خصوصاً وفي
 المخالفين لما يتضمنه هذا الخبر من شديد المعاند في انكار مقتضاها
 فيستحيل أن يكون فيه تسليم له ثم بعد ذلك يصف في صفة عن ظاهر
 إلى تأويلات نادرة لا نتمن ولا نغني من جوع قوله ولو سلمناه ذلك
 لا يمكنكم الفصل بالاجماع يجوز أن يكون الإمام لم يظهر الحق لأجل الخوف
 من الظالمين قلنا مرادنا من الإجماع إطباق الخلق بأسرهم على نقله
 والنوازل به سلمناه لكن هذا الاعتراض ~~الذي~~ لأن الحق ما صحته هذا
 الخبر وكذبه فإن كان الأول فالخلق بأسرهم قد طبقوا على نقله واليقين
 ممن تكون وما مانع الإمام من إظهار الحق وإن كان الحق كذبه فلا شك
 أن مضمونه على ما قدرناه ما ينكره جمهور الخلق فلو كان الإمام يعلم
 كذب كان إظهار ذلك منه ما يوافق طباع أكثر الخلق ويجوز
 انفسهم إليه لأنهم حينئذ كانوا يستغنون عن العصف في تأويله و
 على الوجه الذي لا يخفى فسادها وكانت المقبة أيضاً عند زائله مسأفة

أكثر الخلق على ذلك قوله في الوجه الثاني وأما المناسد في الشوري
 فضعيف لأن الحاجة إلى تصحيح هذه المناسد كالحاجة إلى تصحيح أصل الحديث
 بل ذلك أولى إلى آخره قلنا أما المناسد فمعلومة بالنوازل كما علم أصل الحديث
 قوله وتبعد صحته فلا نسلم أنها إلى جميع الصحابة قلنا لا شك في حضور
 المعبرين من الصحابة الذين يدعون الصدقة في هذا الأمر وأنهم أولى به
 وتقدير الاعتراض أن نقول يجوز أن يكون احتجاج على عليه السلام في الشوري
 بهذا الخبر لو وصل إلى كل الصحابة لا نكر واحد منهم لكنه إذا ثبت أن أهل
 الصحابة المتأخرين في هذا الأمر كانوا حاضرين في وقت الخبر وفي وقت احتجاج
 على عليه السلام به لم ينقل عن أحد منهم انكاره فبطريق الأولى أن لا ينكره أحد
 غيرهم ممن لا طمع له في هذا الأمر لو وصله هذا مع تسليم أن الصحابة بأسرهم
 يكونوا حضوراً عند احتجاج على عليه السلام في الشوري وهو غير مسلم قوله
 بتقدير تسليم أنها إليها إلى كلهم فلا نسلم أنه لم يوجد منهم من أنكر ذلك قلنا
 لا شك أن ذلك من الوقائع الكبار في الإسلام والأمور العظيمة ^{تحتاج} إلى
 الدفاع على نقلها فعلنا أنه لو كان هناك انكار لنقل قوله وبتقدير عدم
 التكرار فلا نسلم أن ذلك يدل على قطعهم بصحة الخبر قلنا لو لم يحرموا ^{بصحة}
 عند احتجاجه عليهم به لكان لهم أن ينكروه خصوصاً وهم في محل الحاجة إلى
 دفعه عليه السلام عن هذا الأمر وقد سبق تقرير ذلك قوله لعلمهم ^{نقطة}

وخوفاً قلنا البقية والخوف في حق تلك الأمة من غير سب غير جائز ولا
 مسموع ولو صح الخوف من بني هاشم لكان الخوف منهم عند سلمة لمضيه
 على اطلاعهم على أولوية به وطلبه لمن تلك المناسدة وغيرها وكذلك
 ردّهم لشهادته ومنهم لارث فاطمة عليها السّلم وغير ذلك مما توارث به
 الرواية من أفعالهم وأولي وأئمّ فهل يجوز أن يسكنوا لمثل هذا الخبر من
 تقيه لبني هاشم ولا يجوز تقيهم في مثل هذه المواضع وأما قولهم ثم
 سلمنا أصل الحديث فلا نسلم صحة هذه المقدمة إلى آخره قلنا أما المقدّم
 فمعلومه لنا بالتواتر وذلك لأن كل ناقلاً من السّبعة نقل هذا الخبر فهو ناقل
 لها وقد بينا أن نقل السّير من الناس قد ينفذ التواتر فضلاً عن كبر السّبعة
 في كل الأطراف وانكار بعض الأئمة لهذه المقدمة لا يضرنا فيما علمنا جزيئاً
 قوله أن أحداً لم ينقل أن علياً عليه السّلم ذكرها يوم السّوري قلنا من روي
 احتجاجه يوم السّوري فإنه يروي المقدمة أيضاً سلمناه لكن عدم نقلهم
 لمقدمته لا يوجب أنهم لم يسمعوها منه لجواز نقل البعض من الحديث
 به عن كمال شهرته ولا أنهم نسوا ذكره للمقدمة حال الرواية وإن كانوا قد
 سمعوها حال الاحتجاج سلمناه لكن عدم ذكره لها يوم السّوري لا يستلزم
 عدم ذكرها من الرسول عليه السّلم عند ذكر هذا الخبر وهو ظاهر قوله سلمنا
 أصل الحديث لكن لا نسلم دلالة على الإمام قلنا قد بيناه وكذلك احتمال

وسمعتهم

بالجدة

لفظ

لفظ المولى الأولي قوله أنه باطل من وجهين أحدهما أن الفعل من كذا
 موضوع ليدل على معنى التفضيل ومفعول موضوع ليدل على الحدوث
 أو الزمان أو المكان قلنا هب أنه كذلك ولكن وضع مفعول
 منع كونه موضوعاً في الأصل لما ذكرت من إطلاقه على غير هذا المعنى
 لكان كما لا يدل على معنى التفضيل كما لا يدل على باقي المستويات
 المشتركة فيه كالمعنى والمعنى والناصر والحليف وابن العم فلا يكون
 حينئذ لفظاً مشتركاً وقد لجمع أهل اللغة والخو على أنه كذلك فأن
 كون مفعول في الأصل موضوعاً لهذه المعاني إما من واضع واحد أو
 أكثر على ما بين في أصول الفقه قوله أن أحداً من أئمة اللغة لم يذكر
 أن مفعولاً قد يكون بمعنى فعل التفضيل قلنا قد بينا أن أكثر أهل
 اللغة ذكروه وأن المفسرين طبقوا على وروده بمعنى فعل التفضيل
 في القرآن وكذلك أئمة الخوئين كالمبرد والفرّاء وابن الأثير وغيرهم
 من رؤساء العربيه والخو قوله لو كان لفظه المولى بمعنى الأولي
 لصح أن يقرن بلحدهما ما يقرن بالآخر إلى آخره قلنا لا نسلم بل المحققون
 أن صحة اقتران اللفظ باللفظ من عوارض لا لفاظ لا من عوارض
 المعاني إذ لو لم يكن كذلك لصح أن يبدل اللفظ عما يراد منه من المعاني
 وكان يحسن أن يقال عوض قوله اسقني من آنا الماء أو اسقني من آب

وإذا كان صحة الافتراض من عوارض اللفاظ لم يلزم في كل ما عارض
 للفظ أن يحسن عروضة للآخر وقد يقرر ذلك في أصول الفقه
 فلا يلزم إذا انفتح أن يقرن بلفظ المولى معاصم افتراضه للفظ ^{والمولى}
 قوله أما النقل عن أئمة اللغة فلا حجة لوجهين أحدهما إلى آخره
 قلنا أما المرجع في اللغة إلى أئمة اللغة والنقل فذلك ظاهر مجمع
 عليه فلا يلتفت إلى منعه قوله أن ذلك منهم لتساهل التحقيق
 فإن أحدا من أكابر الأئمة كالحليل وأضرابه لم يذكره قلنا لأنهم
 انهم لم يذكره غاية ما في الباب أنكم لم تجدوا لهم نقلا لكن عدم ^{حديث}
 لا يدل على عدم وجوده سلمناه لكن كون كل واحد من أهل اللغة لم
 يذكره ونقله الباقر لا يوجب القدح في نقله فإن التساهل إذا
 جاز من الأكثرين جاز من الأقل فإذا التحليل وذكره كان متساهلا ^{بحسن}
 لا يبقى وثوق بنقل اللغة قوله أن التاكرين لهم لم يذكره إلا في تفسير ^{هذه}
 الآية وإية أخرى مرشلا غير مسند لم يذكره في الكتب الأصلية من ^{اللغة}
 وليس كلما يذكر في التفسير كان ذلك لغة أصلية ولذلك فإنهم ^{تفسير}
 البين بالقوة قلنا استمال اللغة على الحقيقة والمجاز ظاهر ومعلوم
 أن المجاز إنما يصار إليه عند تعذر حمل الكلام على الحقيقة ^{صل} ولا قال
 في الكلام الحقيقة ثم أن المجاز الأصلي قد تبين وبكثرة استعماله حتى ^{لهم}

الحقيقة اللغوية بالنسبة إليه مجازا وإذا كان كذلك فقولك ^{لفظة}
 المولى وإن كانت مشتركة إلا أن أهل اللغة فهموا بحسب القرينة في
 هذا الخبر أن المراد من المولى هو الأولي بعد فهمهم أنه من جملة مسمياتهم
 اللغوية فدعوى أنه ليس لغة أصلية استلزم أنه منقول وهو معار ^ض
 بما أنه خلاف الأصل فتفسير هذه الآية وغيرها إذا حجب اللغة
 الأصلية وأما ذكر أهل اللغة له مرشلا لا يدل على فساد ^ل فإن لا ريب
 قد يكون ظهور الرواية وقد يكون لظهور مطابقة التفسير وما
 تفسيرهم بغير اللغة الأصلية كاليمين وأمثاله فذلك إنما كان ^{استعماله}
 البين بمعنى الجارحة على الله تعالى فلا جرم لما لم تصح الحقيقة للآراء
 عدلوا إلى المجاز قوله أن أصل تركيب والي يدل على القرب والدنو
 إلى آخره قلنا هب أنه كذلك قوله إذا عرفت ذلك فنقول إن تفسير ^{عبد}
 ما ويكم النار هي مولاكم فإنها الأولى بكم ليس حقيقة إلى آخره قلنا إن ^{فعل}
 جاز لا يثبت الفضل فقط فيحتمل أن يكون بأعبيد عن ذلك أن
 النار لها ولايتهم لأنها أفضل من غيرها وذلك لا ينافي غرضنا سلمنا ^{أن}
 يقتضى أن يكون للكفار حصّة في الجنة لكن ذلك حق وإن الإنسان لم يلد ^أ
 فطرته يستحق الجنة له وباعماله الرديئة الطارئة على نفسه ^{سنة}
 لها ثبت استحقاق النار له ولما كانت السقاة بحسب المكفر كانت النار ^{لهم}

اثنى ويدل على ذلك قول النبي صلى الله عليه وآله كل مولود يولد على
 فطرة الاسلام وانما ابواه يهودانه وينصرانه قوله واما بنو سيد
 فقد حكى عن الاصمعي فيه قولان احدهما ان المولى اسم لموضع المولى الى
 قلنا الاصل في اسم الموضع ان يكون مكسور العين فدعوى تطبيق حكم
 اللام مدفوع قوله في الوجه الثاني انه اراد بالخافه الكلاب وبالمولى
 صاحبها لو كان كذلك لكان لا يجوز له في حلقها واما ما لا النصب
 لان الرفع يقتضى ان يكون صاحب الكلاب فهو نفس الخلف والامام
 فيصح رفعه وحمله على الاولى حمل هو قوله واما قوله تعالى وكلنا
 موالى فمعناه وارث يكون ما تركه الوالدان قلنا لو كان المراد هو
 يليه فقط دون ان يكون اولى لكان من يلى حمله ونقله من الاجاب
 والا فارب الذين ليسوا في درجة الوارث فيه حصّة كاللوارث لعل
 انهم يلوونه وهو ظاهر الفساد قوله واما قول الاخطل فاصبحت مولاها
 وقوله لم ساروا فيه وكانوا مواليه وقوله موالى حق فالمراد به الاولاد
 قلنا المرجع في هذه المفردات الى اهل اللغة والنحو وقد بينا انهم
 فسروها بالاولى على انه لا معارض بين المضربين لان الاولى فاعل بمعنى
 فاعل فيكون المعنى والى ولا سلك ان الوالى هو الاولى بالنصرف وهو
 الجواب عن قوله عليه السلام فربيه وجمينه واسلم وعفار موالى الله

ورسوله اى اوليا الله وقوله عليه السلام ائمتنا امرأة تحت نفسها
 بخلاف مولينا فالرواية الثانية بفسره قلنا فان المذكورين موالى الى
 اى كل واحد منهم ولى الله اى والى على اقامة مرضيه وقد عرفت ان الوالى
 هو الاولى فهم اولى بالنصرف فيما يرضى الله تعالى من الانفال فلزم ان
 يكون هو الاولى اولى بالنصرف في مرضى الله تعالى من اكابر الصحابة لا
 بقول الاولوية ههنا بالله لهم بالنسبة الى من دونهم في ذلك فان
 فليزوم ان يكون الحال في الخبر كذلك فيكون الاولوية فيه ثابتة لعل عليه
 بالنسبة الى من هو دونه وذلك مما لا ياباه قلت الفرق ظاهر فان النبي صلى
 الله عليه وآله لما كان اولى من جميع الخلق بانفسهم وجب ان يكون على الله
 كذلك بخلاف خبر المذكورين وكذلك الجواب عن الجز في ولى المراه واما
 قوله تعالى ذلك بان الله مولى الذين آمنوا وان الكافرين لا مولى لهم فحمل
 المولى ههنا هو الاولى بالنصرف حسن على الاستكران يكون ههنا بمعنى
 الناصر فانما اذعينا ان لفظة المولى في كل موضع تفيد الاولى بل في هذا
 الخبر قوله سلمناه لكن لم قلتم انه يتعين حمله في حسن الاستفهام والتوكيد
 قلنا اما الاستفهام فلا نسلم حسنه في هذا المواضع بل الذهب السليم
 يشهد بقبحة واما حسن التوكيد قلنا فلا يدل على الاشتراك نائلا اذا
 قلت جاني زيد يتياد الى فهم كل عاقل ان هذا الانسان المحصور وصل

والمبادرة إلى الذهن قوسية الحقيقة فإن كان يحسن أن يوكده فيقول
جائز بد نفسه وأما المنع من الشهادة عليه الأبعد الاستفسار فلا
يصلح ذلك مطلقاً وبيان أن الذهن هنا قد يختلف بحيث ذلك السامع
وبلادته ونقصه وعدم تفتنه في أن يسبق إلى ذهن واحد المعنى ^{المراد}
قبل الآخر وأقوى منه فحوز له على ذلك التقدير أن يشهد عليه وجاز
يكن كذلك أن يستفسر بل قد يجب الاستفسار لاستنباط الحقوق ^{عنه}
وأما التأكيد فقد علمت أنه لا يلزم منه الاشتراك قوله سلمناه لكن
مؤخرة الحديث يقتضي أن يكون المراد من الحديث الناصر إلى آخره
قلنا لا نسلم مبادرة الذهن إلى ما ذكرتم بل نقول لا لأنها على ما أوردناه
أولاً ببيان أن قوله اللهم وآل من وآله وعاد من عاده وانضم من
واحد من خلائه غير لا يلق الأيمن كان له أولياً والنصارى وخاد لون ^{أعداء}
ويحتاج إلى النص ويضرب بالجدلان وذلك لا يليق إلا بالسلطان وأما
قوله لا نسلم خله على الأئمة ولم لا يجوز خله على ولايتنا الدين والنصرة
قلنا لما تقدم قوله في ذكره فائدة أن أحدهما أن لفظ العام إلى آخره
قلنا أما أن اللفظ عام فظاهر وأما يمكن المعاند من أن يقول ما قلتم ^{حق}
يحتاج إلى تعيين الرسول صلى الله عليه قلنا بطلان هذا الكلام طاهر
وذلك أن أحداً من الصحابة في زمن الرسول صلى الله عليه وآله لا يشك

أن علياً سيداً من سادات المؤمنين وقد عرفوا مكانه من رسول الله
صلى الله عليه وآله وجهاده في سبيل الله وطاعته لله بل كان منهم
من يعقد أنه أفضل الخلق بعد الرسول صلى الله عليه وآله والذي
جحدوا فضايله ونافسوا وكانوا يدعون المسلية في زمن الرسول
صلى الله عليه وآله لم ينقصوه عن مراتب سادات المؤمنين حتى
يحتاج الرسول إلى الجمع العظيم في ذلك الوقت السيد المحر الذي
يحتاج الشخص منهم إلى أن يضع رداءه تحت قدميه من شدته ^{الجلل}
ويخطبهم ليقر عليهم مثل هذا الأمر الظاهر وهذا هو الجواب
الفائدة الثالثة قوله سلمناه خلوه عن الفايده فلم لا يجوز ذلك
عندكم أن إمامه علي عليه السلام ثابت بالنص الجلي إلى آخره قلنا
الفائدة هي هنا حاصله وذلك لأن النصوص الجلية لم تكن بمحصورة
هذا الجمع العظيم من الصحابة فيجوز أن يكون النبي صلى الله عليه وآله
قصد منها أن يشهد بذلك الحال وسميها كل الصحابة في ذلك
الوقت لأنه قريب وفاته صلى الله عليه وآله فهو وقت الحاجة
وأما أنه لم يشهره في الوقت الأول وينسبه إلى جميع الصحابة فلمجوز
أن يكون عليه السلام عالماً بامتداد عمره فلا يجب عليه اشتراك
وجوباً مضيئاً في ذلك الوقت لأنه حكيم لا يعرض عليه بتخصيص بعض

الآوقات بايقاع فعل او قول دون وقت آخر في ان يفعل ذلك المصلحة
لا يطعن عليها في الوجه الثالث ان اهل اللغة فربما ان الى آخره قلنا
لا نسلم حصصهم في الفريقين المذكورين فان منهم من جعلها حقيقة في القدر
المشترك ايضا سلمنا ان ذلك لم يقل به احد من اهل اللغة السابقين لكن
لا نسلم ان اقل كل فرقة بقول يستلزم تحريم اخذات قول ثالث قوله ان
ذلك اجماع منهم فيكون القابل بغير احد القولين خارجا للاجماع قلنا
لا نسلم ان الاجماع حاصل سلمناه لكن لا نسلم ان مثل هذا الاجماع فان
الاجماع عبارة عن اتفاق اهل الحل والعقد من امه محمد صلى الله عليه وآله
علي اجماع من الامور اتفاقا مقصودا بالقصد لا بالحبس فهم من كل منهم ان
الحق ما اتفقوا عليه دون غيره وهما ليس كذلك فان اتفاق اهل اللغة
علي ان المراد بهذه اللفظة امر واحد وامر ان لا يحتمل غيرها غير حاصل
نعم ولو بين الخصم انه حصر اهل اللغة وحصر اقوالهم ثم بين انهم اختلفوا
الى هاتين الفريقين وان كل واحد منهما قالت بوجه من الوجهين المذكورين
وانهم اتفقوا علي ان هذه اللفظة لا تحتمل شيئا اخر لا يمكنه ان يستدل
بالاجماع لكنه لم يمكنه ذلك قوله في المعارضة بالمعتق انه يسمى مولى
وليس بالتصرف قلنا بل هو اولى بالتصرف فيما هو اهل له وهو خد
معتقه والامور التي يلزم مراعاتها قوله معني القريب قد مر مشترك
منها

بنص اهل اللغة فحملوا عليه اولى قلنا حطوا على ما ذكرناه اكثر فاكثر لا
فيه معنى القريب وزادوه فكان اولى وهو الجواب عن قوله معني النص
ايضا حاصل في الجميع فلم لا يحملوها عليه قوله في قول عمر لا يجوز ان
يكون ارادة النص ولنا الضرورة تقتضي بان كلام عمر مستلزم للقبطة
والنص لا شك انها عاوة لكل المؤمنين ولا يحصل بتخصيصها في حق
علي عليه السلام غبطة وايضا كلامه يدل بظاهره على حصول مرتبة
لعلي ليست لغيره قوله لو كان المراد ما ذكرتموه لزم ان يكون اولى بالنص
في حياة النبي صلى الله عليه وآله قلنا ليس في اللفظ الا اثبات الولاية له عليه
كما ثبت للنبي صلى الله عليه وآله اما ان تلك الولاية تكون في زمان النبي
صلى الله عليه وآله او بعده فليدفع في اللفظ ما يدل عليه الا ان العقل يحجب
والعادة ان التصرف للامام في الامور لا يحصل بالفعل الا عند عدم النبي
صلى الله عليه وآله ثم لو سلمنا في ان اللفظ يعم الآوقات قلنا ان نقول ان
التخصيص بالعقل جائز قوله سلمنا ذلك لكن لم قلتم انها تدل على الاما
قلنا لما بيناه قوله انه جاني القرآن لغير ذلك كقوله تعالى ان اولى الناس
بابراهيم للذين اتبعوه قلنا هذا مطابق لغرضنا لان الذين اتبعوا ابرا
هم اولى بالتصرف في خدمته واحواله من الكفار الذين لم يتبعوه ولهم
الرعية للسلطان واللامذة للاستاذ وهذا هو المبادر الى الافهام

والنص عاوة لكل المؤمنين ولا يحصل بتخصيصها في حق علي عليه السلام



والمبادر الى المذهب دليل الحقيقة ولا يحمل الاستفهام واما التوكيد فقد
انه لا يوجب كون اللفظ مستزكا قوله على الوجه الثاني ان ذلك ايضا يمتنع
بدليل حسن الاستفهام والتوكيد قلنا اما حسن الاستفهام فمنوع واما الدال
فقد عرفت انه قد يوكد اللفظ ويراد به حقيقة ظاهره وبالله التوفيق
البرهان الثالث قول النبي صلى الله عليه وآله انت مني بمنزلة هرون
موسى الا انه لا نبي بعدي وجه الاستدلال به ان هذا الحديث يقتضي ان
يثبت لعلي عليه السلام من النبي صلى الله عليه وآله مثل جميع المنازل التي
كانت ثابتة لهرون من موسى عليها السلام ومن المنازل الثابتة لهرون من
موسى كونه مستحقا للقيام مقامه بعد وفاته لو عاش بعد فوجب ان
يلحق عليه السلام ذلك اما الاول فبيان من ثلثة اوجه الاول ان الحكم اذا
تكلم بكلام متناول بظاهره استثنى بعضها وهو يرد الافهام فاما
يكون مراد الماعدا ~~المتن~~ ويكون الاستثنا قرينة دالة على ارادته
عدا المستثنى لما يتناول اللفظ كقول القائل ~~من دخل داري اكرمه الا~~
زيدا عرفا انه اراد اكرام من عداه لانه اراد الافهام فلو لم يرد الافهام لم
يرد اكرام عمر ايضا لاستثناه كما استثنى زيد الثاني ان الحديث لو افا
بمنزلة واحد فقط لما جاز ان يستثنى منزلة النبوة لان الشيء الواحد لا يمكن
ان يستثنى منه الثالث ان الامة في هذا الحديث على ثلثة اقوال احدها ^{قول}

من قصر على منزلة واحد وهو السبب الذي يدعون من خروج الكلام عليه
وهو انه عليه السلام لما لم يستصحبه في غزوة تبوك رجع المنافقون بان
انما تركه بغضه له فتكا على عليه السلام ذلك الى النبي صلى الله عليه وآله
فذكر النبي صلى الله عليه وآله ذلك رالة لذلك الوهم والقول الثاني انه
يتناول كل المنازل الا ما خرج بالدليل والثالث التوقف الى ظهور القرينة
المعينة للبرهان فالاول باطل لثلثة اوجه الاول ان المخيف بغض النبي صلى
عليه وآله لعلي عليه السلام ان لم يكن عاقلا فلا معنى لما ذهب منه وان
كان عاقلا فالضرورة فاضية بانه لا يجوز ان يتوهم ذلك مع علمه بقرينة
من الرسول صلى الله عليه وآله واقواله فيه واعتداده به الثاني ان
الكثير الروايات ان هذا الخبر ورد في غير غزوة تبوك الثالث ان ما ذكرتموه
من الرواية احادية فلا يقيد العلم وليس لفظ الحديث ما يقتضي ^{فقط}
على هذه الواقعة فاذا امتنع العلم بصحة هذا والثالث ايضا باطل
لما ثبت في اصول الفقه من القول بصيغ العموم واذا كان كذلك وجب
صحة القسم الثاني والا لكان الحق خارجا عن الامة وانه غير جائز وامامنا
الثاني وهو ان من جملة منازل هرون من موسى استحقاقه للقيام مقامه
بعد وفاته فلو جهل الاول انه كان خليفة لموسى حال حيوته لقوله
حكاية عنه اخلفني في قومي فوجب بقا اهليته للخلاف بعد وفاته

القبر الثاني انا لا ندعي خلافة هرون لموسي بل نقول ان هرون كان ^{نزل}
 موسي عليها السلام في الرسالة ولا شك انه لو بقي بعد وفاته لقام مقامه
 في كونه مفروض الطاعة وذلك القدر كاف في المقصود لانه لما دل
 الحديث على ان حال علي عليه السلام كحال هرون في جميع المنازل كان
 من منازل هرون استحقاقه للقيام مقامه من وجوب العصمة ^{حيث}
 يكون علي عليه السلام كذلك لا يقال الحديث لا يتناول المنازل ^{التي}
 دون المقدرة وامانه هرون بعد موسي عليه السلام ما كانت ^{صله}
 بل كانت مقدرة فلا يتناولها الحديث لانا نقول استحقاق هرون ^{للقيام}
 مقام موسي عليه السلام بعد وفاته منزله نائبه في الحال لانا استحقاق
 الشيء قد يكون حاصلًا وان لم يكن المستحق حاصلًا في الحال لا يقال ^{لنا}
 دلالة الحديث على العموم بيانه هو ان حسن الاستفهام والتوكيد ^{للفظ}
 الاسرائل ثم انه عليه السلام لم يقل انت مني بمنزلة هرون من موسي حتى
 للخلافه ان عشت بعدي وعند الامامية اذا قال الانسان ضرب
 كل من في الدار وكان فيه اربعة فانه يحسن من السابيل ان يستفهم من
 القابل ان يؤكد بطريق الاولى ان حسن الاستفهام والتوكيد ^{لفظ}
 الحديث لا يقتضي العموم قوله الحكيم اذا تكلم بكلام ظاهره التناول
 للاشياء ثم استثنى بعضها وهو يريد الافهام فانه يكون مراد الماعدا

قلنا هذا لا يقيم على مذهبيكم لان حسن الاستفهام والتوكيد ^{نزل}
 عندكم وعلوم انه يحسن الاستفهام بعد الاستثناء فيقال اكرم كل من
 عدانيدا وكذلك التوكيد من المسكلم فيقال اما جميع من عدانيدا
 اكرمهم قوله الحديث لو افاد منزلة واحد لما جاز الاستثناء ^{الاستثناء}
 الاستثناء من الشيء الواحد قلنا من مذهبيكم ان الاستثناء يخرج ^{من اللفظ}
 ما لو لا لفتح دخوله فيه لاما لولا انه يوجب دخوله فيه واذا كان ^{كذلك}
 فقوله عليه السلام انت مني بمنزلة هرون من موسي يصلح لجميع المنان
 ويصلح لبعضها عندكم فضع ان يستثنى من النبوة ولا يقول انه يفيد
 منزلة واحد فقط بل يتوقف فيه ويحل الحديث على السبب لانه المتيقن
 اذا يجوز خروجه عن اللفظ وما عداه فيلزم ان يتوقفوا فيه قوله هذا
 الحديث دوي في غير عزق بسوك سلما دلالة هذا الحديث على العموم
 لكن لا نسلم ان منازل هرون من موسي كونه قائما مقامه بعد وفاته ^{وقوله}
 انه كان خليفة في حال حيوة فوجب بقاء تلك الخلافة بعد موته قلنا
 لا نسلم كونه خليفة له حال حيوة اما قوله تعالى اخلفني في قومي قلنا
 لم لا يجوز ان يكون ذلك انما يكون على طريق الاستظهار كما قال ^{صلى}
 ولا يتبع سبيل المفسدين ولان هرون كان شريك موسي في النبوة فلو
 يستخلفه موسي لكان هو لا محالة يقوم بامر الامة وهذا لا يكون ^{ستخلفا}

التقرير الثاني اننا لا ندعي خلافاً هرون لموسى بل نقول ان هرون كان ^بسراً
 موسى عليهما السلام في الرسالة ولا شك انه لو بقي بعد وفاته لقام مقامه
 في كونه مفروض الطاعة وذلك القدر كاف في المقصود لانه لما دل
 الحديث على ان حال علي عليه السلام كحال هرون في جميع المنازل كان
 من منازل هرون استحقاقه للقيام مقامه من وجوب العصمة وحيث
 يكون علي عليه السلام كذلك لا يقال الحديث لا يتناول المنازل ^{الاول} الثانية
 دون المقدرة وامانه هرون بعد موسى عليه السلام ما كانت ^{صله} حاله
 بل كانت مقدرة فلا يتناولها الحديث لانا نقول استحقاق هرون ^{للقيام}
 مقام موسى عليه السلام بعد وفاته منزلة نائبة في الحال لان استحقاق
 الشيء قد يكون حاصلًا وان لم يكن المستحق حاصلًا في الحال لا يقال ^{لن} لا
 دلالة الحديث على العموم بيانه هو ان حسن الاستفهام والتوكيد ^{للد}
 الاشتراك ثم انه عليه السلام لم يقل انت مني بمنزلة هرون من موسى حتى
 للخلافه ان عشت بعدي وعند الامامية اذا قال الانسان ضربت
 كل من في الدار وكان فيه اربعة فانه يحسن من السابيل ان يستفهم من
 القابل ان يوكد فطريق الاولى ان حسن الاستفهام والتوكيد ^{لفظ}
 الحديث لا يقتضي العموم قوله الحكيم اذا تكلم بكلام ظاهره التناول
 للاشياء ثم استثنى بعضها وهو يريد الافهام فانه يكون مراد الماعدا

قلنا هذا لا يصح على مذهبكم لان حسن الاستفهام والتوكيد دليل ^{شك} لا
 عندكم من معلوم انه يحسن الاستفهام بعد الاستثناء فيقال اكرم كل من
 عدانيدا وكذلك التوكيد من المسكلم فيقال اما جميع من عدانيدا فاما
 اكرمهم قوله الحديث لو افاد منزلة واحد لما جاز الاستثناء الامتناع
 الاستثناء من الشيء الواحد قلنا من مذهبكم ان الاستثناء يخرج ^{اللفظ} من اللفظ
 ما لولا له لصح دخوله فيه لانه لو لانه يوجب دخوله فيه واذا كان كذلك
 فقوله عليه السلام انت مني بمنزلة هرون من موسى يصلح لجميع المنازل
 ويصلح لبعضها عندكم فضع ان يستثنى من النبوة ولا يقول انه يفيد
 منزلة واحد فقط بل يتوقف فيه ويحمل الحديث على السبب لانه المبين
 اذ لا يجوز خروجه عن اللفظ وما عداه فيلزم ان يتوقفوا فيه قوله هذا
 الحديث روي في غير عزق بتوك سلنا دلالة هذا الحديث على العموم
 لكن لا نسلم ان منازل هرون من موسى كونه قائما مقامه بعد وفاته وثق
 انه كان خليفة في حال حيوة فوجب بقاء تلك الخلافة بعد موته قلنا
 لا نسلم كونه خليفة له حال حيوة اما قوله تعالى اخلفني في قومي قلنا
 لم لا يجوز ان يكون ذلك انما يكون على طريق الاستظهار كما قال ^{صل}
 ولا يتبع سبيل المفسدين ولا ان هرون كان شريك موسى في النبوة فلو لم
 يستخلفه موسى لكان هو لا محالة يقوم بامر الامة وهذا لا يكون ^{استخلافا}

على التحقيق لان قيامه بذلك انما كان لكونه نبيا ثم ان سلمنا ان موسى
 عليه السلام استخلف هرون في قومه لكونه في كل الارض او بعضها
 الاول ممنوع والثاني مسلم بانه ان قوله اخلفني في امره هو لا يفيد التوكيد
 بالاتفاق وايضا القرينة دالة على ان ذلك الاستخلاف ما كان عاما لكل
 الارض لانه العادة جارية بان من خرج من الرؤساء واستخلف على قومه
 خليفه ان يكون ذلك الاستخلاف معلقا بتلك السفر فقط واذ
 ثبت ذلك الاستخلاف لم يكن محاصلا في كل الارض لانه لم يلزم من ثبوت
 بعض الارض منه ثبوت في كلها قوله لو عاش هرون بعد موسى عليه السلام
 لقام مقامه في كونه مفترض الطاعة قلنا يجب على الناس طاعته فيما
 يوديه عن الله تعالى او فيما يوديه عن موسى عليه السلام او في تصرفه في
 اقامه الحدود الاول مسلم ولكن ذلك نفس كونه نبيا فلا يمكن ثبوت في جميع
 على عليه السلام واما الثاني والثالث فمنوعان لان من الجائز ان يكون
 النبي صلى الله عليه وآله موديا للاحكام عن الله تعالى او يكون المتولي لتنفيذ
 تلك الاحكام غيره واذ اجاز ذلك ما يلزم من تقدير بقاء هرون بعد موسى
 عليه السلام كونه متوليا لتنفيذ الاحكام بل يجوز ان يتولى تنفيذ الاحكام
 غيره واذ لم يجب ذلك لم يجب كون علي ايضا كذلك سلمنا ان هرون لو
 عاش بعد موسى لكان منفذا للاحكام لكن لا سلك انه ما باشر ذلك

ما يستقبل موسى اما ما يلزم من الثاني ان لا يكون اما واذا افترضنا
 تساقطا لا ما يجب عن الاول ان لفظ المنزلة يفيد العموم واما نحن
 الاستفهام فمنوع واما التوكيد في تقدير الاستئناف على ان التأكيد انما
 هو بقوة المعنى الاول الذي يفيد اللفظ الاول بلفظ بيان فلم يكن
 اللفظ الاول مفيدا للعموم لما نحن تأكيد قوله انه صلى الله عليه وآله
 لم يقل انت مني بمنزلة هرون من موسى حتى الخلاف ان عشت بعدى قلت
 لما كانت لفظه منزلة مفيدا للعموم كل واحدة من المنازل ومن جملة
 المنازل كونه خليفة له لو عاش بعد لم يكن به حاجة الى افراد هذه المنزلة
 بالذكر قوله في الثاني هذا لا يقيم على مذهبيكم لان حسن الاستفهام
 والتوكيد دليل الاستراك ومعلوم انه يحسن الاستفهام بعد الاستثناء
 وكذلك التوكيد قلنا امر في الجواب عنه قوله في الثالث من مذهبيكم
 الاستثناء يخرج من الكلام ما لوله لصح دخوله تحت اللفظ قلنا لا
 بل هو عندنا يخرج من الكلام ما لوله لوجب دخوله وصيغ العموم عندنا
 صحيحة سلمنا لكن قرينة توجب رادته الباقي لا يستثنى ما يريد
 اخراجه قوله اصحاب الرواية الصحيحة كانت في غزوة تبوك قلنا
 المعبرون من اصحاب الرواية الصحيحة عندكم في هذا النقل غيرني
 العدالة عندنا فلا نقه بقولكم قوله لان سلمنا ان من جملة منازل هرون من

موسى كونه قائما مقام بعد موته قلنا تقدم جوابه ^{خليفة} قوله لا نسلم كونه
 له حال حيوته قلنا بل هو كذلك للآية قوله لم لا يجوز ان يكون ذلك
 انما كان على سبيل الاستظهار قلنا حمل لفظ الخلافة على ما اردناه ^{حقيقة}
 وضربه الى معنى آخر خلاف الظاهر وانما يحتاج الى الدليل قوله ولا
 هرون كان شريك موسى في النبوة فلم يخلفه موسى فكان هو ^{محاله}
 يقوم بامر الامة وهذا لا يكون استخلافا على التحقيق قلنا حقيقة
 الاستخلاف هي قيام شخص مقام الآخر في تنفيذ امر الله على سبيل البناء
 عنه وههنا كذلك لان هرون لو عاش بعد موسى عليها السلام ^{متصفا}
 في اقامة حدود شريعته منقادا لسلطته التي خلفها في قومه فقيامه بامر
 الامة حينئذ ليس كونه نبيا فقط قوله لو سلمنا ان موسى عليه السلام
 استخلف هرون في قومه لكن في كل الازمنة او بعضها الاول ممنوع
 لانه امر وهو لا يقيد التكرار والثاني مسلم الى آخره قلنا مرادنا ابنا
 اهليه هرون للقيام مقام موسى بعده واستحقاقه له ولا شك ان
 تلك الاهلية ثابتة بدليل الاستخلاف والعلم حاصل ببقائه ^{تقدير} على
 بقائه بعد لمكان العصمة قوله يجب على الناس طاعته فيما يورثه عن
 الله تعالى او فيما يورثه عن موسى او في بصرته في اقامته للحدود قلنا بل
 في الكل ما سبوت في حق علي عليه السلام فانما كان من جهة كونه موديا عن

الرسول صلى الله عليه وآله ومصرفا في اقامة الحدود لاستحالة
 كونه نبيا قوله الثاني والثالث ممنوعان لان من الجائز ان يكون
 النبي صلى الله عليه وآله هو المودى عن الله تعالى ويكون المودى
 لتنفيذ الاحكام غيره قلنا الجواز ظاهر لكن لا يلزم من عدم توليه
 لاقامة الحدود بنفسه خروجه عن كونه مصرفا فان التصرف في اقامة
 الحدود مثلا يصدق بان يامر غلامه بذلك فيصدق حينئذ ان
 هرون لو عاش بعد موسى لوجب طاعته فيما يورثه عن الله وعن
 موسى عليه السلام وفي التصرف في اقامة الحدود وان لم يكن هو المبادي
 لاقامتها قوله سلمنا انه لو عاش بعد موسى لكان منفذا للاحكام لكن
 لا شك في انه ما باشر تلك الاحكام الى آخره قلنا ان هرون انما لم يبا
 تلك الاحكام لموته قبل موسى واما علي عليه السلام فانه لم يميت قبل
 الرسول صلى الله عليه وآله فظهر الفرق وبالله التوفيق **المنوع الثاني**
 الاستدلال بالبراهين العقلية وهي اربعة البرهان الاول على اهلية
 افضل الصحابة والافضل يجب ان يكون هو الامام فاذا يجب ان
 يكون علي هو الامام اما المقام الاول فبيان من اثنين وعشرين ^{حجبا}
 الاول قوله تعالى قل تعالوا ندع ابننا وانا وبناتكم ونساءنا ونفسنا
 وانفسكم وجه الاستدلال به انه عليه السلام دعي عليا الى ذلك المقام

وذلك يدل على غاية فضله أما الأول فلنجهن أحدها أنه عليه السلام
 أنه ان قصد بالمباهلة بيان دينه الذي جارية به وذلك يقتضي أن يحض
 بالمباهلة من يكون هو في غاية المحبة له ولا لكان للمنافقين أن يقولوا
 لو كان علي بصيرة من أمره لدعاه إلى المباهلة وينزل العذاب على
 محبة ويخاف عليه دون من ليس كذلك ثم ان شفقة النبي صلى
 عليه وآله على الذين احضروا في ذلك الموضع أما الله قريهم هو
 باطل وألا احضرا العباس وعقيل كما احضر عليا عليه السلام أو كمال
 فضلم فيلزم ان يكون علي افضل الخلق الثاني أنه لما انفس علي عليه
 نفسا له صلى الله عليه وآله وجب ان يثبت لعلي عليه السلام جميع ما
 يثبت له لان مقتضى الوحدة ذلك ترك العمل به فيما عرف بضرو
 العقل وهو التعدد والصفات التي لخص كل واحد منها بها أو ^{سطر}
 كالنبوة فيجب العمل به فيما عداه الثاني قوله تعالى وان تظاهروا عليه
 الله هو مولا وجبريل وصالح المؤمنين جبار في التفسير ان الآية ثبت
 في علي عليه السلام الثالث قوله تعالى قل لا اسألكم عليه اجر الا
 المودة في القربى ولا شك في دخول علي عليه السلام وخروج ابني
 الرابع خبر الطير وهو ما روي انه صلى الله عليه اهدي اليه طائر
 مشوي فقال اللهم ابني بلحب الخلق اليك يا كل معي من هذا الطائر

وفي رواية أخرى اللهم ادخلني أحب اهل الارض اليك فجا علي عليه السلام
 واكل معه من ذلك الطير والاستدلال به ان أحب الخلق إلى الله ليس الا
 اكثرهم ثوابا لان المحبة منه تعالى العبد ليست الا ارادة الثواب واما
 اكثر الناس ثوابا افضل فهو ظاهر الحاضر حديث الموحاة فانه عليه السلام
 لما اخبر بن اصحابه اتخذ اخا لنفسه وذلك يدل على علو شأنه وزيادة
 منقبته السادس خبر الراية وهو ما روي انه صلى الله عليه وآله بعث
 ابا بكر إلى خيبر فرجع منهزما ثم بعث عمر فرجع منهزما فبلغ ذلك من رسول
 الله صلى الله عليه آله أي مبلغ فبات ليلته مهموما فلما اصبح خرج إلى الناس
 ومعه الراية فقال لا عطين الراية اليوم رجلا يحب الله ورسوله ^{الله} وبحبه
 ورسوله كراة غير فرار فعرض لها المهاجرون والانصار فقال صلى الله عليه
 ابن علي فقالوا اننا رما العيز فجا إلى النبي صلى الله عليه وآله فقتل في
 في عينه ثم دفع اليه الراية فهذا الحديث وكيفية ما جرى سلب
 الاوصاف الحميدة التي تثبت لعلي عليه السلام عن غيره خصوصا الذين غضب
 عليهم وألا لما كان في تخصيصه بهذه الاوصاف فايد وليس ذلك
 من دليل الخطاب بل استدلال بقراين كيفية ما جرى الحكاية عليه
 السابع قوله صلى الله عليه من كنت مولا فعلي مولا وقد تقدم بيانه
 الثامن قوله انت مني بمنزلة هرون من موسى وهذا الجزوان لم يدل على ^{ما}

فلا أقل من دلالة علي أنه عليه السلام أفضل من السبعين الماسع قوله
 صلى الله عليه وآله في ذي المذبحة يقتله خبر هذه الآية وقائله كان علي عليه
 العاسر روي أن النبي صلى الله عليه وآله قال لفاطمة عليها السلام إن الله
 أطلعني إلى أهل الأرض فاختار منهم أباك فاختارني نبياً ثم أطلعني ثانية
 فاختار منهم بعلي للحادي عشر ما روي أنها قالت كنت عند رسول الله
 الله عليه وآله إذا قبل علي عليه السلام فقال هذا سيد العرب قالت قلت
 يا رسول الله بالي أنت وأبي الست أنت سيد العرب فقال يا سيد العالمين
 وهذا سيد العرب الثاني عشر ما روي عن أنس أنه عليه السلام قال إن أخي
 ووزيري وخير من أتركه بعدي يقضون بيني وبينهم فوعدي علي بن أبي طالب
 الثالث عشر عن أبي رافع قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله لفاطمة
 عليها السلام أمانتني إن قدز وجبك خيراً متى الرابع عشر عن سلمان
 رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله خير من أترك بعدي
 علي بن أبي طالب الخامس عشر عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله خير البشر من أبي فقد كفر السادس عشر عن الوجوه العقلية على عليه
 أعلم الخلق بعد رسول الله صلى الله عليه وآله ولا أعلم أفضل بيان للمقد
 الأولي بالأجمال والتفصيل أما الأجمال فهو أنه لا نزاع أنه عليه السلام كان
 في أصل الخلقة في غاية الذكاء والاستعداد للعلوم وكان النبي صلى الله

عن عائشة

في غاية الحرص في تربيته وارشاده إلى كتاب الفضائل ثم إن علياً
 عليه السلام نشأ من أول صغره في حجر النبي صلى الله عليه وآله وفي كبره
 صار حنثاً له وكان يدخل عليه في كل يوم ومعلوم أن مثل هذا التلميذ
 إذا كان بهذه الأوصاف وكان أساذ به الأوصاف المذكورة ثم اتفق
 لهذا التلميذ أن يصل بحجة مثل هذا الأستاذ في زمان الصغر وفي كل
 الأوقات فانه يبلغ المبلغ التام من العلم أما أبو بكر وامثاله فانهم
 اتصلوا بحجة الرسول صلى الله عليه وآله في زمان الكبر ثم انهم ما كانوا
 يصلون إليه في اليوم والليلة إلا زماناً يسيراً وقيل العلم في الصغر
 كالنقش في الحجر والعلم في الكبر كالنقش في المدر فثبت أنه عليه السلام كان
 أعلم من أبي بكر وعمر وأما التفصيل فمن وجوه أحدها قوله صلى الله عليه
 وآله أفضاكم علي والقضا يحتاج إلى جميع أنواع العلوم فلما رجع علي الكل في
 القضا وجب رجاءه عليهم في كل العلوم وأما سائر الصواب فقد
 رجع بعضهم على بعض في علم خاص كقوله صلى الله عليه وآله أفضكم زيد
 بن ثابت وأقرأك أبي السائب أجمع أكثر المفسرين علي أن قوله تعالى و
 اذن وأعيه نزلت في حق علي عليه السلام وقد روي أنها لما نزلت هذه
 الآية قال رسول الله صلى الله عليه وآله اللهم اجعلها أذن علي فقال
 علي عليه السلام بعد ذلك ما نيت بعدها أبداً واختصاصه بمنزلة الفهم

على اختصاصه بمزيد العلم الثالث روي ان عمرا مريحا امرأة ولدت
اسهر فنهت عليه السالم بقوله وحمله وفضاله تسون شهر اربع قو
والوالدان يرضعوا ولادهن حولين كاملين علي ان اقل مدة الحمل ستة
فقال عمر سعد الله وجهي لولا علي لهلك عمر الرابع ان امرأة اقرب بالزنا
وهي حامل فامر عمر برجمها فقال علي عليه السالم ان كان لك سلطان عليها
فاستطاعت علي ما في بطنها دعهما حتى تضع ولدها ثم افعل بهما ما
فرز عمر رجمها وقال لولا علي لهلك عمر الخامس قال عليه السالم لو كنت
لي الوسادة ثم جلست عليه بالحكمة بين اهل التورية بتوريتهم وبين اهل
الانجيل بالانجيلهم وبين اهل الذبور بذبورهم وبين اهل الفرقان بفرقانهم
والله ما من اية نزلت في بيا وجرا وسهل وجبل ولا سما ولا ارض ولا
ليل ولا نهار الا وانا اعلم فيمن نزلت وفي اي شيء نزلت وذلك يدل
علي انه لم يباري في العلوم السادس ان اعظم العلوم علم الاصول
جاء في خطبه عليه السالم من اسرار التوحيد والعدل والنبوة والقضا
والقدر والحوال المعاد ما لم يات في كلام سائر الصحابة السابع ان
فرق العلماء تنهت في علومهم مع اختلاف انواعها اليه فوجب ان يكون
اعلمهم بيان الاول اما علم الاصول فالمتكلمون اما معتزله وهم ينسبون
اليه واما اشعرية وهم ينسبون الي الحسن الاسعري وهو لميل الي علي

الحجائي المعتزلي وهو ينسب الي امير المؤمنين عليه السالم واما السبعة فانهم
اليه طاهر واما الخوارج وهم مع بعدهم عنه مستحبون الي اكابرهم وكانوا
تلاميذ علي عليه السالم واما علم الفقه فليس المفسرين ابن عباس وكان تلميذا
لعلي عليه السالم واما علم الفقه فكان عليه السلام فيه في اعلى درجة ولهذا قال
رسول الله صلى الله عليه وآله افضلكم علي وقال علي عليه السلام لو كنت لي
الوسادة كما ذكرناه واما الفضايلة فمعلوم ان احدا من الصحابة الذين بعده
والذين معه ايضا لم يدركوا درجته ولا القليل منها واما علم النحو فمعلوم
ان ائمانا منه وهو الذي لا ريب ان الاسود الدقيلي اليه واما علم النصفية
فمعلوم ان نسبة جميع الصوفية تنهي اليه واما علم السجاعة وفارسة
الاسلحة فمعلوم ان نسبة هذا العلم تنهي اليه ايضا ثبت بما ذكرناه
انه عليه السلام كان اسناده العالمين بعد النبي صلى الله عليه وآله وجميع
الخطاا الحبيدة والمفاتيح الشريفة حاصلة له واذا ثبت انه عليه السلام
كان اعلم الخلق بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وجب ان يكون افضلهم
بعد لقوله تعالى هل يسوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وقوله
تعالى يرفع الله الذين امنوا منكم والذين امنوا وتو العلم درجات السابعة
علي عليه السلام كان اكثر جهادا من ابي بكر فوجب ان يكون افضل منه
اما الاول فقراءة كتب السيرة والاحبار توضح ما قلناه واما ان كل من كان

جهاده اكثر كان افضل فلفوله تعالى وفضل الله المجاهدين على القاعد
 درجة وكلا وعد الله الحسي وفضل الله المجاهدين على القاعد ^{عظما} لجر
 الثامن عشر ايمان علي عليه السلام كان قبل ايمان ابي بكر واذا كان كذلك كان
 صلوات الله عليه افضل من ابي بكر اما الاول فلو جوه احدثا روي
 عليا عليه السلام قال علي المنزلة الصديق الاكبر والفاروق الاعظم ^{مست}
 قبل ان يؤمن ابي بكر واسلمت قبل ان يسلم ثم ان تلك الدعوى كانت
 جمهور الصحابة والتابعين ولم ينكر احد منهم عليه ولو لم يكن ذلك
 مشهور بينهم لما امكنهم السكوت عنه الثاني سلك الفارسي ^{فاسي}
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله اولكم ورودا على الخوض
 اولكم اسلاما علي بن ابي طالب الثالث روي عن ابن مالك قال بعث
 رسول الله صلى الله عليه وآله يوم الاثنين واسلم علي عليه السلام يوم الثلاثاء
 الرابع عبد الله بن الحصين قال كان امير المؤمنين عليه السلام يقول انا اول
 صلي واول من آمن بالله ولم يسبقني غير رسول الله صلى الله عليه وآله الخ
 انكون ايمان علي عليه السلام قبل ايمان ابي بكر اقرب الى العقل وذلك ان
 عليا عليه السلام كان ابن عم رسول الله صلى الله عليه وآله وفيه ^{مختصا}
 واما ابو بكر فانه كان من الاجانب وفي غاية البعدان ^{هذه} بعرض الانسان
 المهمات العظيمة على الاجانب قبل عرضها للاقارب ^{مختصا} والمحضين به غاية الا

سيما والله تعالى يقول وانذر عشيرتكم الاقربين لا يقال اسلام ابي بكر
 كان سابقا لقوله صلى الله عليه وآله ما عرض له ايمان علي هذا الا وله كونه
 غير ابي بكر فانه لم يتلعم فلو تاخر اسلام ابي بكر لكان ان كان من قبل
 تاخر عرض الرسول صلى الله عليه وآله الاسلام عليه كان ذلك نقصا
 من الرسول صلى الله عليه وآله وهو غير جائز وان كان من قبل ابي بكر فهو
 باطل للحجة المذكورة فدل على ان اسلامه لم يتاخر فهو بعينه يدل على ان
 سواه قد تلعم فيكون علي عليه السلام كذلك وذلك يدل على تاخر اسلامه
 سلمناه لكن نقول ان عليا عليه السلام حين اسلم كان صبيا ^{صبي} الدليل الشعر
 المنقول عنه قوله سبقتكم الى الاسلام طرا غلاما بلغت او ان حملي
 وابو بكر حين اسلم كان شيخا عاقلا والناس قد اختلفوا في اسلام الصبي
 وكيف كان ولا شك ان اسلام البالغ العاقل الصادق عن التمييز افضل
 من اسلام الصبي الذي لا يكون كذلك سلمنا ان عليا عليه السلام كان
 بالغ حين اسلم الا انه كان في ذلك الوقت غير مشهور بين الناس ولا
 محترما ولا مقبولا لقول بل كان كالصبي الذي يكون في البيت فاما
 يحصل بسبب اسلامه قوة في الدين فاما ابو بكر فانه كان شيخا موقرا
 محترما فحصل بسبب شوكته قوة فكان اسلامه افضل من اسلام علي عليه
 السلام لاننا نقول ان الحجة التي كرمتموه فلا نسلم صحة طريقه سلمناه لكنه خبر

نفعه
 رطل
 انكش
 ثمان

واحد فلا يفيد العلم سلمنا لكنه لا ينافي ما خبرنا به السلام الى بكر لجواز تأخيره
من قبل الرسول صلى الله عليه وآله العزم عليه لانه علم انه لا يقبل
الاسلام في تلك المدة ثم علم انه قد فرغ الى الحق فعرض عليه فلم يبلغه
وهذا لا يدل على سبق اسلامه وثبت بالدلالة السابقة ان اسلام علي عليه السلام
كان مقارنا للبعثه فلم يلزم ما ذكره سبوق اسلام ابي بكر على اسلامه
قوله ان عليا عليه السلام حين اسلم لم يكن بالغافلنا لان سلم انه اسلم قبل
البلوغ وبيانه ان من علي عليه السلام كان بين خمس وستين سنة وبنيت
وستين سنة والنبي صلى الله عليه وآله قد بلغ بعد الوحي ثلثة وعشرين سنة
وعلي عليه السلام قد بقي بعد النبي صلى الله عليه وآله قريبا من ثلثين سنة فاذا
استقطنا ثلثا وخمسين من ست وستين بقي ثلثة عشر سنة وثلث عشر سنة
بلوغ الانسان في مثل السن ممكن فعلمنا انه كان ممكن البلوغ في ذلك الوقت
واذا ثبت لامكان وجب الحكم بوقوع لقوله صلى الله عليه وآله لفاطمه عليها السلام
زوجك اقدمهم سلما واكثرهم علما ولو كان صبيا حين اسلم لما صح هذا
الكلام سلمنا انه ما كان بالغ حين اسلم لكن لا امتناع في وجوده كصبي
كامل العقل قبل البلوغ وكذلك حكم ابو حنيفة بصحة اسلام الصبي
وحينئذ يكون اسلام صبي قبل البلوغ دليلا على فضله لو جهل احد
ان الغالب على طباع الصبيان الميل الى الكبر فينتمى ان عليا عليه السلام

خالف ابو بصير واسلم فدل ذلك على فضله الثاني ان الغالب على الصبيان
الميل الى اللقب فيكون نظره وفكره في دلائل التوحيد واعراضه عن اللقب
من ادل الامور على فضله وكان في زمان صباه مساويا للعقل الكاملين
قوله حصل اسلام ابي بكر في شوكه في الدين لم يحصل اسلام علي عليه السلام
فلما هذا اول انما يتم لوضوح ان ابا بكر قبل اسلامه كان موقرا محترما بين الخلق
وانه دعا الناس الى الاسلام وهما ممنوعان ثم لان سلم انه حصل بسبب اسلام
شوكه في الدين فثبت بما قرأناه ان اسلام علي عليه السلام كان متقدما على
اسلام ابي بكر وثبت ذلك بان عليا عليه السلام افضل لقوله تعالى
والسابقون السابقون اولئك المقربون لان المسارعة الى الخيرات حب
الافضلية لقوله تعالى في حق الانبياء عليهم السلام انهم كانوا يسيرون
في الخيرات التاسع عشر ان عليا عليه السلام كان افضل من هاشم بعد الرسول
صلى الله عليه وآله وهو متفق عليه وسواء هاشم افضل من عداهم لقوله صلى
عليه وآله ان الله اصطفى من ولد ابراهيم قريشا واصطفى من قريش
هاشما واصطفى من هاشم افضل افضل العشرة ان عليا عليه السلام لم
يكفر بالله طرفة عين وابوبكر في زمان الجاهلية كان كافرا ولذلك
حضر عليا عليه السلام عند الحضم بقوله عند ذكره كرم الله وجهه واذا
ثبت هذا فنقول ان عليا عليه السلام كان اكثر تقوى من ابي بكر لان من كان

مؤمنة عمره فلا بد وان يكون اكثر تقوي ممن كان اكثر عمه كافرا
 ثم صار مؤمنا والا تفي افضل لقوله تعالى انا اكرمكم عند الله اتقاكم
 الحادي والعشرين روي احمد البيهقي في فضائل الصحابة ان النبي صلى
 الله عليه وآله قال من اراد ان ينظر الى آدم في علمه والى نوح في تقواه
 والى ابراهيم في خلته والى موسى في هيئته والى عيسى في عبادته فليتنظر
 علي بن ابي طالب فثبت بهذا الحديث ان عليا عليه السلام كان مساويا
 لهؤلاء الانبياء وفي هذه الخصال التي هي جامع المكارم ولا نزاع في
 هولاء كانوا افضل من ابي بكر وسائر الصحابة والمساوي لا افضل لا بد
 وان يكون افضل الثاني والعشرون ان الفضائل لما انفسانه او
 او خارجة عنها اما النفسانية فاما علمية او علمية اما العملية فقد
 بينا انه عليه السلام كان اعلم الصحابة ويؤيد ذلك وجهان الاول
 قول النبي صلى الله عليه وآله انا مدينة العلم وعلي بابها ولا شك
 ان العلوم انما خرج من تلك المدينة الى الخلق من قبل ذلك الباب وقد
 فصلنا انها مبادي العلوم اليه في حقه عليه السلام تصدق بها لهذا
 الحديث الثاني قوله عليه السلام علق رسول الله صلى الله عليه وآله ألف
 باب من العلم فانفتح لي من كل باب الف باب الثالث قول النبي صلى
 الله عليه وآله لفاطمة عليها السلام نروجك اكرم علما واعظمهم حكما

وقال ابن عباس رضي الله عنه قسم العلوم عشرة اجزا تسعة في علي عليه
 وواحد في الخلق ولقد شاركهم في العاشرة واما العملية فاقسام منها
 والزهد وقد كان رؤس الزهاد من الصحابة كابي ذر وسلمان فلا مدح على
 عليه السلام ومنها السجاعة ولم يكن احدا من الصحابة كسجاعته في اعدائهم
 وثمرتها ولذلك قال رسول الله صلى الله عليه وآله لضربة من ضربات
 خير من عبادة الثقلين ومن اوضح براهين ذلك قلعه لباب خير حيث
 يقول والله ما قلعت باب خير يقوى جسمانيه ولكن قلعته بقوه الهية
 ومنها الشجاعة ومعلوم انه لم يكن احدا من الصحابة اسحق منه ويشهد
 بذلك سيب بن زول قوله تعالى ويطعمون الطعام على حبه مسكينا
 ويتيمما واسيرا في حقه وهو مشهور وكذلك تصدق بخاتمه حال كونه
 ومنها حسن الخلق وقد بلغ فيه الى حد شبه الجاهلون معاد الى المدحابة
 ومنها البعد عن الدنيا وظاهر انه مع اباها اليه لم يلقها اليها راسا وكما
 يقول يا دينا اليك عني غري غري قد طلقك ثلاثا لا رجعة فيها
 وله في هذا المعنى شعر دينا تخاد عني كاني لست اعرف حالها مدت الي
 يمينها فردتها وشمالها ورأيتها محتاجة فوهبت جلتها لها والامر في ذلك
 ظاهر ومنها اقباله على الله بالكلمة ووصوله اليه واشتغال سره به الذي
 هو الغاية القصوى من وجود الانسان وقد كان عليه السلام في ذلك سببا

غايات وصلاحات ويستند بذلك أنه عليه السلام لما وقع في بعض
 الحروب هم وقصد الحجام نزعهم فجعل يميل فقال الحسن عليه السلام دعوه حتى
 يستغل بالصلوة فلما استغل بانزعهم منه في حال السجود ولم يحسن سرود الله
 لانصال نفسه القدسية بمبداها السام وعدم ملاحظته شيئا آخر في ذلك
 الوقت واما الفضائل البدنية فقد كان عليه السلام من اقوي الخلق واشدهم
 بأسا وكان يقط الهام قط الاقدام واما الفضائل الخارجية فمنها النبوة ^{معلوم}
 انه اشرف ما ينسب اليه الانسان هو القرب من رسول الله صلى الله عليه
 وكان اقرب الناس اليه ومنها المصاهرة ولم يكن لاحد منها مثل ماله ومنها
 لم يكن لاحد من الصحابة في تمام الفضل مثل اولاده الحسن والحسين عليهما السلام
 الذين هما سيدا سبأ اهل الجنة ثم انظر الى اولاد الحسن عليه السلام الحسن المثنى
 والمثاني وعبد الله بن الحسن والنفس الزكية والى اولاد الحسين مثل زين العابدين
 والباقر والصادق والكاظم والرضا عليهم السلام الذين يقر بفضلهم وعلو
 درجاتهم كل عاقل والفضل ما شهدت به الاعداء ومن اوضح دلائل فضيلتهم
 ان من افضل المسايخ السالكين الى الله تعالى بعدهم ابو يزيد البطايعي وكان
 سقافي دار الصادق عليه السلام وايضا معروف الكرخي اسلم على يد علي بن
 موسى الرضا عليه السلام وكان بواب داره وبقي على حاله الى اخر عمره ولم
 يكن لاحد مثل هذه الفضائل واما تقرير المقدمة الثانية وهو انه كل من كان

افضل وجب ان يكون هو الامام فبيانها ان من جعل اماما الغيرة فقد جعل
 مستوعبا لذلك الغيرة وجعل لكل بها الانقيص فيج في بداية القول انما
 ذلك انه لو اُخذ بعين الفقه الاوساط ونصب للتدريس وامر السامعي
 وابو حنيفة بلجلوس بين يديه والسند له لزم كل عاقل من تقدم في نصب
 ذلك الفقيه فثبت ان عليا عليه السلام لما كان افضل الخلق بعد رسول
 الله صلى الله عليه وآله وجب ان يكون هو الامام وهو المطلوب **البرهان**
الساني ان الامة اجتمعت على ان الامام بعد رسول الله صلى الله عليه
 اما علي او ابو بكر او العباس ثم ان ابا بكر وعباس لم يكونا اصل الحسين للامام
 فتعين ان يكون الامام علي عليه السلام انما قلنا انهما لم يكونا اصل الحسين للامام
 لانه لا واحد منهما بمعصوم وكل من يصلح للامامة يجب ان يكون معصوما
 ينتج انه لا واحد منهما يصلح للامامة اما المقدمة الاولى فبالانفاق واما
 الثانية فقد مر بيانها فتعين حينئذ ان يكون الامام بعد رسول الله صلى
 الله عليه وآله هو علي عليه السلام **البرهان الثالث** انه لا واحد من الصحابة
 عدا علي عليه السلام بمخصوص على امامته وكل من كان اماما يجب ان يكون
 منصوبا على امامته ينتج انه لا واحد من الصحابة عدا عليا عليه السلام بالامام
 اما المقدمة الثانية فقد مر بيانها واما الاولى فلان المناهل للامامة في
 نظر الامة اما العباس واما ابو بكر واما علي عليه السلام وثبت ان العباس ^{وابو بكر}

لم يكن منصوباً عليها اما العباس فظاهر واما ابا بكر فلو كان منصوباً
عليه كان توقيفه الامر على البيعة من اعظم المعاصي وذلك قاذح في
امامة اذ ليس واحد منها بمخصوص عليه فثبت ان علياً عليه السلام
مخصوص عليه وجب ان يكون الامام والاخرج الحق عن جميع اقوال الامم
وانه غير جازب **باب** ان لا يعارضه نقل عن ابي بكر وعمر مطاع عن نقد
في حجة امامته ومضى كل ذلك تعيين ان يكون علياً السلام هو الامام اما
المطاع عن فذكره في الكتب المطولة واما انها كما ناك ذلك تعيين ان يكون
الامام علياً عليه السلام فللضرورة انه لا قابل بالفرق وبالله التوفيق
باب في تعيين باقي الائمة عليهم السلام الامام الحق بعد علي عليه
ولن الحزب ثم الحسين ثم ابنه علي بن الحسين زين العابدين ثم ابنه محمد الباقر
ثم ابنه جعفر الصادق ثم ابنه موسى الكاظم ثم ابنه علي بن موسى الرضا ثم
ابنه محمد الجواد ثم ابنه علي الزكي ثم الحسن العسكري ثم ابنه محمد الحلي
المنظر عليهم السلام ولنا في اثبات هذا الترتيب وجوه الاول باقدينا
ان الامام يجب ان يكون هو المخصوص عليه من قبل الرسول صلى الله عليه
او من يقوم مقامه وثبت ايضا ان الامام يجب ان يكون معصوماً علمنا
بالنوازل ان علياً عليه السلام نص علي ابنه الحسن بالخلافة فتعين ان يكون هو
الامام بعد تعيين انه معصوم وانه نص علي اخيه الحسين عليهم السلام

نذكر

نص كل واحد منهم علي من بعد من المذكورين فوجب ان يكون هو الامام
فلزم من ذلك ان يكون الامام معينه في المذكورين واحداً بعد اخرا لي
اخرهم الثاني الخبر المتواتر عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال الحسين عليه
ابن هذا امام ابن امام اخو امام ابوامية تسعة تاسعهم قائمهم حجة بن حجة
اخو حجة ابو حجة تسع وهذا نص في المسئلة بقى ان يقال لو سلمنا نوازل هذا
الخبر في هذا اللفظ لكن لم قلنا ان التسعة الذين عندهم وهم ولم لا يجوز ان يكون
غيرهم من اولاد الحسين عليهم السلام فحينئذ يتعين الرجوع منا الى ان كل واحد
واحد منهم قد نص علي من بعده او نقول ان غير الامام يعرف باختيار الرعية
له ولطلاعهم على انه صاحب الملكة النفسانية الرادعة عن المعاصي المتما
بالعصمة من بين سائر اولاد الامام ويتعين لامام يتعين ان يكون هو الامام
الحق وبظهور الكرامات علي يده واما الكلام في نوازل هذا الخبر سواء اوجها
ونقري او ابطالاً فمما تقدم في نوازل النص الحلي على امامته علي عليه السلام وبالله
التوفيق **باب** الثاني في تقرير شبهة المضوم والجواب عنها وفيه
مقدمة واجبات اما المقدمة فاعلم ان المخالفين لنا في المسئلة اما شيعة
غير شيعة اما غير الشيعة فهم المنكرون لمقدم علي عليه السلام على ابي بكر
وهم اكثر الامة واما الشيعة فاصولهم فرق اربعة الامامية والكيسانية
والزندية والغلاة وكل فرقة كالنوع لا صنف ويلزم مقالة كل واحد من

من هذه الاصناف انكار احد الائمة الاثنى عشر عليهم السلام ونحن نقول كل
كل واحد من الفرق المنكروين لامام امام فالاول المنكرون لامامة علي
عليه السلام من الشيعة بعد ان كان مستحقا لها وهم الكاملية اصحاب كل
معاد بن الحسين وذلك لانهم زعموا ان الصحابة كفرت بخالفهم النص الجلي
وان عليا عليه السلام كفر بترك القتال معهم الثانية المنكرون لامامة الحسين
بن علي عليهم السلام وهم صنفان الاول الشيايية وهم اصحاب ابن سبا و
ان عليا عليه السلام لم يميت وانه في السحاب والرعد صوته والبرق سوطه
وانه ينزل الى الارض بعد حين حتى يقبل اعداءه الصنف الثاني الذين قطعوا
بموتهم لكنهم انكروا امامة الحسن عليه السلام وساقوا الامامة من علي عليه السلام الى
محمد بن الحنفية رضي الله عنه وزعموا انه القائم المهدي وهو قول بعض الكيسانية
الثالثة المنكرون امامة الحسين بعد اخيه الحسن عليهما السلام وهم الذين
الامامة من الحسن عليه السلام الى ابنه الحسن الرضا من محمد ومنه الى ولده عبد
بن الحسن بن الحسن ومنه الى ولد محمد النفس الزكية ومنه الى اخيه ابراهيم
الرابعة المنكرون لامامة زين العابدين علي بن الحسين عليهم السلام وهم
ساقوا من الحسين عليه السلام الى اخيه محمد بن الحنفية وهم اكثر الكيسانية
الخامسة المنكرون لامامة محمد بن علي الباقر عليه السلام وهم الذين ساقوا
الى يزيد بن علي رضي الله عنه وهم الزيدية السادسة المنكرون لامامة جعفر

بن علي الصادق عليه السلام وهم فرقان احدها الذين قالوا ان الباقر لم
وهم فقطروا الثانية الذين قطعوا بموته لكن ساقوا الامامة الى محمد بن عبد الله
بن الحسن بن الحسن من غير ولد وهم اصحاب المعزة بن سعد العجلي السابعة
المنكرون لامامة موسى بن جعفر عليه السلام وهم طوائف احدها الذين قالوا
بعقبة الصادق وانه لم يميت ولن يموت حتى يظفر في الارض عدة كماله
جورا وهو القائم المهدي وهم بعض الناصرية الثانية الذين قطعوا
بموته لكن زعموا انه الامام بعده سرجع الى الدنيا فيلها عدة كماله جورا
وهم الناصرية ايضا الثالثة الذين جزموا بموتهم لكن ساقوا الامامة الى
ولد عبد الله بن جعفر ويقال لهم المظبية لانهم زعموا انه كان فاطم وبقا
لهم ايضا عمارية لانسابهم الى بعض كتابهم يقال له عمار الرابع الذين
ساقوها الى ولده محمد ويقال لهم السمطية الخامسة الذين ساقوها الى
اسماعيل وهم الاسماعيلية السبعية السادسة الذين ساقوها الى غير ولد جعفر
وهم تحس طوائف الاولى الذين قالوا ان جعفر اوصى بالامامة الى موسى بن جعفر
ويقال لهم الطيفية الثانية الذين زعموا انه اوصى بها الى موسى بن
عمران الاقص وهم الاقصية الثالثة الذين زعموا انه اوصى بها الى يعقوب
بن موسى الخليل وهم البرمكية الرابعة القايلون بان الصادق عليه السلام
اوصى بها الى عبد الله بن سعد التميمي وهم التميمية الخامسة الذين ادعوا

لا يجمعون وهم الجعدي السابعة المنكرين لإمامة موسى بن جعفر عليه السلام
 يعقوبية وهم اصحاب ابي يعقوب فانهم جوزوا لإمامة لولد جعفر
 ولعزولده الثامنة المنكرون لإمامة علي بن موسى الرضا عليه السلام وهم
 ايضا طوائف الاولى الذين توقفوا على موسى عليه السلام وقالوا لا بد
 انه مات ولم تمت ويقال لهم المبطورة لان يونس بن عبد الرحمن من علماء
 الشيعة قال ما انتم الا كلاب مبطورة الثانية الذين قالوا جزموا بما
 لم يمت ولا يموت الى يوم القيمة الثالثة الذين جزموا بموت موسى
 وساقوا الى ولده احمد بن موسى التاسعة المنكرون لإمامة محمد بن علي
 عليه السلام محضين بعدم علمه لصغر سنه في ذلك الوقت لانه لما مات
 الرضا عليه السلام كان من الجواد اربع وقيل ثمان سنين العاشرة المنكر
 لإمامة علي الزكي عليه السلام وهم طائفة شاذة زعمت ان الامام بعد محمد
 بن علي عليهم السلام ابنه موسى بن محمد اخو ابي الحسن علي بن محمد الحادية عشر
 المنكرون لإمامة الحسن بن علي العسكري عليه السلام وهم الذين ساقوا لإمامة
 من علي بن محمد الزكي الى ولده جعفر الثانية عشر المنكرون لإمامة الحجة
 الخلف المنظر عليهم السلام وهي ثلثة عشر طائفة احدها الذين قالوا ان
 عليه السلام لم يمت لانه لو مات وليس له ولد ظاهر لاجلا الزمان عن الامام
 المعصوم وذلك غير جائز الثالثة الذين قالوا انه مات لكنه يحيى وهو المعنى

بكونه قائما بعد الموت الثالثة قالوا انه مات لا يحيى لكنه اوصى
 بالإمامة الى اخيه جعفر الرابعة قالوا انه اوصى الى اخيه محمد الخامسة
 قالوا انه مات من غير وصية عقيب فقلنا انه ما كان اماما وان الامام
 كان جعفر السادسة قالوا بل ظهر ان محمد كان الامام لان جعفر كان
 مجاهرا بالفسق والحسين كان فاسقا بالحقية فتعين محمد للإمامة السابعة
 قالوا مات ولكن ولده بعد موته ثمانية اشهر ولدا الثامنة قالوا لما
 مات الامام ولا ولده ولا يجوز انتقال الامامة منه الى غيره بقي الزمان
 خاليا عن الامام وارقت السكاك ليقف الماسعة قالوا يجوز ان يكون
 الامام لا من ذلك النسل بل من غيره من العلوية العاشرة قالوا لما لم يجر
 انتقال الامامة من ذلك النسل الى نسل آخر ولا يجوز خلوا الزمان عن الامام
 علمنا انه بقي من نسله ابن وان كنا لا نعرف بعينه ونحن على ولايته الى
 يظهر الحادية عشر قالوا ان الامامة الى الرضا عليه السلام وبعد مضر
 متوقف في الكل الثانية عشر قالوا الامام بعد الحسن ابنه المنظر وانه
 علي بن الحسن وليس كما تقول القطعية وفي الغيبة ولا مظاهر حرقا بحرف
 الثالثة عشر قالوا ان با محمد مات من غير ولد ظاهر ولكنه عن خل
 جوده والقائم من بعد الحسن محمول بلديه امه بعد وانما يجوز ان يبقى
 سنة حاملا فلهذه هي الوجوه المشهورة في ضبط هذه الطوائف ولهم

سبب اخرى اضربا عن ذكرها لعدم الغاية فيه وسبب في ضاها قالوه
 ان شاء الله تعالى **الحج الاول** في شبهة المنكرين لامامة علي عليه السلام
 واعلم ان من الناس من يكرها مطلقا اما الاولون فهم القائلون بامامة
 ابي بكر واما الآخرون فهم الخوارج اما الاولون فتمسكوا بعشرة شبهة
 الاولى قوله تعالى وعد الله الذين امنوا منكم وعملوا الصالحات ليخلفنهم
 في الارض كما استخلف الذين من قبلهم ولفظ الذين امنوا القطر جمع واقل
 الجمع ثلثة فقد وعد الله الثلثة فما فوقها من امه محمد صلى الله عليه وآله
 ان يستخلفهم في الارض ويمكن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وكل ما وعد
 تعالى فلا بد وان يوجد والا وقع الخلف في خبره تعالى وهو محال ومعلوم
 انه لم يوجد الاخلافة ها ولا الاربعه الشبهة الثانية التمسك بقول
 قل للخلفين من الاعراب سددعون الى قوم اولى باس شديد الاية فقوله
 ان الداعي هو لا الاعراب اما محمد صلى الله عليه وآله والخلفاء الثلثة
 الذين بعدوا اما علي عليه السلام ومن بعد امان الداعي هو محمد صلى الله
 عليه وآله فحال قوله تعالى سيقول المخلفون اذا انطلقت الى معانم
 لتأخذوها الاية واما انه علي عليه السلام فباطل لانه تعالى قال في صفة
 هؤلاء الدعاة تقابلونهم ويسلمون ولم يتفول علي عليه السلام بعد البعث
 عليه وآله قال بسبب الاسلام بل كانت محاربة بسبب طلب الامامة

واما ان الدعاة هم الذين كانوا بعد علي عليه السلام فهو ظاهر البطلان
 لانهم عندنا كانوا افسا فاقوا وعند الخصم كفارا وعلى القديرين فلا يلق
 بهم في قوله فان تطيعوا ابوتكم الله اجر احسن الاية فلم يسبق الا ان يكون
 المراد هو امامته هو لا الثلثة الشبهة الثالثة لو كانت امامته ابي بكر
 باطله لما كان ممدوحا معطا عند الله تعالى وقد كان كذلك فوجب
 القطع بصحة خلافة اما الملازمة فظاهره واما انه ممدوح معظم
 عند الله فلقوله تعالى لقد رضي الله عن المؤمنين اذ يبايعونك تحت
 الشجرة وهو بمن يبيع تحت الشجرة فوجب ان يكون مرضيا عند الله تعالى
 والسابقون الاولون من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم با حسن
 رضي الله عنهم ورضوا عنه واذا ثبت انه مرضي عنه وجب صحة
 امامته الشبهة الرابعة ان الصحابة كانوا يجالطون ابا بكر بخليفته
 رسول الله صلى الله عليه وآله وعلي عليه السلام حاضر والخصم يعرف
 بذلك لا انه يحمله على البقية ثم ان الله سبحانه وتعالى وصف الصحابة
 بالصدق فقال للفقراء الذين اخبروا من ديارهم واموالهم الى قوله
 اولئك هم الصادقون فلما ثبت انهم خاطبوه بالخليفة وثبت انهم
 صادقون وجب ان يكون خليفة حقا الشبهة الخامسة تمسكوا
 بقوله صلى الله عليه وآله افتدوا بالذين من بعدي ابي بكر وعمر وقوله افتدوا

لفظ الجمع وهو اما للوجوب والندب وعلى التقديرين فانه يدل على جواز
 الاقتدار بهما في الاحكام ولو كان على الخطا والضلالة لما جاز ذلك الشبهة
 السادسة روي شعبه ان النبي صلى الله عليه وآله قال ان الخلافة بعدى
 سنة ثم نصير ملكا عضوا وصف القامدين بهذا الامر بعد مدة ثلثين سنة
 بالوصف المقتضى للمرجح والتعظيم ووصف من بعدهم بالوصف الدال على أنهم
 ارباب الدنيا لا ارباب الدين وذلك نص على صحة خلافة الخلفاء الاربعة
 الشبهة السابعة ابو بكر افضل الخلق بعد رسول الله صلى الله عليه وآله ^{لا يقل}
 هو الامام انما قلنا انه افضل لقوله صلى الله عليه وآله ما طلعت الشمس ولا غابت
 بعد النبيين والمرسلين على احدا افضل من ابى بكر واما ان افضل هو الامام
 فقد عرفت بقرينة الشبهة الثامنة ان النبي صلى الله عليه وآله استخلف ابا بكر
 الصلوة فوجب ان يفي خليفته في باقى الاحكام ضرورة لانه لا قابل بالفرق
 الشبهة التاسعة طريق ثبوت الامام اما بالنص واما الاختيار وقد بينا
 ان النص باطل فثبت الاختيار وكل من قال ان الطريق الى الاختيار قال ان
 الامام هو ابو بكر فوجب القول بصحة امامته ضرورة لانه لا قابل بالفرق
 الشبهة العاشرة لو كانت الامامة حقا لعلي عليه السلام لكان تركه لها اما
 ما كانت الامامة مساعده على الطلب وحال ما كانت مخالفة له فان كان
 الاول فعين عليه الطلب بحيث لو لم يطلب تبين ان الامام لم يكن حقا له وان

وان كان الثاني وجبا ان يكون هذه الامامة شرارة اخرجت للناس مع
 انهم خيرة اخرجت للناس واذا ثبت انهم خيرة لم يكن تركه عليه السلام
 للامامة الا بسبب دفعهم عنها وذلك يقتضى ان يكون تركه لها انما كان
 لانها ليست مقامها له الجواب عن الشبهة الاولى لا نسلم حملها على
 الاربعة فقط فان لفظ الذين امنوا لفظ عام يتناول كل من امن وعمل
 صالحا فخصيصه بالبعض دون البعض ترجح من غير مرجح فوجب حمله
 على كل المؤمنين واما لفظ الخلافة فلا نسلم ان المراد منها الامامة فان
 الخلافة اعم ووضع العام مكان الخاص مجازيل المراد ان الله تعالى وعد
 جميع من امن ان يستخلفهم عوضا من الكفار في الجاهلية وعن الثانية
 لم لا يجوز ان يكون الداعي هو النبي صلى الله عليه وآله واما تبين الاستقبال
 في سيقول فحمل على ان الاية نزلت قبل بعض الغزوات وحينئذ يكون الوعد
 بالقول في المستقبل عند تلك الغزوة حسنا ويصلح دخول النبي فيه
 سلمناه لكن لم قلنا ان الداعي اذا كان احدهم لا التمس وجبا ان يكون
 امامتهم صحيحة اذ من الجائز ان يكون الانسان على الفسق المخرج عن قبول
 الشهادة فضلا عن الامامة ويدعوهم مع ذلك الى طاعة الله ويحرضون على
 بعض اوامر الله ويؤكد ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله ان الله يولد
 هذا الدين بالرجل الفاسق وعن الثالثة لا نسلم ان ابا بكر يفي وعظما

مطلقا وبیان من وجهین احدهما ان لفظ الرضا لفظ فعل ماض ومع
ذلك فهو مقيد بوقت البيعة في الشجرة والمقيد بوقت يحتاج في
استيعابه في باقي الاوقات الى دليل الثاني ان الرضا اعم من الرضا
في احواله وافعاله ومن الرضا في بعضها والمشكل لا يدل على احدي ^{المختصين}
فلم لا يجوز ان يحمل رضاه عنه ههنا على الرضا عنه من جهة تصديقه
بالرسول صلى الله عليه ومبايعته له فقط وهذا لا ينافي ان يكون ^{صيا}
للخلافه من اهلها وبانه يجوز ان يرضى عن المؤمنين من جهة ايمانه ^{بخط}
عليه من جهة فسقه وعن الرابعه ان مخاطبة الصحابة ابا بكر بالخلافة
كمخاطبتهم لمعاوية بل كمخاطبة بني مروان بها وسكوت علي لا يدل على الرضا
فان من لزم الحقيقة في وقت عدم تمكن لي بكر في طلب هذا الامر العظيم
فلان يلزم السكوت عن اطلاق لفظ بعد امتداد بداي بكر اولى واما
كون الصحابة صادقين فلا نسلم ان الفقر الموصوفين بالصفات ^{المذكور}
كانت اعم المخاطبين لي بكر بالخلافة بل كما يحتمل ذلك محتمل ان يكونوا
هم اصحاب علي عليه السلام ومن انكر امانه لي بكر سلمناه لكن الصادق
اعم من الصادق في كل احواله او في بعضها فلم قلتم ان المراد انهم صاد ^{قون}
في كل اقوالهم حتى لا يجوز ان يكذبوا ومعلوم ان الكذب جائز ^{للقا}
علي احادهم واذا جاز ذلك كانت مخاطبتهم له بالخلافة كذبا وعن الثاني

لأن صحة الخبر سلمناه لكنه خبر واحد لا يجوز العمل به سلمناه لكن لا نقدر اعم من
الاقتداء في كل الامر رتبنا جهدا ولم لا يجوز ان يحمل الاقتداء بها على الاقتداء في
المساورات في امور الدنيا او في امر جزئي سلمناه لكن الامر لا يقتضي المكر
فلم لا يجوز الاقتداء بها في وقت ما فلا ينبغي ان يكون خلافتها سلمناه لكن لا
ورد بالاقتداء بها معا وظاهره يقتضي ان يقتدى بها حالة اجتماعها على
الفتوى او على الامر المقندي فيه بها وهما حال الاجتماع لا يكونا امامين فان
الامام بشرط ان لا يكون معه غيره بل بشرط ان لا يكون معه في الحكم غيره
وعن السادسة ^{لأن} صحة الخبر سلمناه لكنه خبر واحد فلا يعتمد عليه سلمناه
لكنه معارض بان خلافة الحسن والحسين عليهما السلام كانت عندهم بعدهما
فعلى تقدير صحة هذا الخبر لا يكون خلافتها صحيحة لان مفهومه ان هذه
الراية لا تسمى خلافة الا في مدة يثلثين سنة فاما بعدها فكون ملكا كافا
قلت المراد بالخلافة التي يكون المسلمون متمكنون فيها من اجراء الشريعة ^{عليها}
وجها قلت الخلاف اعم من الامام فلم لا يجوز ان يكون المراد خلافة للمميز
بعدي التي يتمكنون فيها من اظهار الحق بلسون سنة وحيد لا يكون في
الخبر دلالة على صحة الامام ولا على فساده او عن السابعة لا نسلم انه لا ^{فضل}
واما الخبر فنسوع الصحة وايضا فهو معارض بقوله صلى الله عليه واله
علي خير البشر من ابا فقد كفر وايضا لوصح هذا الخبر كان مكذبا لرسول

الله صلى الله عليه وآله في قوله ولينكم وليست بحجركم ذلك سئلتم سقط
 عن درجة الاعتبار في الإمامة وعن الثامنة فلان لم أن النبي صلى الله عليه
 استخلفه في الصلوة فإن الذي صح وثبت أن عابثه قالت مروا بالباب
 يصلي بالناس وكان الأمر بذلك من جهتها في طاعة الإمام والخم يقول
 أمر بذلك النبي صلى الله عليه ولم تثبت لهم هذا الدعوى بحجة وبذلك
 اختصاص ذلك الأمر بعابثه قول النبي صلى الله عليه وآله عند إقامة من
 وقد سمع صوت بابكر في الحراب انكن لصويحات يوسف ومبادرته
 معجلا معبدا على أمير المؤمنين عليه السلام والفضل بن العباس رضي الله
 ورجلاه بخطان في الأرض من الضعف حتى نجا بابكر عن الحراب ولو كان
 صلى الله عليه وآله هو الذي أمر بالصلوة لما رجع باللوم على الزواجه في
 ذلك ولا بادر في تلك الحال الصعبة حتى صرفه عن الصلوة سلمناه لكن أمر
 النبي صلى الله عليه وآله بالصلوة لا يقتضي شيئا آخر بل لا يقتضي مرة أخرى
 لأن الأمر لا يقتضي التكرار وإضافته لهذا الأمر لا يستدعي الغزاة لأن الغزاة
 لا تحتاج اليد لو ثبت أن الاستخلاف كان دائما والخم بعينه لم
 يوله دائما وعن الناسعة أما بينا أن الطريق إلى إثبات الإمامة هو
 وأما الاختيار فهو ساقط عن درجة الاعتبار وعن العائشة إنما ترك
 بسبب خذلان أكرامه وجهه ورهم له قوله يلزم أن يكونوا سرائرهم

للناس قلنا لأنهم كانوا بأسرهم كذلك بل بعضهم وهم الدافعون لهذا
 الحق عن أهله والمقصود من غرضه وكون البعض أشرا لا ينافي كنتم
 خيرا فخرجت للناس لأن هذا الخطاب إمام مع كل الأمام حيث لا يخرج
 منها واحد وهذا باطل بالاتفاق لأن فيهم كثيرا من الأشرار فحق أن يحل
 على الاختيار من الأمامة وحيد بصيرة التقدير لو كان هذا الحق مدفوعا عن
 أهله لكان الدافع له سرائرهم فخرجت للناس والدافع له بعض الضعفاء
 قوله تعالى كنتم خيرا فخرجت للناس لأنه حاضر بعضهم أيضا والجزء
 لا يتناقضان سلمناه لكن لفظة كنتم تدل على أنهم كانوا في زمن رسول
 الله صلى الله عليه وآله كذلك أما بعد فلا نسلم لأن ذلك يدل على
 الزمان الماضي وقوله أنا مرون بالمعروف وتنهون عن المنكر لا نسلم
 للاستقبال بل بحال الماضي والله الموفق **الحج الثاني** في مطاعن
 الخوارج وغيرهم في علي عليه السلام هو لا ذكر ومطاعن في علي عليه السلام
 وتوسلوا بذلك إلى خروجه عن أهلية الإمامة وتلك المطاعن من جوره
 عشرة الأول أنه حكم الرجال في دين الله تعالى فلم يكن شاكيا في إمامته نفسه
 لما حكم الثاني أنه رضي بحكم عمر بن العاص لعنه الله تعالى مع فسقه وحكم
 بابا موسى الأسعري وكان يثبط أهل الكوفة عنه الثالث أن قتله عثمان
 كانوا في خبده وقد قام جماعة منهم فقالوا نحن قلنا عثمان فلم يقتض

الرابع انه شهد وحده لفاطمة عليها السلام على ذلك ولم يعلم ان شهادتها
 الواحد لا يقبل وان شهادته الزوج لزوجته لا يقبل الخامس انه ما يرضى
 نذير الجروب وكان لا ينفق له راي ولذلك لم ينظم له امر في حق النبي
 صلى الله عليه ولا بعد وفاته السادس ان ابن عباس اشار عليه ان يولي
 معاوية مدية ثم يستدرجه ويغله فلم يفعل حتى كان منه ما كان السابع انه
 رد على عمر بن الخطاب في الفري وكان العباس اشار عليه بغير ذلك الثامن انه
 كان يستدبر ابيه وترك المشورة وبارك المشور مخط باجاء العقلاء
 التاسع انه اضرب عليه عسكره لسوء تدبيره حتى قال اهل الشام علي
 شجاع غير انه لا بصيرة له في الحرب العاشر انه اشار عليه الصحابة بالمقا
 بالمدينة فلم يفعل وقد اقام بها من كان قبلة وكانوا يعجبون بالجوش
 وقد كان هو يشجع عليهم بمثل ذلك فانه اشار علي عمر لما استشاره بالمحور
 الى بعض الغزوات فقال له انك ان تخرج بنفسك الى العدو فلا يكون
 للمسلمين كافتة يا وون اليها الى آخر الكلام كما هو مذكور في نهج البلا
 والجواب عن الاول اما المراد بقوله انه حكم الرجال ان عديتم به انه لا يجوز
 ان يرد امر ديننا الى حكم رجل يحكم فيه برأيه من غير الرجعة كتاب الله و
 بسنة رسوله فذلك ممنوع بل هو جائز والحكيم في هذا الامر كالنخيل
 الزوجين وقد اشار عليه السلم الى هذا فقال ملحقنا الرجال وانما حكمنا

كتاب الله وانه خط مسطور بين لوحين لا يسطو حتى يتكلم به الرجال وقوله
 ان ذلك يقضي ان يكون شاكيا في امامته قلنا هذا باطل لانه في اول
 امره لم يرض بالحكيم بل منع منه وقال انها مكيدة من ابن النابغة فلم
 يطيعوه وسلموه الى الحكيم فاجاب اليه للاضطراب اليه وعن النكاح
 انه عليه السلم لم يحكم عمر بن العاص وانما حكمه خصمه وقد اجاب عن
 رضى الله عنه عن ذلك فقال رايت لو كانت امراة المسلم يهودية ودفع
 الخلاف بينها فبعث يهوديا حكا اما كان ينبغي ان يرضوه المسلم واما
 ابو موسى الاسعري فلم يرضه عليه السلم ولما قالوا انه صاحب رسول
 وانه كذا وكذا قال عليه السلم ان هذا الامر لا يوفي من زهد ولا ورع واما
 يدفع الى داهية العرب واخار عليه السلم بن عباس رضى الله عنه فلم
 يطيعوه ولم يشعر عليه السلم في ذلك الوقت انما كان يبط الناس عنه
 الثالث ان قتلة عثمان كانوا في شوكة وحياج في اجراء حكم الله عليهم
 للمعوية وقد شغله من ذلك طلبة والزبير ومعاوية وقد اجاب عليه
 معاوية عن هذا فقال ادخل فيما دخل الناس فيه ثم حاكم القوم الى
 احكمكم علي كتاب الله تعالى وكيفه حكم الله تعالى عليهم ما اشار
 اليه عليه السلم وهو ان عهد ويبادر ولا يشغل عنهم ويدعى اوليا
 الدم عند الامام ويعينوا القتل حتى يتمكن من اقامة القصاص عليهم

وربما يقال ان عليا عليه السلام هو الذي قتل عثمان وهذا من هيت معوية
وامثاله واقترأهم عليه وقد اجاب عليه السلم عن هذا فقال مخاطبا
لمعوية انك ان اضعفتي وجدتي ابرا قريش من دم عثمان وعن الرابع
ان السلم في علم علي عليه السلام بما هو واضح مشهور بين الصحابة من عجب
العجائب اما شهادته وحده فلا يمكن الخصم ان يحزم بانه كان عالما بانه
شاهدا لا هو فانه قد روي ان الحسن والحسين عليهما السلام كانا شاهدين
بذلك ايضا سلمناه لكن يحفل ان يكون عليه السلام قد جوز ان غيره سمع
ما سمع وادى ما كان عليه مع تجوز ان يظهر غيره فيشهد بعقل شهادته
سلمناه لكن تجوز ان يحكم الحاكم بشاهد وعين كما يروي عن النبي صلى
عليه وآله واما شهادة الزوج لزوجته فهي شهادة صحيحة مقبولة
وكذلك شهادة الولد لوالده ولا نسلم انها لا تجوز وبيان ذلك من المسائل
الفقهية وعن الخامس ان شاهدا حروبه ووقايعة بحسب التواتر
وتصفح كلامه في كيفية الحرب ما يضطر اليه العقول الحائنة كانا واحد
للخلق في اصابة الراي في تدبير الحروب وكذلك مشاويرات البصائر
عليه في ذلك ورجوع الي بكر وعمر اليه في كثير حركاتهم وعدم مخالفتهم
لحرف ما يقول في تدبير الحرب دليل واضح علي واما اصابة الراي
غير ان قومه ما كانوا يطيعونه وكان ذلك مذكورا في خطبة المسك

لاراي لم لا يطاع وكل فساد جرى في امر ولايته عليه السلام انما كان من قبلهم
تدبيرهم وقلة طاعتهم له وعن السادس ان انما لم يول معاوية لانه لم يكن في نظر
امر اللولايه لان شرط ذلك ان يكون عدلا في الظاهر ومكانا عند ذلك
ولذلك قال تعالى وما كنت متخذ المضلين عضدا وعن السابع انه انما رد سلم
ذي القربى لان اجتهاده ادى الي ان اسحقاقهم آياه انما يكون لفقرهم ولذا
قال عمران بن ابي عام الغنية عنه والناس حاجة اليه وذلك من فضائله
الثامن لا نسلم انه كان يستبد بداريه مطلقا بل فيما يعلم وظاهرا انه عليه السلام
كان يباور اهل العلم والراي سلمناه لكن قد ثبت انه عليه السلام معصوم
فيلزم حينئذ ان يكون او امره كلها صايبه وعن التاسع ان اضطراب
عسكره لا يدل علي سوء تدبيره وهو لان حركاتهم الفاسدة مربوطه بآراءهم
الفاسدة وقد بينا انه عليه السلام واحد الناس بالعلم بكيفية الحروب
ومما بينها وعن العاشر ان الاهتمام بالامور يفتح ابواب الاراء والاراء
بينها ولا شك ان آراءه كانت ولي من آراء غيره لانه اهتمامه بالامر في ذلك
الوقت فلم يأخذ في ذلك لانه وقد ثبت انه عليه السلام معصوم
حل جميع افعاله على الصواب وبالله التوفيق **الصلوات**
في فساد ما قاله الطوائف من الشيعة المنكرين لواحد واحد من الائمة
الائمة عليهم السلام تذكر بعون الله تعالى ما يدل علي فساد ما قالوه

اقواله
 دلالة مجمله تشمل على ابطال جميع ما قالوه ونورد بعد ذلك ما عتد
 طوائفهم تفصيلا ان شاء الله تعالى اما الاول فبيان من وجوه ا^{حدها}
 لا واحد ممن يدعي هو لا الطوائف معصوم وما ليس معصوم فليس
 بامام وهو المطلوب اما المقدمة الاولى فمقتضى صحة ما التا^ث
 فقد مضى بقررها الوجه الثاني انه لا واحد ممن يدعي هو لا الطوا^{يف}
 امامته بمخصوص عليه وقد بينا ان الامام يجب ان يكون منصو^{صا}
 ينتج انه لا واحد ممن يدعي هو لا الطوائف امامته بامام اما المقد^{مة}
 الاولى فبينت صحتها واما الثانية فقد ثبت بالدليل الوجه الثالث
 ان الشيعة باسرها معترفون بتبقي العقل وحيثه اذا عرفت ذلك فقول
 لو كان الحق مع احد هؤلاء الطوائف المذكورة لما جاز انفرطها على
 تقدير ان الحق معها والا لزم خروج الحق عن الامة وانه غير جائز واما
 فساد الثاني فظاهر انه لم يكن لاحد من هذه الطوائف كثره ليعتد
 بنقلهم ولم يكن بينهم من هو مشهور بالعلم ولم يبرز لهم قول حتى اضحل اذا
 عرفت ذلك فلتشرع الان في بيان ما عتد به طوائفهم من الجلال
 ثم نبين فسادها ان شاء الله تعالى الطائفة الاولى لكيانها انما^{تتوا}
 بهذا الاسم لانهم اصحاب المختار وكان اسمه اولا كيسان وقيل سبت^{تمت}
 ان ابا محله وهو صغير الى امير المؤمنين عليه السلام فوضعه بين يديه فسم^ى

علي راسه وقال له ليس كسر ثم انهم تمسكوا في ان الامام بعد علي عليه
 محمد بن الحنفية رضي الله عنه لقول امير المؤمنين عليه السلام له يوم البصر
 انت ابني حقا وانه كان صاحب رايه كما كان علي عليه السلام صاحب رايه
 رسول الله صلى الله عليه وآله استدلو بذلك على ذلك علي انه اولى المنا^س
 بمقامه واما انه القارم المهدي فقول النبي صلى الله عليه وآله لن تقضي الا^{يا}
 والليالي حتى يبعث الله رجلا من اهل بيتي اسمه اسمي وكنيته كنيتي واما
 ابيه اسم ابي وكان من اسماء علي عليه السلام عبد الله لقوله عليه السلام
 انا عبد الله وانا اخو رسول الله وانا الصديق الاكبر لا يقولها بعدى الا
 كتاب مقتر ونزعموا انه اذا كان هو الامام وكان الامام القارم المنتظر
 فلا امام اذا غيب ولا يجوز ان يموت قبل ظهوره فتحلوا الارض من حجة
 الجواب اما قوله عليه السلام انت ابني حقا فلا شك في هذه المقام^ة
 وانما النزاع في دلالة هذا الكلام على تخصيصه بالامام فظاهر انه ليس^{ليس}
 فيه دلالة على ذلك بل انما يحمل ذلك على الشهادة له بالشجاعة وطيب^{طيب}
 المولد وذلك ان محمدا رضي الله عنه لما حمل الراية يوم البصر صبر حتى^{كفى}
 الناس قبا من شجاعته وبأسه ما كان مستورا وشره عليه السلام وان^{حب}
 ان يعظه ويمدحه على فعله اي انك تبني في هذه الخصال وفي الصبر
 الله واما كونه صاحب الراية كما كان علي عليه السلام صاحب رايه رسول^{الله}

صلى الله عليه وآله فليس ذلك من الدلالة على امامته في حق السبب وكونه
 الاستدلال بهذا القدر على الامامة كان كل من حل رتبة النبي صلى الله عليه وآله
 وعلى عليه السلام كان منصوباً عليه بالامامة وذلك ظاهر الفساد بالجملة
 فهم مطالبون على تصحيح دعواهم بالدليل الموجه واما عليكم في انه المهدى
 بقول الرسول صلى الله عليه وآله فليس في هذا الجزالة ان الله يبعث رسله
 ولهذه الاوصاف اما انه هو هذا او ذاك فلا يتناول له الجزالة ان امير
 عليه السلام لم يكن اسمه عبد الله واما مراده من قوله انا عبد الله الاعتراف
 لنفسه بصفة العبودية لله ثم الذي يدل على ان محمداً رضي الله عنه
 بامام انه لم يدع الامامة ولا دعا احداً الى اعتقاد ذلك عنه بدليل ان
 عن طريق المختار وادعائه عليه انه امره بالخروج والطلب للحسين عليه
 وانه امره ان يدعو الناس الى امامته عن ذلك وصحته فامره وقال والله
 ما امرته بذلك لكن لا اياي ان ياخذ ثبارا كل احد وما يسوي ان يكون
 المختار هو الذي يطلب بدمائنا فاعتد السابكون له ذلك وكانوا
 كثيراً قد حملوا اليه لهذا المعنى بعينه على ما ذكره اهل النقل فرجعوا
 ونصرا اكثرهم المختار على الطلب بدم الحسين عليه السلام ولم يضره على القول
 بامامة محمد رضي الله عنه ومع ذلك لا يمكن القول بامامته وبالله التوفيق
 الطائفة الثانية الزيدية ومجهم ان الامام بعد النبي صلى الله عليه وآله

علي بن الحسين بن علي بن الحسين ثم كل فاطمي خرج بالسيف مستحقاً لشرائط
 الامامة وسبهم ان يزيد بن علي عليه السلام كان عالماً بهذا امره بالمعروف
 عن النكر فوجب ان يكون مستحقاً لالامامة فكان هو الامام والجواب
 ابان ان شرايط الامامة العصمة والنسب وهما مفقودان في حق زيد رضي الله
 عنهما ادعاهما فعلية البيان الطائفة الثالثة النافذة بالناووسية وانتسابهم الى
 رجل من اهل البصرة يقال له عبد الله بن ناووس ومجهم كما عرفتم يقولون
 ان جعفر بن محمد سيرج الى الدنيا فبلاها عدة كامليت جوراً وان خلفوا
 في انتم مات اولاً واجتوا على ذلك بحجرواوه عنده من مصعب عنه عليه
 انه قال ان من حاجتكم عني انا عسلي وكفتي ودفني فلا تصدقوه والجواب
 ان العلم بموتهم معلوم بالضرورة لا يدفع بخبر الواحد وايضا هذا الخبر ان
 يصح بطلان ما ادعوا به من سلطان عليهم النافذة لمعارضته العقل وجوب
 ترجيح العقل على النقل الطائفة الرابعة الاسماعيلية سبهم من جهم
 الحد ما ان اسماعيل كان اكر ولد جعفر وليس جوزان ينص على غير الاسماعيلية
 الثاني في الواقع اجمع من خالفنا على ان ابا عبد الله عليه السلام نص على
 اسماعيل غير انهم ادعوا انه نبأ الله فيه وهذا قول لا يقبله منهم جواز
 الاول ان النص على الاكرمي يجب اذا كان الاكرامياً بعد والده او
 اذا لم يكن الاول مسلم والثاني ممنوع فان اسماعيل رضي الله عنه مات

في زمن والده واذا كان كذلك لم يكن للبصر عليه معنى ولوقوع كذا
 كذا بالان المعنى ان الموضوع عليه يكون خليفه الماضي فما كان هو
 فاذا لم يبق بعد لم يكن خليفته فيكون البصر عليه حينئذ كذا بالاحتمال
جواب الثاني اننا نسلم تسليم الجماعة لهم حصول البصر عليه فان
 احدا من اصحابنا لم يعترف بان ابا عبد الله عليه السلام نص علي ولده
 اسماعيل ولم ينقل احد منهم ذلك شاذ او لا معروفا وانما غلطوا
 من حيث ان الناس كانوا في حيرة اسماعيل يظنون ان ابا عبد الله
 عليه السلام ينص عليه لانه كان اكبر اولاده وكان يعظه فلما مات اسماعيل
 رحمه الله زالت ظنونهم وعلموا ان الامام في غيره فتمسك هؤلاء
 المبتطلون بهذا الظن وجعلوه ~~كلاما~~ اودعوا وقوع البصر عليه
 وليس عندهم في ذلك اثر ولا خبر يسند عوام اليه فاما ما من قول
 الصادق عليه السلام ما بدا الله في ~~شي~~ كابد الله في اسماعيل وليس علي ما
 توهمه من البدا في الامام لوجهين احدهما ان ابا عبد الله عليه السلام قال
 ان الله كتب القتل علي ابني اسماعيل مرتين فسالته عنه فابدا له في غير كابد
 في اسماعيل وعني به ما ذكره من القتل الذي كان مكتوبا عليه فصره عنه
 بمسألة ابني عبد الله عليه السلام **الثاني** ان الامامة لا يوصف الله تعالى
 فيها بالبدا لاجماع الامامة علي القتل المشهور عن الائمة عليهم السلام

قالوا ما بدا الله في بني فلا سيدوا له في نقل بني عن نبوته ولا امام عن امامته
 ولا مؤمن قد اخذ الله عهده بالامان عن ايمانه وذلك سبيل ما ادعوه من
 نبوت البصر وبالله التوفيق الطائفة الخامسة السطحية القائلون
 بامامة محمد بن جعفر وهو السطحية لنسبتهم الي رئيس لهم يقال له يحيى بن
 شبيبهم انهم زعموا ان ابا عبد الله عليه السلام كان جالسا في داره فدخل
 عليه محمد وهو صبي فكبأ في قميصه ووقع لوجهه فقام اليه ابو عبد الله
 فقبله ومسح راسه وضمه الى صدره وقال سمعت ابي يقول اذا ولد لك
 ولد يشبهني فسمه باسمي فهذا الولد يشبهني ويشبه رسول الله صلى الله عليه
 ويكون علي سنته جوابها لاننا نسلم صحة الخبر سلمناه لكنه خبر واحد ولا يجوز
 العمل به سلمناه لكنه لا دلالة فيه علي مرادكم لان مسح ابي عبد الله
 عن وجهه ولده الرابع وضمه الي صدره وقوله ان ابني اخبرني ان
 رسول الله صلى الله عليه واله قال سيولدي ولدا يشبهني يكون علي
 سنته لا يدل شي منه علي الامامة لا بالمطابقة ولا بالتمثيل ولا بالام
 سلمناه لكنه معارض بما ان محمدا خرج بعد ابيه بالسيف ودعا
 الناس الي امامته ونسبوا اليه المؤمنين ولم يتسم بذلك احد خرج
 من ال ابي طالب ولا خلا في بين الامامة ان من تسمى بهذا الاسم
 بعد امير المؤمنين عليه السلام فقد ابي منكرا ولم يكن اهلا للامامة

الطائفة السادسة الفطحية القائلون بامامة عبد الله بن جعفر ^{عليه السلام}
 وتماثل ذلك لان عبد الله بن جعفر كان افطح الرجلين وقل انه كان
 لهم رئيس يقال له عبد الله بن افطح وكلام هذه الطائفة ظاهر البطلان
 لانهم لم يدعوا نضاً عن ابي عبد الله عليه السلام انما عملوا على ما روي
 من ان الامامة تكون في الاكبر وجوابه من وجوه الاول لا نسلم انه لا
 فان الاكبر كان اسماعيل الثاني ان هذا الحديث لم يرد قط الا مشروطاً
 وذلك انه ورد ان الامامة تكون في الاكبر ما لم يكن به عليه واهل
 الامامة القائلون بامامة موسى بن جعفر عليه السلام متواترون بان
 عبد الله كانت به عاهة في الدين لانه كان يذهب مذهب المرجية
 وهم الواقعون في علي وعثمان وان ابا عبد الله عليه السلام قال فيه
 وقد خرج عنه هذا مرج كبر وانه دخل عليه يوماً وهو يحدث اصحاباً
 فلما رآه سكوت حتى خرج فبسل عن ذلك فقال ما علمت انه من المرجية
 الثالث لم يكن له من العلم ما يميزه من العامة ولا يروي عنه شيء
 من مسائل الحلال والحرام ولا كان بمنزلة من يستفتى في الاحكام ولما
 خرج وادعى الامامة بعد ابيه امتحن بمسائل صغيرة فلم يجب عنها
 شيئا له الجواب فثبت بهذا الوجه انه ليس اهلاً للامامة الطائفة
 السابعة الممطورة وهم الواقفة في موسى عليه السلام انه مات اقل



میت

بعت بشهتهم من وجهين احدهما انهم حكموا انه لما ولد موسى عليه السلام دخل
 ابو عبد الله عليه السلام على حميد ام موسى فقال لها يا حميدة نخرج حل
 الملك في بيتك الثاني انه روي انه سئل عليه السلام عن اسم القائم فقال
 اسمه اسم حذيفة الخلاق وجواب الاول ان ابا عبد الله عليه السلام لعله
 اراد بالملك الامامة على الخلق وفرض الطاعة على البشر وملك الامر والهي
 هو الملك على الحقيقة ومثله قوله تعالى فقد ابنا الى ابراهيم الكتاب
 والحكمة وابتناهم ملكاً عظيماً فانه اراد بالملك ملك الدين والرياسة
 على العالمين وجواب الثاني لا نسلم صحة هذا الخبر لانه لم يرد
 ان يكون اشارته القائم بالامامة بعده ولم يشر به الى القائم بالسيف
 وقد علمنا ان كل امام فهو قائم بالامامة بعد ابيه الطائفة الثامنة
 القائلون بامامة احمد بن موسى ولهم شبهتان احدهما ان الرضا عليه
 وصى بالامامة اليه ونص بها عليه الثانية ان ابا جعفر كان صغيراً
 في ذلك الوقت لان الرضا عليه السلام مات وهو ابن سبع سنين ومثل
 هذا لا يصلح للامامة جواب الاول لا نسلم صحة النص على احمد بن موسى
 فان احداً ممن يعتبر نقله من الامامية لم يرووه وجواب الثانية ان
 الالتباس عليكم من جهة سنة عليه السلام بين الفساد وذلك ان
 العقل لا يستنكر الخ الله تعالى مع صغر السن وله اعتبار بقصده ^{عليه السلام}

عليه السلام حيث قال القوم كيف تكلم من كان في المهد صبيا قال اني
عبد الله اتاني الكتاب وجعلني نبيا كالاية وقال تعالى في قصة يحيى
واينما للحكم صبيا فلم يكن كمال العقل منا فيا للصبي في حق اولئك من
ان لا يكون منا فيا في خواصنا الله تعالى وذلك بطل ما قالوه الطائفة
الناطقة القائلون بان الامامة بعد ابي الحسن علي بن محمد صلوات الله
عليه محمد بن علي بن ابي الحسن عليه السلام وهو لا اول لمطالبون بنقل
لفظ النص ولينجدوه الثاني انهم قد انقضوا ولم يبق منهم الاستدادة
لم يعيد بنقلهم ولا يكون حجة يتعين به الامام الطائفة العاشرة الذين
زعموا ان الحسن بن علي لم يميت شبهتهم انه لو مات وليس له ولد خلا النبا
عن الامام المعصوم وانه غير جائز للجواب ما موته فمعلوم بالضرورة
واما انه لا ولده فلا نسلم فان الجمهور من الامامية يثبتون ولادة ابنه
القائم المستطوع وصح النص عليه وقالوا هو سخي رسول الله ومهدي الامامة
وتواتر بينهم ان الحسن عليه السلام اظهر لهم وارا هم شخصه وان كان منهم
خلاف في سنة عند وفاة ابيه فقال كثير منهم كان سنة اذ الحسن بن علي
لان اباه توفي في سنة ستين ومائتين وكان مولدا لقائم سنة خمس وخمسين
ومائتين وقال بعضهم بل كان مولدا سنة اثنين وخمسين وكانت سنة عند
وفاة ابيه ثمان سنين وانفقوا على ان اباه لم يميت حتى اكمل الله تعالى

وعلمه الحكمة وفصل الخطاب وابانه من سائر الخلق بهذا الصفة اذا كان
خاتم الحج ووصي الاوصياء وقائم الزمان واحجوا على جواز ذلك عقلا
بقصة عيسى عليه السلام في قوله تعالى كيف تكلم من كان في المهد صبيا
قال اني عبد الله اتاني الكتاب وجعلني نبيا وبقصة يحيى عليه السلام
بقوله تعالى واينما للحكم صبيا وقال ان صاحب الامر حي لا يموت
حتى يملا الارض عدلا كما ملئت ظلما واما انه لم يجب بقاءه فلما
نقدم من وجوب نصب الامام من الله تعالى في كل وقت فهذا هو
الكلام على الطوائف المشهورة منهم واما الباقيون فكلامهم ظاهر
الفساد وبالله التوفيق **المبحث الرابع** في غيبة الامام عليه السلام
اعلم ان البحث في هذا المسألة يقع في مقامات اربع المقام الاول
في سبب الغيبة الثاني في امكان بقاء المراجع الانساني مثل المدة التي
ندعيها لهذا الامام الغائب الثالث وقوع ذلك البقاء في الامرة
كثير مشهور الرابع في كون المدعي امامته هذا هو الامام للعين
وعند بيان هذه الامور ينبغي لك ان انكار ما يقول الاثنى عشرية في
امر الغيبة جمل محض من منكرية وعصبية باطلة في مقابلة الحق
اما المقام الاول وهو بيان سبب الغيبة فاعلم اننا في البحث
الاول في وجوب عصمة الامام ان سبب بنساطيد عليه السلام مر

من ثلثة اجزاء احدها يجب من الله وهو اتحاده واكماله في ذاته و
 يجب عليه نفسه وهو القيام باعباء الامامة والثالث على الخلق وهو
 الانقياد له ومساعدته في تنفيذ امر الله تعالى والقيام بها والماء
 المركبة لا يتحقق الا بمجموع اجزائها لكن وان حصل وجوده وقيامه باعباء
 الامامة وهذا الامر ان اللذان يتعلقان بالله تعالى وبه نفسه فان الجزء
 الثالث من الخلق لم يحصل اذ لم ينزل خافيا مستترا من الاعداء فان ظهر من
 ذلك ان سب غيبة الامام هو فوق الظالمين والخوف منهم على انفسنا
 نقول ان سلمنا ان هذا ليس بسبب لكن اذا ثبت انه عليه السلام معصوم
 لم يفعل شيئا ولم يخل بواجب لم يلزم من عدم عقيلتنا العلة غيبته ان
 يكون موجود الجواز ان يكون ذلك لمصلحة لا يطلع عليها واما المقام الثاني
 وهو امكان بقاء المزاج الانساني مثل المدة التي ندعيها لهذا الامام الفيا
 فالعلم به ضروري ويدل على ثبوت الامكان تواتر الوقوع واما المقام الثالث
 وهو ثبوت البقاء في امرجة مشهورة فهو ايضا بين ولذا ذكر عدة من اعمار
 المعمرين الذين تواترت بتعيين اعمارهم الاخبار فمن ذلك البربع بن صبيح
 الفارسي كان من المعمرين وعاش ثلثمائة وثمانين سنة وروي انه دخل على
 خلفاء بني امية فقال يا ربيع لقد طلب جد عزة فقال فضل الى عمه
 فقال عشت مائتي سنة في الفترة فتره عيسى بن عمر عليه السلام ومائة وعشرين

سنة في الجاهلية وستين سنة في الاسلام مع سواك لا تعلق
 بغرضنا ومنهم المتوغل وهو عمر بن ربيعة بن كعب بن سعد بن زيد منا
 عاش ثلثمائة وعشرين سنة وادرك اول الاسلام وله في ذلك شعرا
 ولقد سمعت من الحيوة وطولها وعمرت من بعد الستين سنينا مائة اثنت
 من بعدها ما ياتي وازددت من بعد المائتين سنينا هل ما بقي الا
 كاد فانا يوم يكر وليلة تقيننا ومنهم امانه بن قيس الحارثي
 بن العارث بن معوية الكندي عاش ثلثمائة وعشرين سنة وفي ذلك المسم
 الخفي يقول ايا ليتني عمرت يا ام خالد كعمرات امانات بن قيس بن سديان
 لقد عاش حتى قبل ليس بميت وافنى قياما من كهول وشبان فحلت به
 من بعد حرس وحقيه ووهية حلت بضر بن دهان ومنهم عبد الله
 بن بقله الغساني وهو عبد المسيح بن عمر بن قيس بن خنان بن بقله و
 كنية لقبه وقيل الحرث واما سمي بقله لانه خرج على قومه في يرد
 اخضرين فقالوا له ما انت الا بقله فعرف بذلك وعاش ثلثمائة سنة
 وخمسين سنة وادرك الاسلام ولم يسلم وكان نصرانيا ومنهم دريد بن
 زيد بن زيد بن زيد بن اسلم بن الحرث بن قضاة عاش اربعمائة سنة و
 وخمسين سنة واما من عاش في الاسلام وقيل الاسلام المائتين وفوقها
 فكثيرون كزهير بن جباب الكلبي فانه عاش مائتين وعشرين سنة ووقع

مينا

ما ينبغي وتسعه وكان سيدا شريفا مطاعا في قومه وكان الرجل الجري
 قيل انه دخل على معوية بن ابي سفيان رجل فقال من الرجل فقال فخرهم
 فقال ومنهم باق فقال بقيت ولولم ابق انا لك فقال له معوية صف
 لنا الدنيا واوجز فقال نعم سنات بلا وسنيات رخا يولد مولود
 ويهلك هالك ولولا المولود لباد الخلق ولولا الهالك لضافت
 الارض برحبها وقال وما الدهر الا صدر يوم وليله ويولد مولود
 ويفقد فاقد وساع لدر في ليس يدرك قوته ومهدي اليه رزقه وهو قاعد
 وكان سنه مائتين واربعين سنه فهو لا بعض من عائل هذه المدة
 هذا القرن واما الاخبار عن اعمار من كان في القرن الاول فهو
 وقد نبه القرآن العظيم على بعضها كعمر نوح عليه السلام اذ لبث في
 قومه يدعوهم سوا ما سبق الف سنه الاخسين عاما وما اشهر عمر
 لقان وانه عاش ثلثة الاف سنه وقبل سبعة الاف سنه وبالحمله فاعلم
 التواتر حاصل بامتداد الحيوة الانسانية هذه المدة وامثالها
 واما المقام الرابع وهو ان المدعى امامته وغيبته هو هذا المعين
 فقد بينا ان ذلك معلوم من النص اية وان الاشياء عشرة ينقلون خلفا
 عن سلف ان الحسن عليه السلام اظهره لهم ورض عليه ولم يخرج من الدنيا
 حتى احل الله عقله وعلمه بالحكمة وفضل الخطاب واذا عرفت هذا

المقامات

المقامات ظهرت ان استنكار غيبة هذا الامام وطول حيوة
 ممن ينكرها ليس الا مجرد العصبية الفاسدة ولوسلمنا انه لم يوجد
 بقا المراجح الانساني الى الحد المذكور الا ان ذلك من الامور الممكنة
 والله تعالى قادر على جميع الممكنات ومن مذهب الكل ان خرق
 العادة في حق الاولياء والصالحين امر جائز وحسين يكون الاستنكار
 والاستبعاد قبيحا والله ولي التوفيق والعصمة وهو ولي السداد
 وله الحمد والمنه والحول والقوة

مكتبة المحققين طباطبائي

كسبت هذه النسخة من
 المخطوطات النادرة
 فيها اجمالا اصلها
 وما بقي موقوف على
 وكسبت النسخة على



بنياد محقق طباطبائي